التنمية المستدامة والتخطيط المكاني

الاستاذ الدكتور
فلاح جمال معروف العزاوي





التنمية المستدامة والتخطيط المكاني

التنمية المستدامة

والتخطيط المكاني

الأستاذ الدكتور

فلاح جمال معروف العزاوي

الطبعة الأولى

2016



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/6/2487)

307.1

العزاوي، فلاح جمال

التنمية المستدامة والتخطيط المكاني/ فلاح جمال العزاوي.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع 2015.

ر.أ: (2015/6/2487)

الواصفات: /التخطيط// التنمية المستدامة// المجتمع/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

2016



دار دجلة
ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-533-5

الاهداء

الى روح العلوية الطاهره

ام الاحبة قرن العين

ابنة الاشراف الاكرمين

حباً ووفاءاً لا ينضبان الى الابد

فلاح

المحتويات

الفصل الأول

التخلف

الفصل الثاني

التنمية والتنمية المستدامة

الفصل الثالث

التخطيط والعملية التخطيطية

الفصل الرابع

الخطة والعملية والتخطيطية

الفصل الخامس

الأقليم والاقلمة والهيكل المكاني

الفصل السادس

التنمية المكانية والهيكلية المكانية

الفصل السابع

استراتيجيات تنظيم المخطَطَين الأساسي والهيكلي للأقاليم الحضريه

الفصل الثامن

هيكلية والية عمل أجهزة التنمية المكانية

فهرست الأشكال

فهرست الجداول

المقدمة

مثلما تشكل البنى الارتكازية Intrastractnre، الاساس في اقامة المشاريع التنموية باعتبارها القاعدة والاساس، وعلى مستوى ادائها وكفائتها، تعتمد مخرجات العملية التنموية. تشكل الهياكل التنظيمية واجهزتها، البودقة التي تتفاعل فيها المبادى الايدولوجية والفلسفة الفكرية والاستراتيجية التنموية، بتنظيمها وخططها وسياساتها وقنواتها. من ادراك واع لمدخلات العملية التنموية من الموارد البشرية والطبيعية والمالية وعلى المستويات القطاعية والمكانية والابعاد المحلية والاقليمية والوطنية والمؤشرات العالمية. مع مخرجات العملية، ومن خلال بلورة هيكل تنظيمي من الاجهزة والقنوات المتناسقة والمتكاملة للوصول الى تحقيق الاهداف التنموية.

من هذا المنطلق كانت مهمة هذا المؤلف في استمرار خبرة لاكثر من ثلاثين عاما في تجربة التاليف والتدريس والاشراف على رسائل واطاريح الدراسات العليا. فانة لايمكن تجاوز فهم وادراك التخلف كاحد اهم المحركات الاساسية للعملية التنموية، وادراك موقعة فيها وما يراه البعض من كونه ضروره لاجل التقدم (بمفهوم العرض والطلب). لذا فأن الحفاظ الهوه التنمويه لا تعدو ان تكون مسأله نسبيه غير مطلقه لاغراض احداث خطوة وخطوات جديدة من التقدم والابتكار. هذا بينما يراه البعض الاخر، انه تجميدا غير مبرر لقطاع او مكان، مستهلك لا كمنتج، (عربة وسطى او اخيرة في قطار، لافرق) تابعة على طول الخط.. غير متبوعة. وهذة حلقة لابد من الخروج منها عبر فلسفة واستراتيجية لاجهزة وهياكل تنظيمية، تكفل تغيرا في منوالية (الانتاج

والاسـتهلاك) في تقسـيم العمـل. الى تقسـيم عمـل اخـر يقـوم علـى اسـاس الاختصاص الايجابي، كمنتج ومستهلك Mutual متبادل بين الجميع وليس على مستوى حلقة او الحلقة المفقـودة بـين التخلـف والتقـدم، الـذي يفرضـة الفهـم الاحـادي لقـانون العـرض والطلـب، وكمـا تفهمـة اوتريـد ان تفهمـة الاقطـار الصناعية المتقدمة ونظريات عدم التوازن

فالتخلف والتخلف الاقتصادي، هو ليس تخلفا قدرياً بايلوجيا او فسـلجيا (فقد سبق لشعوب ودول الاقطار النامية ان كانـت منـارات للتقـدم والابـداع)، بل هو نتيجة خلل تنظيمي او بنائي عمـق بفعـل خـارجي في معظمـه وانعكاسـا سلوكيا لهذا الفعل في الداخل. لذا فان العملية التنموية لتجاوز التخلف، تنبغـي ان تبدا من الحلقات التي تكبلـها. ان تجاهـل الـدور الخـارجي المـؤثر في سلسـلة حلقات التنمية الزمانية والقطاعية والمكانية والبيئية والتنمية المستدامة، يعني ابقاء عملية التنمية، خصوصا في اقطار النامية، تراوح في مكانهـا هـذا، ان لم تتراجـع. وان فهمها وادراكها لمتطلباتها يعني نجاحها في الادراك الشامل والمتوازن لمفردات العملية التنموية.

جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول. اولها كان التحدي الاكـبر هـو مفهـوم التخلف والذي ادركناة على انة حاله تتعايش فية ازدواجية من قطاعات مختلفـة الاولى تقليدية Tradional، سابقة للراسماليـة، واخـرى متكاملـة مـع الاقتصـاد العالمي للاقطار المتقدمة فنيا و فكريـا مـن اجـل ضـمان مصـالحها. كمـا تنـاول الفصل مظاهر التخلف واسبابة الاخرى.

وتناول الفصل الثاني فهمنا للتنمية ومفرداتها، منطلقاتهـا مدارسـها. هـذا وجاء الفصل الثالث ليوضح العلاقة بين العملية التنموية والتخطيط، وان التنمية

لم تعد تحدث بصورة تلقائية كما كانت، بعد تسارع احجام ومديات الانتاج بعد الثورة الصناعية والصراع على الاسواق وما اعقبة من اضطرابات داخلية، وحروب خارجية مدمرة. لتلافي بعض من هذا، كان لابد من تخطيط (تدخل الدولة)، وان التخطيط الذي اثبت نجاحة في تجاوز ازمة الكاد العالمي، قد تطور تحت الانظمة التي تراة الا معينا للمبادرة الفردية والتقدم، فقد اصبح بتاثيرات الاحداث العالمية او من قبل بالمفكرين والاقتصادين مثل انصار المدرسة الكينزوية[1]، بضرورة حماية الكيان الراسمالي للدولة من خلال تدخلها وليس فقط حماية مؤسساتة وسياساتة.

اما الفصل الرابع فقد خصص ليتعامل مع التخطيط والخطة التنموية موضحا متطلباتها الشمولية على المستوى القطاعي والمكاني وخصائصها ومراحل ومتطلبات اعداد وانجاز الخطة وعناصر نجاحها وخصصت الفصول الاربعة الباقية من الكتاب. للتعامل مع الجانب او البعد المكاني لعملية التنمية. مع ايمان المؤلف، ان لاتقاطع بين التخطيط القطاعي والتخطيط المكاني، فكلاهما وجهان لعملة واحده تحدوها الجدوى الاجتماعية- الاقتصادية وتخضع لجوانب تنظيمية تتباين بين البلدان العالم المختلفة وظروفها. لذا فأن الفصل الخامس قد خصص لمفاهيم مكانية مثل الاقليم وانواعة والاقلمة وطرق تحديدها والهيكل المكاني ومحاورة مستعينا بالاراء والنظريات التي اعدت بهذا الخصوص.

اما الفصل السادس فقد تناول التنمية المكانية واستراتيجيات الهيكلة

---

(1) نسبة الى الاقتصادي البريطاني السرجونماينر كينز الذي اشارة مبكرا الى ضروه تدخل الدولة في العملية الاقتصادية.

المكـاني، والعلاقـة بينهمـا واعتبارهمـا واهـدافهما واسـتراتيجياتهما مثـل استراتيجيات نقـل الاسـتثمارات، وتهجـير الايـدي العاملـة واقطـاب النمـو واسـتراتيجية الاقليـم الخـاص، الجيوبولـوجي، واعـادة الاسـتيطان، والنمـاذج الزراعية، والمجمعات الصناعية.

خصص الفصل السابع الى عرض ومناقشة استراتيجيات تنظيم المخططين الاساسي والهيكلي للاقاليم الحضـرية الكـبرى مثـل مفهـوم التكتـل ووفـورات التكتل الاقتصادي ومفهوم النظام الحضري ونظريـات تخطـيط المـدن، التنظيميـة والتركيبية واستعمالات الارض وتنظيمهـا. واسـتراتيجية المـدن الجديـدة كاحـد البدائل للحفاظ على الوفورات الاقتصادية للتكتل المكـاني في المـدن مـع تجـاوز المشاكل البيئية التي تصاحب عملية التوسع الحجمي والمساحي للمدن الكبرى.

وذهب الفصل الثامن والاخير ليؤكد على اهمية ودور الهيكـل التنظيمـي للاجهزة التنموية المكانية. وعلاقتها التراتبية بالاجهزة المركزية والاقليمية والمحلية واستخلاص الدرس، من خلال عدد من التجارب التنموية والمكانية والتنظيميـة في عـدد مـن الاقطـار ذات الانظمـة الاداريـة، الاتحاديـة الفدراليـة، والانظمـة الوحدودية (الموحدة) مركزا على التجربة العراقية وتطورهـا ومـا اكتسـبت مـن خبرة وتكامل بعد عقود من الاحباطات فلما اشتد ساعدها او كـادة راح غيرهـا مجرد هياكل شكلية لا رأى لها او على اصح القول لم يعبا لرايها احد.

عسى ان اكون قد وفقت في ربط ومناقشـة مضـامين ومحتويـات واهـداف هذا الكتاب شاكرا الله على كل شيء والى كل من كان عونا في انجازة.. والكمال لله وحدة.

أ. د. فلاح جمال معروف العزاوي

الفصل الأول
التخلف

الفصل الأول

التخـلف

1-1 مدخل.

1-2 مفهوم التخلف.

1-3 أسباب التخلف.

1-3-1 ضعف حافز الأدخار المحلي المنتج.

1-3-2 الخلل البنياني.

1-3-3 ضعف وسائل الأبتكار والتكنولوجيا.

1-3-4 الاحتكار العلمـي والتكنولـوجي مـن قبـل الأقطـار الصـناعية المتقدمة.

1-3-5 الاستقلال السياسي ومشكلة الاعتمادية Dependency

1-3-6 قلة الوضوح الفلسفي والاستراتيجي للاقطار النامية.

1-3-7 التناقض في هيكلية الاجهزة التنموية.

1-3-8 الافتراض ومأزق الاستدانة.

1-3-9 المقايضة وتملك مستقبل الاقطار النامية.

1-4 مستلزمات تجاوز احوال التخلف.

1-5 أهم مظاهر التخلف.

1-6 مشكلة التخلف.

الفصل الأول

التخــلف

1.1 مـدخل :

تقوم عقيـدة المؤلـف علـى عـدم قبـول مفهـوم التخلـف Back Wardnes على أساس الوصف النسبي او المعياري، بأعتبار أن قياس النسبية او معيارهـا لا يشـكل اساسـاً إلا حالـة ضـمنية لمتغير واحـد ضـمن المصـفوفة الاجتماعيـة الاقتصادية Socio Economic Matrix لا قيمة تطبيقية له عندما يدرس بمعزل عن سلوكية المتغيرات الاجتماعية السياسـية الاقتصـادية Socio Politico Economic Behavr في المجتمع المحلي او الوسط الاقليمي او الدولي العالمي.

2.1 مفهوم التخلف :

أن التأثير الذي ينجم عن التعريف العلمي للتخلف بمعـزل عـن سـلوكية المتغيرات السائدة سوف لا يكون إلا محدوداً وصفياً لا تحليلياً. فتخلـف الاقطـار النامية لا يمكن أن يؤخذ باسلوب المخالفة لنظريات النمو. كما أن ظاهرة النمـو لا تبدو في جميع تفاصيلها معاكسة تماماً لظـاهرة التخلـف.[1] هـذا بالاضـافة الى حقيقة أن شروط النمو الاجتماعي الاقتصادي لبعض المجتمعات في مراحل زمنية ماضية لا يشـابه بالضـرورة نمـط النمـو الـذي تصـفه نظريـات مراحـل التطـور الاقتصادي كنظرية Rostow[2] فالتحول في بنيـة الاقتصـاد المتخلـف قـد خضـع لتأثير الاقتصاد المتقدم وربط به كنظام ملحق بأنظمة السوق الرأسمالية المتطـورة

وهو يخضع الى ارادة تلاعب بقوى السوق المختلفة[3]. ومع ذلك فأن الاقطار النامية كأنظمة اقتصادية للسوق تشترك بسمات تجعلها متميزاً ذي سلوكية خاصة في نموه التلقائي او المخطط عن بعد. ومن هنا فأن تحليل سلوك النمو التلقائي هذا لاقتصاد المجتمع المتخلف يستدعي بالضرورة تحليل نظام السوق الذي يفسر السلوك او التحليل الانمائي للأقطار المختلفة. ومع التباين في وجهات النظر حول هذا التشخيص فأنه يبدو لنا أن هذا الخلل ناتج عن خلل وظيفي او من خلل بنياني. يتمثل الخلل الوظيفي في انخفاض معدل تكويني رأس المال واتجاهه نحو استثمارات ضعيفة الانتاجية او نحو صور من الانفاق غير المنتج الذي يؤدي الى انخفاض في معدل نمو الدخل القومي كنتيجة لانخفاض معدل الاستثمار من جهة ولانخفاض انتاجيه رأس المال المستثمر من جهة اخرى.

3.1 اسباب التخلف:

وهي اسباب عديدة متشابكة بعضها لا يعدو أن يكون محلياً غير أن معظمها يدار بحنكة ودراية وتصميم يرتبط بالجهات الخارجية ذات العلاقة باستمرار الفجوة- بين التقدم والتخلف.

بهذا المنظور تتمثل اسباب التخلف بما يأتي:

1-3-1 ضعف حافز الادخار المحلي المنتج:

في مجتمع يستورد رأس المال والتكنلوجيا معاً، ينعدم حافز الادخار المحلي المنتج، وحيث تتوفر التكنلوجيا ورأس المال المستثمر في الخارج وحيث يقوم الموردون الاجانب لهذه العناصر بمهمة التشغيل المحلي للتقنيات المستورد بواسطة كوادرهم الخاصة. لذا فأن دور الطبقات المحلية من التجار والمرابين والنخب

الحاكمة المتنفعة وذات المصالح يقوم على اساس مبدأ توسيع اساس تراكم رأس المال النقدي غير المنتج. وليس هناك من شك أن التركيب البنائي للاقتصاد المتخلف كنظام ملحق وتابع لأنظمة السوق الرأسمالية المتطورة يساعد على نظام هذه الاتجاهات[4].

2.3.1 الخلل البنياني

أن الخلل البنياني للأقطار النامية يتمثل بوضوح تباين القطاعات او تحت القطاعات في اقتصاد او قطب او حيز مكاني اقليمي معين. ويعني هذا أن حركية العوامل ومرونة معاملات الانتاج تمنع تشكل قطاعات تحتية تتباني تبعاً للتقنية المستعملة في الانتاج[5]. وبمعنى اخر فأن التخلف لا يمكن أن يحدث عن تفاعلات داخلية او بين المستحدثات التقنية المستوردة وبين بنية المجتمع قيد الانماء لرأسمالية وانما يحدث فقط من خلال ربط هذا المستحدث او المشروع باقتصاديات الاقطار المتقدمة، الباحثة عن السوق والمواد الخام الرخيصة. أن ذلك يعكس وبلا ريب خللاً في مستوى العناصر الداخلة والمنظمة في مجتمع الاقطار المختلفة وبين اهداف التقنيات الموردة لهذا الغرض، بشكل يمنع على التوالي من تحقيق استخدام رأس المال واليد العاملة استخداماً كاملاً.

من هذا يبدو أن ما نعنيه في هذا البحث لا يمثل مرحلة مرت بها اقتصاديات مجتمعات الاقطار المتطورة بل يمثل في الواقع وضعاً تاريخياً نوعاً لم يسبق له مثيل، وضعاً خطط له أن تتعايش فيه ازدواجية من قطاعات متناقضة احدهما تقليدية Traditional– سابقه للرأسمالية، اكتفائية بنسب كبيرة، متكاملة مع عجلة الاقتصاد العالمي الرأسمالي[6] فنياً ومصلحياً وفكرياً تعمل من اجل ضمان دورها ومصالحها في رؤيتها الخاصة بالتنمية والتخلف.[7] والتي تؤكد

على أن التخلف او عدم التطور مصاحب بل ومتمم له ايضاً. ويتم ذلك من خلال الحفاظ الاستراتيجي على منوالية احداث الخلل في العلاقات التوازنية بمذهب عدم ترك القوى الذاتية للاقتصاد المتخلف لكي يسعى نحو تصحيح هذا الخلل، بل الاكثر من ذلك من هذا، فأنها لا تسعى الى جعل الارباح التي تحققها المجموعة الثانية (الاقطار المتخلفة او النامية) الى أن تندرج بالحياة الاقتصادية المحلية بقدر اندماجها بالاقتصاد العالمي[8] الذي تقوده الشركات متعددة الجنسية Multi National Corporation في الاقطار المتطورة.

البرت هيرتشمان يوضح هذا الاتجاه بوضوح قائلاً (أن هدفنا يجب أن يكون المحافظة على حالات عدم التوازن بدلاً من القضاء عليها. أن الارباح والخسائر هي التي تشخص هذه الحالات في ظل اقتصاد تنافسي، من اجل استمرار تقدم الاقتصاد يتوجب على السياسة الاقتصادية أن تبقى على حالات الشد وحالات عدم التوازن[9].

3.3.1- ضعف وسائل الابتكار والتكنولوجيا:

أن التطور الاقتصادي والاجتماعي هو ليس من انتاج مسألة اقتصادية مجردة تتعلق فقط بمسألة تراكم رأس المال والازدهار. فالتطور يرتبط بعملية الابتكار والتقدم التكنولوجي الذي لا يمكن أن ينمو إلا في ظل فلسفة الدولة الاجتماعية ووضوحها ومواضيعها وارداتها في تحقيق اهدافها وأن اشكال وقوة الدفع لهذه العملية هي الوظيفة من نوع خاص في النظام الاجتماعي[10] وأن هذه الوظيفة يجب أن تتوفر لها الطاقة وقوة الارادة للقيام بالابتكارات على المستويين التنظيمي والتكنولوجي في وجه المقاومة المنظمة للأوساط الخارجية وادواتها في الداخل والمرتبط معها فلسفياً ومادياً. وبالعمق التحليلي الذي لا

يمكن فيه فصل تأثير القوى والعوامل الخارجية عن الداخلية في ميكانيكة والية العمل والتخطيط المضاد للتنمية، فأنه من الخطأ اعتبار المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية متغيرات مستقلة في العمل التنموي فهما لا يعملان معاً بتناسق بل هما مركب متكامل. فالوضوح الفلسفي للأهداف التنموية وتعبيره الموضوعي عن الواقع واحتياجاته واهدافه وادراكه للعوامل الطبيعية والتاريخية في تشكله يمكن أن يقود الابتكار التنظيمي[11] ومن هنا فأنه لا مناص من الربط الجدلي والمادي للعلاقة المتبادلة الوثيقة بين الفلسفة والتنظيم، وبين التنظيم والابتكار العلمي، وبين الابتكار العلمي والتطور العلمي والتطور التكنولوجي.

لقد ادت الآراء الفلسفية والنظريات الجاهزة المعدة والمعبرة عن حالة المجتمعات الغربية وتجاربها التنموية الى وضع العربة امام الحصان. فتحت- أن بعض النظريات قد فسر او حاول أن يفسر المعطيات المحركة او نواميس النمو والتطور في بعض الاقطار المتقدمة. فأنها بالضرورة يمكن أن تقدم الحلول لمشاكل الاقطار النامية، باعتبار أن مشاكل النمو واحدة وأن الاختلاف بينهما (الاقطار المتقدمة والنامية) هو ليس اكثر من الطبيعة المتوقعة من المشاكل بين السابق واللاحق وجرى تحديد او تجميد عنصر الزمن والتفاعل في خلق المعطيات او جرى تناسب او اغفاله. كما جرى التأكيد حتى في الدراسات الاكاديمية على الطروحات الذكية والماكرة للفلسفات والنظريات الغربية، اكثر مما جرى على التجارب لتنموية الميدانية والدروس المستنبطة من تجارب الاقطار النامية. واصبحت الفلسفة هنا مجرد رياضة فكرية مسلية اكثر من كونها حاجة حياتية جادة. وفقدت قيمتها كمحرك للتنظيم والابتكار، وهو جوهر عملية التنمية وعلى حد القول Lasuen أن اسا عموم المسألة التنموية اينما كانت هي مشكلة تنظيم اعادة تنظيم في الوسط موضوع التنمية[12]. كما أن النشاط التنظيمي

والابتكارات يكونان حجر الزاوية في نظرية Sohult[13] والذي اكد فيه على عنصر التقدم التعليمي على الرغم من عدم ادراكه لأهمية مهارات العمل بينما يعزو كيدزريك[14] النمو الاقتصادي في اليابان على مثيله في الولايات المتحدة الى دور البحوث والتطوير فيذكر انه خلال الفترات 1973- 1984 انخفض الانفاق الامريكي على البحوث والتطوير، بينما ارتفع هذا الانفاق في اليابان 3,5 قدر الانفاق الامريكي. وهذا بينما يذكر روبرت سولو[15] أن التقدم والبحوث كان هو المسؤول عن 87٪ من النمو الامريكي خلال 1909- 1949 فبالاضافة ازدياد عدد المهندسين بقدر ثلاثة اضعاف خلال الخمسينات في اليابان وقدمت الحكومة اليابانية دعماً لصناعة الكمبيوتر بمقدار 3,5 مليار (ين) خلال النصف الاول من السبعينات وعشرة مليار (ين) خلال الفترة 1966- 1971.

4.3.1- الاحتكار العلمي والتكنولوجي من قبل الاقطار الصناعية المتقدمة:

ازاء الحقائق السابقة والثورة الصناعية والتكنولوجية وتطور القاعدة العلمية في الاقطار المتقدمة والولوج في ثورة الالكترونيات والمعلومات وهو ما جرى التعارف عليه بالثورة الصناعية الرابعة. كانت الاقطار النامية ولم تزل وبدرجات مختلفة قانعة بتواضع قدراتها وتعيش تمتعها بانعكاسات انوار الثورة العلمية بشكل بضائع وخدمات او مشاريع جاهزة Turn Key Project او تكنولوجيا منقولة في احسن الاحوال. وفي الوقت الذي سمح فيه لبعض الاقطار النامية بأستيراد بعض الحلقات التكنولوجية من الاجيال التي تم تجاوزها في الاقطار الصناعية بأجيال اخرى متقدمة، فان هذه الاقطار المتقدمة لم تكتفي باحتكار تطوير بيئة التقدم العلمي والحلقات التكنولوجية المتقدمة ومفاصلها.

وهو احتكار من نوع خاص يتمتع ولا ريب بالحماية والاستمرارية الذاتية. وهو نمط جديد من تقسيم العمل يتمتع باحتكار مطلق، يفوق في خطورته ونتائجه ممارسات الاحتكار القديم في الصناعات التحويلية والصناعية الثقيلة والسلع الرأسمالية. ومهما تكن الاسباب وراء عجز الاقطار النامية عن تطوير البيئة التعليمية وخلق قاعدة التطور العلمي والتكنولوجي فقد ادى ذلك الى استنزاف الكفاءات البشرية المحدودة اصلاً في هذه الاقطار بتفاقم مشكلة هجرة العقول Brain– drain كما أن تحكم الاقطار المالكة للتكنولوجية بالنوعيات والكيفية والقطاعات التي تستخدم فيها التكنولوجيا واشرافها على تشغيلها وصيانتها، قد حرم الاقطار النامية حتى فرصة التعليم بالممارسة Learning by doing وتمثل التجربة الكورية الجنوبية نموذجاً للاحتكار التكنولوجي البيروقراطي المعتمد على استيراد التكنولوجية الجاهز، عكس ما يتميز به في الدول الصناعية التي تتميز باحتكار الابتكار والتكنولوجيا. فأرباب الصناعة في هذه البلد ليسوا بأكثر من تجار استيراد وتصدير. استيراد رأسمال والتكنولوجيا الجاهزة ومهما تكن المظاهر التي يبدو عليها الاقتصاد الكوري الجنوبي فان ذلك لا يلغي حقيقة أن هذه السياسة قد ولدت عجزاً تجارياً بلغ 25.67 مليار دولار ورفع ديون كوريا الى مليار دولار في 1985[16].

5.3.1- الاستقلال السياسي ومشكلة الاعتمادية Dependency:

أن موجة الاستقلال السياسي المفتقر الى الاستقلال الاقتصادي بين الحربين العالميتين وما بعدها بشكل خاص لم يكن انعكاس تغير فكري في مواقف الدول الاستعمارية ازاء شعوب مستعمراتها. فهذه الشعوب بمفاهيمها شعوب

تتسم بالكسل والعناد وانها شرسة وغبية تعمل في عـالم لا حـد فيـه للخطـأ[17].
تعيش في المرحلة القبلية وخارج العالم الغربي[18].

ومع ذلك فقد حصلت عشرات من هذه الاقطار على استقلالها السياسـي واصبحت اعضاء في الامم المتحدة، لممثلي حكومتهـا حـق التفـرج والتصـويت على ما يقدم لها، وفي الحقيقة فأن استقلال هذه الاقطار لم يأتي في الغالب نتيجـة تخلـي الـدول الاسـتعماريه المتقدمـة عـن عقيـدتها الاسـتعمارية ونزعاتهـا الاستحواذية بقدر ما كان تغـيراً تكتيكيـاً في وسـائلها وسياسـتها املتـه ظـروف الصراع الـدولي والحـرب البـاردة بعـد الحـرب الثانيـة وتغـيير مـوازين القـوى ووسائلها في استراتيجية الاستحواذ على موارد الثـورة في الاقطـار الناميـة الـتي ظلت تترجـم النمـو الصـناعي في اقطارهـا بالتـدمير الكلـي للانتـاج الصـناعي والاقتصادي في مستعمراتها[19] فقد فرض على اقطار مثل الهند والصين والكثير من مناطق الشرق الاوسط أن تكون اسواقاً لتصريف الاقمشـة ومـورداً للمـواد الاولية، وهي التي كانت قبل قرون، هي التي تنتج وتصدر الى اوروبـا منتوجـات مثمنة تثميناً عالياً. فالرأسمالية الصناعية تدمر بطبيعتها حيثما كان انتاج الحرفيين الصغار والحرفيين الفلاحين في كل مـن اوروبـا والمسـتعمرات معـاً. والفـرق أن التدمير في اوروبا كان يبرر دائماً بمبرر افساح المجال للصناعات الرأسمالية الكبيرة والمتقدمة غير انه من الصعب تبرير ذلك على مسـتوى المسـتعمرات إلا لكـي لا تنافس صادراتها السلع الاوربية المصنوعة.

من هذا يبدو أن ارتباط الاقطار المستعمره بمستعمراتها السابقة هو ارتبـاط لا يقف عند ترضية النزعات الشوفينية للدوائر الحاكمة في الاقطار المتقدمة فقط، بل هو جزء من تركيبها ونظامها الاقتصادي. وأن التخلي عنه يعني التخلي عـن دورها الذي تراه لنفسها، دوراً لا يقف عنـد المصـالح الاقتصـادية المباشـرة بـل

يصل احياناً الى التفكير على انهـا ارض وهبـت لهـا. ألم يصـفها جـان لاكـوتيرر وجـان بوميـه[20] علـى انهـا (صـحاري واسـعة ومقاطعـات مملـوءة بالغابـات الاستوائية الكثيفة واقـاليم تجـري فيهـا الانهـار انـاس يسـكنونها لا ينتمـون الى البشرية إلا بالاسم...! وأن الفضل يعود للرجل الابيض في استثمار خيرات هذه الدول........).

لقد كان الصراع من اجـل الاسـتحواذ علـى مصـادر الثـروة بـين القـوى الجديدة الفعالة والنشطة التي اظهرتها الحربين العالميتين وتلـك القـوى التقليديـة التي كشفتها تلك الحروب على نمط الصورة التي دخلت فيها المصالح الامريكيـة حلبة الصراع الدولي للاستحواذ على ثروات الشرق الاوسط مرتدية رداء مبـدأ ولسن في حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الاولى. هو احد اهم العوامل وراء تكتيكات الاقطار المتقدمة تجاه الاقطـار الناميـة. فقـد حصـلت معظـم الاقطـار النامية على استقلالها الاقتصـادي ولم يكـن يمتلـك معظمهـا أن لم تكـن جميعهـا الفلسـفة التنمويـة الواضـحة او الادوات والامكانـات لا لتشـكيل تجمعـات اقتصادية اقليمية جادة امام التجمعات الاقتصادية للمؤسسـات متعـدة الجنسـية مالكة رؤوس الاموال في الاقطار المتقدمة. بل لم تكن "اصلاً اي الاقطـار الناميـة" تمتلك حتى الادوات والكوادر المناسـبة لادارة مؤسسـاتها الاقتصـادية الوطنيـة، سوى عبر القنوات الاستعمارية بوظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية الموروثة وحيث بقيت البؤر الاقتصادية او الاقطاب الحضرية التي هي غالباً ما تكون المدن العواصم مجرد نقاط تجميـع للمـواد الاوليـة في الاقلـيم الـوطني ومراكـز توزيـع للمنتجات الصناعية للاقطار المتقدمة.[21] ومن هنا فأن هذه الاقطار بقيت اسيرة علاقاتهـا وتشـكيلاتها السـابقة المعتمـدة علـى الاقطـار المسـتعمرة السـابقة[22] Dependence and Non – Independence وبقيت تدور في فلك علاقة ال – Core

Periphery ولم يتغير فيها سوى أن كلف المشاريع التي كانت قد استحدثت قبل الاستقلال في الPeriphery كانت ترتب من قبل المقرات Head quarters في المركز Core في الاقطار النامية اصبح تمويلها بعد الاستقلال بشكل قروض مشروطة على الاقطار النامية الPeriphery وتسجل كديون عليها اولاً، ومتلكات الاقطار المتقدمة والشركات متعددة الجنسية Multi National Coporations اخيراً كما سوف يظهر لاحقاً.

6.3.3- قلة الوضوح الفلسفي والاستراتيجي للاقطار النامية:

تمثلت سياسات التنمية في الاقطار النامية باستثناءات نادرة، امتلكت فيها بعض هذه الاقطار في ادوار معينة وضوحاً فلسفياً واستراتيجياً فان الغالبية العظمى الاقطار النامية وقعت بين فكي كماشة متقنة الاعداد والتصميم. اما القبول بالتنظيمات والعلاقات والقنوات الموروثة مع احداثات فنية لا تهدف الى غاية اكثر من مواصلة خدمة المصالح الاستثمارية وتطويرها لصالح المركز Core في الاقطار المتقدمة. وقد كان لتعزيز العناصر التقليدية واستمالتها بتشجيع استمرار العلاقات القديمة من الجانب والحرص على تنمية روح البيروقراطية للاتباع من صغار الموظفين الذين احتلوا مراكز قيادية بعد الاستقلال، بتقوية روح التعالي والسيادة في التعامل مع ابناء مجتمعاتها والماسوكية مع العناصر الرأسمالية في الخارج، وتوجيه التعليم وخلق قيم اتجاه احتقار العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي[23] دوراً لا يمكن نكرانه في ظهور هذا الاتجاه. وهذا هو الاتجاه الثاني للكماشة هو ترك الاقطار الفقيرة فريسة لمتناقضاتها وممارساتها الديماكوكية المفتقرة، وليس الى الخبرة والوضوح الفلسفي والاستراتيجي فحسب

وانما ايضاً الى الطروحات التي لا تتناسب مع الامكانات المتاحة لهذه الاقطار بل حتى الممكنة منها والقريبة.

لقد ادت سيادات تثبيط جهود تعبئة الادخار في النشر المبكر لمشاريع التنمية في اقطار لا تتوفر فيها بؤر او اقطاب او قطاعات ناضجة وكفوؤة بتشجيع سياسات وممارسات تختبئ وراء عناوين اللامركزية Decentralization والتشتت Devolution وعدم التركز Deconcetration الى المبالغة في التضحية في الجدوى الاقتصادية لصالح الجدوى الاجتماعية.

ادت هذه السياسات الغير مسؤولة الى بعثرة الامكانات المحدودة اصلاً في هذه الاقطار والمعتمدة اساساً على استخدام تراكمات رؤوس الاموال في بعض الاقطار او بعض القطاعات الناجحة كقطاعات ممونة Support Sectors لاقتصاديات هذه الاقطار.

أن نقل التجربة الغربية ومفرداتها او التشبه بها قد قاد الى سياسات لا تتناسب مع مقاسات الاقطار النامية ولا تلبي احتياجاتها[24]. كما ادت سياسات تثبيط تحسين الانتاجية الملية في عدم تعبئة الادخار وهجرة الكفاءات وقلة وضعف المعاهد والمؤسسات البحثية الى تقييد تسهيل تداول الادخار المحلي وتقييد تحويل هذا الادخار الى راس مال منتج يكون وليد القدرات المحلية.

7.3.1- التناقض والارتباك في هيكلية الاجهزة التنموية:

أن ضعف او محدودية الامكانات المادية والمالية وضعف مساهمة منظمات التنمية العالمية واقتصارها على اهدافها السياسية فقط الى جانب قلة الكوادر الفنية والوطنية Technocrats ولم تكن لوحدها وراء اخفاق تجارب الاقطار النامية من تحقيق اهدافها المعلنة فأن الجزء المهم من هذا الاخفاق يعود لاريب

الى التناقض الفكري والايديولوجي Ideological Contract بين الكوادر التخطيطيه والكثير من الكوادر التنفيذية ذات الثقافة الغربية والمتشبعة بالمفاهيم والتجارب الرأسمالية والمرتبطة معاً فكرياً وسلوكياً وبين مفاهيم واهداف القيادات السياسية لهذه الاقطار[25].

لقد مثلت هذه العناصر المتناقضة او غير المتفهمة، في احيان ليس بالقليلة، للفلسفات الطوباوية والممارسات الديماكوكية للمؤسسات السياسية الحكومية، والتي تراوحت وتأرجحت في احيان كثيرة بين اشتراكيات اقصى اليسار وبين اشتراكيات النمط البيروني وحيث تتعايش فيه تيارات اليمين المحافظ بمصالحة، واليسار الليبرالي بصورة تناقضية. التناقض بين طبيعة الاهداف التنموية من جانب وطبيعة المتطلبات السياسية من جانب وتركيبة وتنظيم الاجهزة الموكل اليها التخطيط وتنفيذ الاجراءات المركزية الصارمة، التي تقبلها وتمارسها السلطات السياسية على المستوى التنظيمي السياسي والاداري، وبين متطلبات التنمية الاقليمية اللامركزية التي تطرحها طبعه الاهداف التنموية الامر الذي يجعل من افضل الكوادر التخطيطية في الاقطار النامية ليس اكثر من موظف كتابي، لا يزيد أن لم ينقص في الفعل التنموي. لقد ادت هذه السياسات ليس الى ارباك عملية التنمية، بل قادها الى مستنقع الاستعانة المباشرة بالخبرة المحلية التي وأدتها طبيعة القائمين بها وطبيعة التنظيمات والاجهزة البيروقراطية الادارية والتنفيذية والقائمين عليها. فهل تستطيع خبرات مستوردة لا تمت للمجتمع والوطن بصلة أن تفعل ما لم تستطعه الكوادر المحلية التي نشأت في كنفه. لقد تراوحت عناصر هذه الخبرات بين العناصر اللاموضوعية والعناصر التجارية او كليهما. وقد استطاعت هذه بالتفاعل المنظم او التلقائي مع العناصر البيروقراطية المحلية المتعاطفة فكرياً ومصلحياً المنتشرة والمؤثرة في الاجهزة التخطيطية الادارية

والتنفيذية وفي ظل غياب الهوية الفلسفية والاستراتيجية التنموية الواضحة[26]، الى توجيه السياسات المكانية والقطاعية وتوريط الاقطار النامية في مشاريع وبرامج تخطيطية طموحة لا تتصف بالتقليد لتلك البرامج المطبقة في اقطار متقدمة تختلف في امكانياتها ومشاكلها واحتياجاتها عن الاقطار النامية فحسب، وانما باحتياجاتها المالية والبشرية التي تتجاوز الامكانيات المتاحة وحتى الممكنة لهذه الاقطار فقد ادت سياسات التشتت في بعض الاقطار النامية من قلة او عدم استخدام راس المال الناتج عن مخرجات Output بعض النشاطات او الاقطاب الاقتصادية الناضجة وتحويلها الى استخدامات استثمارية في مشاريع قطاعية ومكانية اخرى بشكل غير متوازن مع تحقيق استمرار تسارع هذه الاقطاعات الممونة اصلاً. ادى ذلك الى تباطؤ النمو الاقتصادي لهذه الاقطاعات الممونة بل وقاد الاقطار النامية الى الايغال، في عقود تموينية وديون وفوائد اكبر من امكانياتها على السداد او الوفاء بها.

بحيث لم يعد في وسع هذه الاقطار إلا التخلي عن سياستها الاقتصادية وبيع مشاريعها او القبول بشروط الاقطار الدائنة بحق التدخل في توجيه ورسم السياسات الاقتصادية، بل وفي دفع فواتير الديون وفوائدها المتراكمة والمتزايدة والتي تفوق في بعض الاحيان قيم القروض الاصلية المقدمة من قبل الاقطار الدائنة.

8.3.1- الافتراض ومأزق الاستدانة:

ويمثل مأزق الاقطار النامية، في صعوبة ايجاد توازن ما بين خدمة هذه الديون (الاقساط+ الفوائد) وبين الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية لتمويل الاستهلاك والانتاج والاستثمار[27]. وتتحدد هذه المشكلة في الاقطار

النامية في حقيقة ازدياد الديون بشكل سريع يتجاوز معدل النمو وتراكم راس المال، وبالتالي تزداد نسبة الديون الى الناتج القومي الاجمالي. وينتج عن ذلك تباطؤ النمو الداخلي تحت تأثير هذه العوامل الخارجية. ويكمن الجزء او المرحلة الثانية من المشكلة عندما يصبح القطر المدين في وضع لا يستطيع فيه التسديد إلا مبلغ الفوائد النسبية وتبقى القروض كما هي او تتزايد وقد برز هذا الوضع بصور حادة في دول امريكا اللاتينية وغيرها من البلدان النامية الاخرى المثقلة بالديون. وكانت مشكلة الاختيار بين تسديد الديون الخارجية على حساب التنمية الاجتماعية الاقتصادية حيث بلغت ديون تشيلي 18,7 مليار دولار وفنزويلا 19 مليار دولار والارجنتين 53,9 مليار دولار في 1987[28]. بينما تجاوزت ديون المكسيك ال100 مليار دولار في 1987[29] هذا بينما تجاوزت ديون البرازيل ال120 مليار دولار في تلك السنة[30]. فقد ارتفعت نسبة الديون في بعض الاقطار الى صادراتها من 280٪ في 1984 الى اكثر من 330٪ في 1994[31] وحيث بلغ مجموع قيمة الفوائد التي تدفعها حكومات الدول النامية الى البلدان المصنعة بغض النظر عما يدفعه القطاع الخاص 15 مليار دولار سنوياً. ولقد اثبتت السنوات الاخيرة أن الاقطار النامية تتعرض الى نزيف متزايد في رؤوس الاموال فمنذ 1985 ولغاية 1988 فقط سجلت الاموال المتدفقة في الاقطار النامية الى الخارج 100 مليار دولار في حين انها كانت قد حققت تدفقاً في الوارد الى الداخل حتى عام 1982 بمقدار 29 مليار دولار فقط[32]. ويضاف الى هذا النزيف فقد حققت الديون المقدمة الى الاقطار النامية مارب اضافية لا تقف عن التدخل في سياسات هذه الاقطار وانما بتحقيق شروطاً اخرى بشكل افضليات وتسهيلات استثمارية بالاضافة الى التسديد المباشر ودفع الفوائد والفوائد المتراكمة والتي تكون مجموعها كارثة اقتصادية لهذه الاقطار، والتي يمكن

أن تلغي حتى على مالها في أن تقف يوما ما وتتمثل هذه في تحويل ارباح الشركات المتعددة الجنسية المتحققة عن استثماراتها في الاقطار النامية Periphery الى المراكز Cores في الاقطار المتقدمة. كما تتمثل في المدفوعات التي تقدمها الاقطار النامية لقاء الخدمات التقنية والاستثمارية الهندسية والتامينية والخسائر الناتجة عن تضخم الاسعار والممارسات التجارية المقيدة التي تتلاعب بها وتفرضها الشركات متعددة الجنسية، ثم الارباح الناتجة عن الهجرة غير المنضبطة لرؤوس الاموال الخاصة، والكفاءات العلمية المحدودة للعمل في الاقطار المتقدمة[33].

ويلخص ايف بينوت[34] هذا الوضع بثلاثة انواع من التنقلات البشرية... الاول منها يحمل بضع عشرات الاف من المساعدين والتقنيين والمستشارين من البلدان الرأسمالية الى العالم الثالث ويعيد هؤلاء توفيراتهم بالعملة الصعبة الى اقطارهم المتقدمة، بينما يحمل التيار الثاني عدداً من العمالة العاطلة لتستخدم بأسوأ الشروط (كالعمالة المغاربية والافريقية) في فرنسا والكاريبية والمكسيكية في الولايات المتحدة. اما التيار الثالث الذي يسير بنفس اتجاه التيار الثاني فهو يحمل طلاباً ومتدربين وناجحين من العالم الثالث ولا يرجعون كلياً. وفي كل الحالات تكون الاقطار المتقدمة قد حصلت على افضل ما في الاقطار النامية الاستثمار والعمالة الرخيصة والعقول، ولم يعد في الاقطار النامية ما يمكن أن تموّن به حاجاتها إلا اللجوء الى المزيد من الاستعانة المكلفة والاستدانة الباهظة، ولم يكن من مناص والامر هذا إلا الرضوخ الى كارتل التكتلات الكبيرة للشركات المتعددة الجنسية في المراكز الصناعية المتقدمة[35] لاسيما وقد ظهرت نتائج المؤتمرات او الاتفاقيات الاقتصادية بشأن الديون كاتفاقية قرطاجنة واعلان مونت فيديو[36] التي ارادت او آملت بعض البلدان النامية منها أن تكون مواقف

جماعية مقابل كارتل الشركات المتعددة الجنسية قد كشف عن مدى تغلغل اصابع الاقطار المتقدمة ليس في ادارة محاورها بل وفي صياغة المؤثر من قراراتها.

9.3.1- المقايضة وتملك مستقبل الاقطار النامية:

عجز الاقطار النامية عن الوفاء بديونها وفشلها في خلق جبهة او تنظيم انفسها امام التنظيمات الاقليمية المتطورة للأقطار المتقدمة والشركات متعددة الجنسية خصوصاً بعد نجاح الاقطار المتقدمة في استيعاب محاولات بعض الاقطار النامية في حل مشاكلها، مثل محاولات اتفاقية قرطاجنة واعلان مونت فيديو والتغلغل في مفاصل منظماتها الاقتصادية والاقليمية قد قادها الى الرضوخ الى الحلول الجاهزة التي وضعتها الاقطار المتقدمة لها. وعلى الرغم من أن هناك حلولاً مطروحة عديدة لحل او تخفيف مشكلة المديونية[37] منها:

1- تأجيل هذه الديون وتجميدها واعادة برمجتها على مدى زمني طويل مع تخفيف سعر الفائدة.

2- دفع عجلات التنمية في الاقطار النامية لتمكينها من تقوية قدرتها على السداد وذلك من خلال تسهيل تدفق الموارد الميسرة لها، والغاء الحواجز الكمركية على صادراتها الى الاقطار الذاتية.

3- الالغاء الجزئي او الكلي لهذه الديون واسقاطها تماماً من دفاتر الدول الدائنة وتعويض ذلك من خلال تقليل الانفاق العالمي على التسلح.

4- مقايضة الديون كحل لازمة الديون على الاقطار النامية وهو مصطلح اختارته الاقطار المتقدمة (لمصادرة ممتلكات ومشاريع الاقطار النامية).

وذلك من خلال تملك الدائن (الاقطار المتقدمة) اسهم او اصول انتاجية لبعض مؤسسات الدول المدينة. ومفهوم المقايضة هنا (يعني استبدال الدين

الخارجي المقوم بعملة صعبة بحقوق ملكية مقومة بالعملة المحلية في الدولة المدينة. وبعبارة اخرى تحويل الدين الى استثمارات في اسهم شركات محلية في الدول المدينة. (وعادة ما تتم عملية المقايضة مقابل الحصول على تخفيضات كبيرة لصالح من يشتري ذلك الدين). أن هذا الاسلوب اسلوب المقايضة ومشاركة الاقطار النامية في مشاريعها بنسب قد تصل احياناً الى 100٪، يعطي مردودات غير متكافئة ففي حين تمتلك الاقطار المتقدمة وسائل مختلفة للحصول على معلومات ومعطيات حول البلدان النامية، لا تمتلك هذه الاخيرة مثل تلك المعلومات ويمكن اعطاء مسألة استغلال الموارد الطبيعية بواسطة الاقمار الصناعية كمثال لهذا الغرض، وتقود معرفة المخزون والامكانيات الاقتصادية بعض الدول الصناعية المتقدمة أن لم تكن جميعها لعمل او ترتيب استثمارات استراتيجية بحجة وجود ديون غير مسددة. أن ذلك يخلق اختناقات اقتصادية ويؤدي ايضاً الى مضاربات غير مشروعة على مصالح البلدان النامية. ولا تقف نتائج عملية المقايضة فقط بذلك او اعادة تملك المشاريع بثمن بخس العملة المحلية في حين أن ثمنها مقيم بالعملة الصعبة. كما أن اقساطاً منها مع فوائدها قد دفعت بالعملة الصعبة. فأن هذه العملية، اي مقايضة تتم وفق شروط شهادات حسن السلوك.!؟ بتطبيق سياسات اصلاحية تصحيحية في بينه والية، وحتى مفردات الاقتصاد الوطني بشكل يجعل من الاستقلال الاقتصادي للاقطار النامية ضرباً من الوهم. ويجعل من التبعية الذيلية لهذه الاقطار مسألة لا مناص منها، وبالشكل الذي تبرمج له المصالح الرأسمالية في الاقطار المتقدمة ويوزع فيه الادوار ومن هنا تصبح الكيانات السياسية للكثير من الاقطار النامية ليس اكثر من مجرد اجهزة في الPeriphery ملحقة بالمركز Cores الرأسمالية وشركاتها متعددة الجنسية في الاقطار النامية. وهي الاهداف التي حددتها بفراسة سياستها

وتناقضها في ذلك ومتانة الشرك الذي كان منصوباً دوما لها، موحياً لها انها قد تستطيع أن تعوض عن تخبط سياستها وفقرها التي آلت اليه بالاستدانة وبها تستطيع أن تدفع الاسترداد ما سبق أن ضحت به وبذرته من خبرة ورأس مال غافلة لم تجاهله حقيقة أن هذه العناصر تخلق في الداخل ولا تستدان من الخارج امام تعاظم حجم المديونية وتفاقم مشاكلها، بعجز الدول النامية عن سداد حتى الفوائد المتراكمة لاحجام مديوناتها المتزايدة وامام التغلغل العميق الذي حصلت عليه شركات متعددة الجنسية في مفاصل الاقتصاد النامي، وحالة اليأس الذي بدت عليه اقطار النامية عن فك ديونها لم يكن من بد لها إلا الرضوخ الى ما كان قد اعد سلفاً وعلى مهل وترو، مقايضة الديون بالامتلاك المباشر للمشاريع وبالتالي تدويل اقتصاد هذه الاقطار وامتلاك مستقبلها كاقتصاد تابع للاقطار المتقدمة بالشكل الذي طرحته سلفاً نظريات عدم التوازن والتجارة العالمية ونفذته بعناية استراتيجيات الاقطار المتقدمة.

4.1 مستلزمات تجاوز احوال التخلف:

امام هذه التحديات الجادة التي تواجهها وسائل التقدم وعمليات التطور في الاقطار النامية لابد لصانع القرار Decision Maker والاجهزة التخطيطية أن تأخذ بنظر الاعتبار:

- ضرورة أن تتضمن استراتيجيات وخطط التنمية في الاقطار النامية تصوراً أن لا يقتصر على حجم ونوع الموارد الوطنية المتاحة والممكنة وتوجيهها باتجاه الاهداف الاستراتيجية الموضوعة وانما ايضاً تحليلاً وتقييماً عميقاً ومناسباً لقوة وتأثير التيار او التيارات المضادة سواء كانت الداخلية او الخارجية

وخططها وتصوراتها للهيمنة على الموارد الوطنية وبذلك يمكن الامساك بأهم المتغيرات غير المسيطر عليها والتي تعاني منها الاقطار النامية.

- أن التطور العلمي والابتكار التكنولوجي هي اهم الحلقات على الاطلاق التي تمارس به الاقطار المتطورة هيمنتها على العالم وتدخل به مفاصله لذا فان نظاماً تربوياً وتعليمياً متقناً ذات اهداف تطويرية يهدف الى احداث التطور التقني والتكنولوجي يبقى ليس هدفاً اساسياً بل هدفاً مقدماً على غيره من الاهداف.

- ضرورة التوازن في حساب الجدوى الاجتماعية- الاقتصادية للمشاريع وعدم التضحية بأحدهما للأخرى إلا بموجب سياقات تكفل توازن النمو الاجتماعي- الاقتصادي وعدم توريط الخطط في استيراد رؤوس الاموال والتكنولوجية يصعب عليه تغطيتها والامساك قدر المستطاع عن الاستدانة لتلبية هذه الاحتياجات مع المرونة والتحوط في التعامل مع الاقطار المتقدمة بما يهدف الى تحقيق الاهداف الاستراتيجيات الوطنية.

- ترصين الية العمل التنموي الوطني من خلال وضوح الابعاد الفلسفية والاستراتيجية ومن خلال الاجهزة التنموية بالكوادر الوطنية الكفوءة والمدربة ودعمها بالقوة القانونية والامكانات المالية المناسبة.

- ضرورة تطوير مدرسة اقليمية او قطرية في التنمية القطاعية والمكانية لكل دولة وعدم اعتماد الافكار والقوالب الجاهزة والمنجزة في الاقطار المتقدمة والاستغناء، قدر الامكان، عن بيوتات الخبرة الاجنبية، وعدم الاكتفاء بمشاركة وتدريب الكوادر الوطنية معها وانما ايضاً بأخضاع طروحاتها وتوصياتها بمناقشة بما ينسجم والاهداف الوطنية الاستراتيجية.

- اعتماد الدراسات التنموية المقارنة والاستفادة من التجارب التنموية في الاقطار النامية الاخرى كدروس تنموية تطبيقية.
- اعتماد النقد والنقد الذاتي كآلية عمل ملازمة لمسيرة وسلوك الاجهزة التخطيطية والتنفيذية واستنباط الدروس التنموية منها.

5.1 أهم مظاهر التخلف:

1- انخفاض الدخل فالقطر النامي او المتخلف هو القطر الذي لا يتجاوز فيه دخل الفرد السنوي 300 دولار بشكل عملة وسلع وخدمات بل انه في كثير من الاقطار يكون اقل من هذا[38].

2- ضعف القطاع الصناعي- حصة هذه البلدان من الانتاج الصناعي العالمي حيث يتجاوز 7٪ من انتاج الفولاذ العالمي. كما تتميز هذه البلدان- حصة الصناعة في المنتج القومي وسيطرة تركيب الصناعة الاستخراجيه والتركيبية والاستهلاكية.

3- الطابع- للاقتصاد باستثناء بعض البلدان المنتجة للخامات المعدنية او البترول والتي- من حيث مميزاتها فأن البلدان المتخلفة بوجه خاص هي مجتمعات زراعية[39] كان من نتيجة هذه الاهمية الكبيرة للقطاع الزراعي ونقص التصنيع هو التبعية الاقتصادية للخارج.

4- الانفجار السكاني وارتفاع الخصوبة والتباين بين التطور الديموغرافي والاقتصادي وعدم ملائمة هيكل الاعمار.

5- تدني النظرة للمرأة وحرمان الكثير منهن من فرص التعليم والعمل خارج السكن بما سبب في انخفاض الانتاج.

6- تخلف اجهزة الدولة واعتمادها القنوات الاستعمارية السابقة بالاضافة الى

نقص الكفاءات وضعف القدرة على وضع وتنفيذ السياسات الملائمة وفي عدم مسايرة النظم القانونية التي تحكم النشاط الاقتصادي لعملية التنمية.

6.1 مشكلة التخلف:

بعد التعرف على مفهوم التخلف اسبابه ومظاهره، لابد أن نشير الى أن الاهتمام العالمي بمشكلة التخلف له تاريخ طويل وكان محوراً لأبحاث مرموقة في الاقتصاد الكلاسيكي منذ صدور كتاب ثروه الامم لادم سمث- عالج فيه مبادئ النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي كما بحث اكثر من اقتصادين طرق التغلب على التخلف لقد بدى اهتمام الاقتصاديين من منتصف القرن الثامن عشر اي منذ الثورة الصناعية في انكلترا وانتشارها بعد ذلك الى عدد من الدول الاوربية وامريكا خلال القرن التاسع عشر ومنذ ذلك التاريخ فأن الكثير من الدراسات الاقتصادية والاحصائية تشير الى أن الاوضاع الاقتصادية لأغلب البلدان المتخلفة ما هي إلا نتيجة نمو اقتصادي حصل بمعدلات منخفضة طيلة فترة ممتدة من الزمن. بينما حققت مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة اقتصادياً معدلات نمو مرتفعة وبصورة شبه مستمرة خلال الفترة نفسها وقد نجم عن ذلك ظاهرتان مهمتان(40):

1- التطور السريع الذي استطاعت الدول المتقدمة أن تحققه خلال تلك الفترات في كافة المجالات ومنها المجالات الاقتصادية وبشكل خاص ما تحقق من تطور سريع في الصناعة والتكنولوجيا وتكوين رأس المال والمهارات البشرية وما الى ذلك.

2- الاعاقة التي وضعت امام التطور في البلدان الاخرى التي اصبحت الان في عداد البلدان المتخلفة والتي تمثلت بتجميد حركة التطور فيها او عرقلته

وتشويهه. وعدم السماح لها بالاستفادة من التطورات التي حصلت في المجالات المختلفة الصناعية والتكنولوجية والعلمية جعلها تستجيب اقتصادياً لمستلزمات التطور في الاقطار المتقدمة وتلبي احتياجاته وبشكل لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير امكانات تطورها الذاتي[41].

أن تطور مجموعة الاقطار المتقدمة كان يصاحبها تخلف دول العالم الثالث أي أن تطور هذه الاقطار كان على حساب الدول التي تزداد تخلفاً لهذا فلم يكن هناك أي اهتمام كبير بمشكلة التخلف نتيجة لسيطرة هذه الدول المتقدمة المباشر وغير المباشر على معظم الجهات بحيث كانت هذه الدول توجهها كيفما تشاء فبقيت بناء على ذلك الدول المتخلفة كمناطق لتزويد الدول المتقدمة بما تحتاجه من المواد الاولية وبقيت كأسواق لتصريف المنتجات الصناعية للدول المتقدمة. إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية برز اهتمام واضح على كافة المستويات الدولية وتصدت لدراسة هذه المشكلة المنظمات الدولية الاقتصادية والسياسية وبشكل خاص الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة. وتدفقت لذلك سيل من البحوث والدراسات لمعالجة هذه المشكلة نتيجة لعوامل عديدة[42]:

1- ازدياد حركات التحرر والاستقلال الوطني والقومي وحصول الكثير من الاقطار على حريتها واستقلالها السياسي. وهذا كان مدعاة لسعي هذه الاقطار ولو بدرجات متفاوتة الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وفك قيود التبعية.
2- استخدام التخطيط اداة لتحقيق التنمية خاصة في الدول الاشتراكية، ذات الاقتصاد الموجه.
3- ازدياد الوعي لدى شعوب الاقطار المتخلفة نتيجة لارتفاع المستويات الثقافية والتعليمية وزيادة وسائل الاطلاع المختلفة وتنوعها بشكل كبير.

4- من خلال المقارنة بين ما يحصل عليه المواطن في الاقطار المتخلفة وما يحصل عليه مثيله في الدول المتقدمة حيث يكون الفرق كبيراً لصالح الدول المتقدمة بسبب زيادة معدلات ومضامين التطور. وهذا ما زاد من شدة الاحساس بالحرمان الناتج عن التخلف.

5- شعور دول العالم المختلفة ومنها الدول المتقدمة وما تفرزه من آثار على الصعيد العالمي لذلك برزت الدعوات للاهتمام بمشكلة التخلف.

6- بروز المنظمات الدولية وخاصة هيئة الامم المتحدة والوكالات الدولية وغيرها والتي اصبحت توفر اهتماماً خاصاً بمشكلات التخلف بغية كسب ود الاقطار التي تعاني من هذه المشكلات.

7- الصراع الدائم والحاد الذي كان سائداً قبل عام 1989 بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي والذي اتخذ بعد الحرب العالمية الثانية بشكل الحرب الباردة التي تتضمن بروز حالة الصراع غير الساخنة بين المعسكرين الامر الذي يدفع كلا المعسكرين الى الاهتمام بمشكلات الاقطار المتخلفة بغية كسب ودها وضمان وقوفها الى جانب احد هذين المعسكرين في صراعه ضد المعسكر الاخر.

8- شمول حالة التخلف لعدد كبير من الاقطار في العالم تضم اكثر من ثلثي سكانه.

أن كثرة عدد هذه الاقطار وسكانها الذين يعانون وطأته ادى الى اعطاء وزن اكبر لمشكلات التخلف على كافة المستويات وبالتالي دفع الى تلمس السبل والوسائل التي تحقق التنمية للخروج من التخلف نظراً لان ذلك يتصل بالقسم الاكبر من السكان في عالمنا المعاصر.

هوامش الفصل الأول

التخلف

1- ولبور شرام، وسائل الاعلام التنمية والقومية، دور الاعلام في البلدان النامية، ترجمة اديب يوسف شيش، دمشق 1969.

2- يميز روستو خمس مراحل النمو الاقتصادي (1- المجتمع التقليدي 2- الشروط المؤهلة للانطلاق 3- الانطلاق 4- النضوج 5- الاستهلاك) لمزيد من الاطلاع على النظرية روستو ونظريات التخلف الاخرى انظر 1986 عبد العزيز القطيفي، النمو والتخطيط الاقتصادي، معهد التطوير والتدريب، وزارة التربية 1984.

3- انظر

S.Amin. Unequal Development New york. 1970 in P Clawson.the Internationalization of Capital and Accumlation in Iran and Iraq.Insurgent socliogist vol.7 part2.1077 pp 64-73.

4- انظر R. Nursk. Problems of Capital Formation in Undevelopment Countries. Oxford. 1954 R.Me.Kinnon.Capital in Economic Development

5 - تشيلسوفور تلادو. النمو والتخلف، ترجمة انور الصباغ وسهام الشريف، دمشق 1972. ص181.

6 - ج. بودفيل في، استهلال كتاب تشيلو فورنادو، المصدر السابق ص6.

7 - انظر A.Hirshman. the Strategy of Economic Development Newhaven. 1950

G.Myrdal. Economic Theory and Under developed regions. London 1957.

عدنان مكي عبد الله البدراوي فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي، الموصل 1991، انظر ايضا مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، القاهرة 1980.. انظر ايضا عمرو محي الدين التخلف والتنمية، بيروت 1975.

8 - A.Borsdor. Coneption of Regional Planning in latin America Applied Geography and Development vol.15 1980 P34.

9- T.Dos santos. The Crisis of Development Theory and Problem of Dependence in Latin America in H.Pernstein (ed)Undevelopment and Development. New york 1973.

10- A. Hirschman. Op.Cit p. 161.

11- خزعل مهدي الجاسم، العوامل الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثاً، النفط والتنمية، السنة 15 العدد 2 اذار- نيسان 1990 ص51- 82.

12- J.Shumper. Theory of Eeconomic Development; Harvard university.1957

13- J.lasuen.Urabanization and Development; cited A Mabagunje Growth Poles and Growth Centeres in Nigeria.in A. Kuklinski. Regional Polacies in Nigeria, india and Brazil. The Hugue.1978.

14- T.Schulter.Investment in Human Schlter. Investment in Human Capital.AER.1960.

ذكر من قبل خزعل الجاسم، مصدر السابق

15- المصدر السابق ص67.

16- R.Solow Technica Change and the Aggregate Production Review of Economic and Statistie. Augest 1975.

17- خزعل مهدي الجاسم مصدر سابق ص71.

18- ب. هوفمان، عالم بلا فاقة، ترجمة يسرى السلطان، بلا مكان طبع وتاريخ، ص35.

19- محمد عبد القادر احمد، دور الاعلام في التنمية، سلسلة دراسات، 314 بغداد 1982.

20- جورج قرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، الطبعة الثالثة، بيروت 1986.

21- جان لاكوتير وجان بومبة، الدول النامية في الميزان، ترجمة فوزي عبد الحميد، بدون مكان طبع وتاريخ، هامش محمد عبد القادر احمد، مصدر سابق ص154.

22- M.Penouil. Growth Doles in Under developed Regions and Countries in A.Kuklinski (ed) ,Op ,Cit.p.132.

23- T.D.Santos ,Op ,cit.p.11.

24- متعب مناف، التخطيط وخلفيته السلوكية، الكتاب الثاني، مطبعة الامة، بغداد 1976 ص90- 93 اشير اليه من قبل محمد عبد القادر احمد مصدر سابق ص163.

25- فلاح جمال العزاوي، اقطاب النمو والتنمية المكانية في الاقطار النامية، دراسات تقويمية في امكانياتها التطبيقية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 22 شباط 1988 ص55-75

26- تمثل التجربة التشيلية تحت سلفادور الندي، نموذجاً لمحاولة حكومة يسارية الوصول الى اهدافها عبر القنوات والاجهزة اليمينية الموروثة والسائدة، وعلى حد قول الندى نفسه.

We wont to use bourgeois institutional framework to achieve the change in the political ,economic and social field whish the country is demanding and need, and to achieve socialism انظر S.Allende The Chilean Road to Socialism(opening address) in.J.A.Zammit(ed) the Chilean `Road to Socialism.
Lnstitute of Development Studies at the University of Sussix England.1973p.19.

كما تتمثل في محاولات جوليوس نيريري في تنزايا في تحقيق اهدافه العابية- الاوجاما، والاشتراكية ومحاولات كاوندا في تحقيق اهدافه في زامبيا، نماذج لمحاولات اقطار نامية تحقيق اهدافها عبر كوادر وقنوات لا تتفق فلسفيا وهيكلياً مع اهداف المؤسسات السائدة انظر

J.F.Maroof, Metropolitan Dominance and Regional Planning the case of Baghdad.ph.Dthesis.keele university. England.uk.1982.

27- IPID s.187.

28- سعد جابر مشكور وطاهر محسن منصور، مديونية البلدان النامية بين الثقة واسلوب المعالجة، النفط والتنمية السنة 15، العدد اذار نيسان ص104.

29- ب. كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ترجمة محمد عبد القادر عمان، ص263.

30- خزعل مهدي الجاسم، مصدر سابق ص70.

31- بدر غيلان، الابعاد السياسية للمساعدات الخارجية، النفط والتنمية، السنة 12 العدد 1 كانون الثاني- شباط 1987، ص69.

32- خزعل مهدي الجاسم، مصدر سابق ص70.

33- جورج قرم، مصدر سابق ص30.

34- بدر غيلان، ظاهرة مقايضة الديون وتخريب اقتصاديات البلدان النامية، النفط والتنمية، سنة 15 العدد 3 ايار- حزيران 1990 ص128.

35- جورج قرم، مصدر سابق ص126.

36- محمد عبد القادر احمد، مصدر سابق ص164.

37- تيرنزا هايتر، امبريالية المساعدات، ترجمة مجدب نصيف، هامش في محمد عبد القادر احمد، مصدر سابق ص168.

38- اتفاقية قرطجانة- عقدت في كولومبيا، حزيران 1984 شاركت فيها مجموعة من دول امريكا اللاتينية عبرت فيها عن وجهة نظرها من مشكلة الديون الخارجية والموقف المطلوب من الدول والمصارف الدائنة.

اعلان مونت فيديو: اعلن في مونت فيديو عاصمة الاورغواي، كانون الاول 1985 وقد نص الاعلان المطالب الرئيسية التي تمكنها من تحقيق الانسجام بين الوفاء بالديون الخارجية وتحقيق التنمية، انظر بدر غيلان، الابعاد السياسية للمساعدات الخارجية، مصدر سابق ص70.

39- المصدر سابق ص133.

40- بدر غيلان، ظاهرة مقايضة الديون وتخريب اقتصاديات البلدان النامية مصدر سابق ص133.

41- سعود جايد مشكور وطاهر محسن منصور، مصدر سابق ص112.

42- ولبورشرام، مصدر سابق.

الفصل الثاني
التنمية والتنمية المستدامة

الفصل الثاني

التنمية والتنمية المستدامة

2-1 مدخل.

2-2 مفهوم التنمية.

2-3 التنمية المستدامة.

2-4 خصائص التنمية المستدامة.

2-5 التنمية المستدامة والتوازن البيئي.

2-6 ظهور مصطلح التنمية المستدامة وتطور مضامينها.

2-7 التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

2-8 استراتيجيات التنمية.

2-9-1 استراتيجية النمو المتوازن Balamced Growth Stratgy.

2-9-2 نموذج روزنشين أو نظرية الدفعة الكبيرة.

2-10-1 استراتيجية النمو غير المتوازن.

2-10-2 نظرية البرت هيرتشمان في استراتيجية النمو المتوازن.

2-11-1 التنمية الريفية.

2-11-2 أهمية تخطيط التنمية الريفية في تحقيق الرفاه.

2-11-3 أهداف التنمية الريفية.

2-11-4 أنماط تخطيط التنمية الريفية.

الفصل الثاني

التنمية والتنمية المستدامة

2-1 : مدخل

هناك العديد من المصطلحات المستخدمة للدلالة على التغير الايجابي كالنمو Growth والانماء Grow Up والتطور Development والتنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية Comprehensive Socio. Ecommic Development. والتنمية المستدامة Sustainable Persistent Development. وكلها مصطلحات Terms لها خصوصيتها Peculiarity في مجال عملية التنمية Development Process

2-2 : مفهوم التنمية

النمو Growth، يعني تغيراً كمياً مجرداً، وغالباً ما يكون تلقائياً Spontaneously كزيادة عدد السكان أوقد يكون إراديا Voluntary مثل زيادة المساحة المزروعة أو زيادة إنتاج المحصول معين. إما الإنماء Grow Up أو Programmed Growth فهو العمل ويشكل إرادي (مبدع) على إحداث تغير كمي في قطاع اقتصادي معين أو قطاع مكاني محدد كزيادة المساحة المزروعة قطناً أو زيادة إنتاجية وحده المساحة الزراعية لهذا الحاصل أو زيادة عدد معامل النسيج أو زيادة إنتاجية وحداتها.

اما التطور Development فيعني تغيراً كمياً ونوعياً، كزيادة الإنتاج مع قله الكلف وتحسين النوعية الإنتاج والبنى الارتكازيه Infrastracture وارتفاع نسب

المتعلمين، وهو في الغالب ينح والى التكامل Integration والشمولية في جميع أو معظم القطاعات ألاقتصاديه الأخرى، أو الوحدات المكانية المشمولة بالتطور والتطوير. هذا بينما يشمل معنى التنمية Socio- Economic Development على التغير الكمي والنوعي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمكاني في هيكل الاقتصاد والنظام الاجتماعي والسكاني وبشكل إرادي (مخطط) باتجاه أهدافه على المستويات القطاعية والمكانية سببه بزيادة إنتاجية الوحدات والمتغيرات في المجتمع على كافة المستويات مودية إلى تحسين أداء عناصر الإنتاج كماً ونوعاً لصالح الإنسان الذي هو هدف وسيلة التنمية

2-3: التنمية المستدامة

إما التنمية المستدامة والتي فرضت نفسها مع تفاقم المشاكل البيئية واستغلال الإنسان المفرط لعناصر بيئته وما قد يترتب على ذلك من حرمان الاجيال القادمة من الكثير من الموارد الطبيعية أو تلوثها وفقدانها لخصائصها والكثير من عناصرها وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة[1]

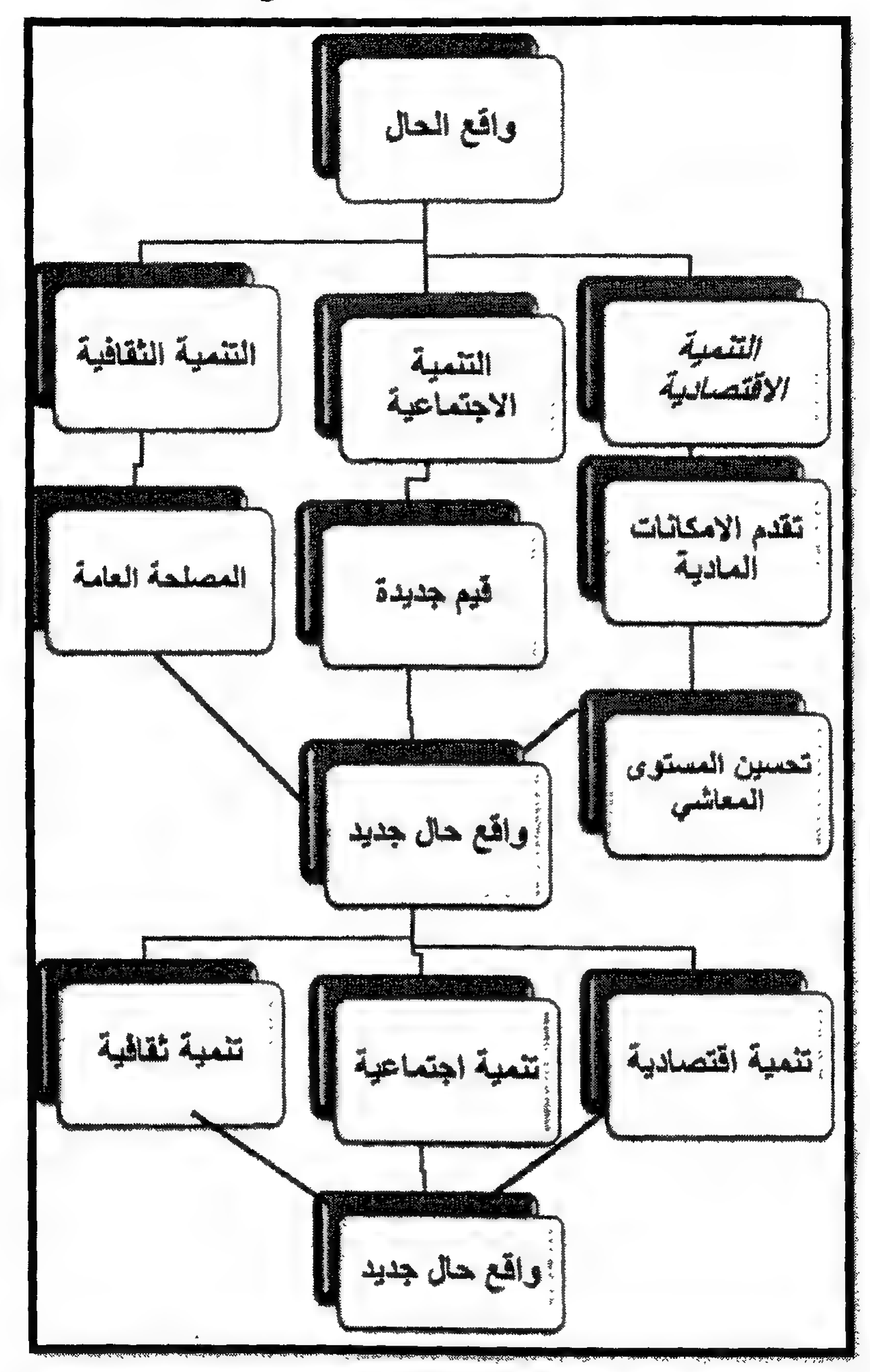
2-4: خصائص التنمية المستدامة

من اجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لابد من التعرف على خصائصها وأبعداه الفلسفية والتي تمتاز بكونها تمتاز بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كل ما تحقق مستوى معين من التطور، تطلب ذلك

الانطلاق إلى مستوى اعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

- شمولية أهداف التنمية، كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وإنما أيضا بالحفاظ على التوازن البيئي شكل (2-1)
- اعتماد التنمية يشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصة تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة
- القدرة على تجاوز المعوقات وتضيق الفجوة بين الدولة النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق للنمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار إن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بإبعادهما المكانية والزمنية كما يوضحه الأنموذج الأتي 1.2

شكل رقم (2-1) دور التنمية في أحداث واقع حال جديد



المصدر: عن كامل الكناني، مصدر سابق.

2-5 : التنمية المستدامة والتوازن البيئي

يرتبط بالعمل على أحدات تنمية مستدامة ومتواصلة ومتجددة تلبيه احتياجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل. هذه التنمية إلى مبدءان الموارد الطبيعية محدودة وهي ملك للجميع، للمستقبل بقدر ماهية ملك للحاضر. وهي في كل الأحوال ليست ملكاً للإنسان وهذه، وإنما هي حق كل الكائنات الحية. فالإنسان جزء من النظام البيئي وليس يعيش خارج البيئة

فالتنمية المستدامة هي التي تنطلق من هذه المبادئ وتحقق التوازن بين التنمية وبين التنمية والبيئة ما بين الإنتاج والاستهلاك، وبين قدره البيئة على العطاء وقدرتها على العمل. إن التحدي ألان هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار البيئية. إن ذلك لأيتم إلا من خلال التخطيط لآليات هذه العلاقة ومن خلال موقع النشاط الاقتصادي، لكونه أكثر المكاني الذي يتفاعل فيه النشاط الصناعي مع البيئة المحيط بهِ سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في تحمله اثأر البيئية الناتجة عن ذلك النشاط. فالموقع الأفضل هو ذلك الذي يكون فيه استغلال الموارد. وكفاءة الاستثمار والتطور التكنولوجي في حالة انسجام وتناغم. وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل[3].

2-6 : ظهور مصطلح التنمية المستدامة وتطور مضامينها

في 1983 قامت الأمم المتحدة بإنشاء مفوضية العالم للبيئة والتنمية ومنذ 1987 بدأت تتبلور مفاهيم جديدة عن البيئة والتنمية من خلال التقرير الذي نشرته هذه الهيئة الدراسية تحت عنوان "مستقبلنا المشترك".

وتتركز هذه المفاهيم أن البيئة هذا المكان الذي نعيش فيه جميعاً والتنمية هي ما نحاول عملة في تحسين نصيبنا من هذا المكان والاثنان مرتبطان وليقبلان التجزئة. هذا التوجه هو الذي شكل الأساس الذي استندت عليه آليات عمل التنمية المستدامة Sustainable Development، كعهد جديد من التنمية الاقتصادية المقبولة بيئياً. ولقد تأكد هذا التوجه في المؤتمر اللاحق، مؤتمر "قمة الأرض" للفترة 1-12 حزيران 1992 في "ريودوجانيرو/ البرازيل" الذي يدعو إن تكون حماية البيئة جزءاً متكاملاً من عملية التنمية، ثم استمرت الجهود في قمة جوهانسبرك "للفترة 24 آب- 4 أيلول 2002.(4) وكان من أهم نتائج هذه الموتمرات هو العثور على توازن قابل للحياة بين البيئة والتنمية ولهذا فان من أهم نتائج الموتمر إطلاق خطة عمل رئيسية للتطبيق العالمي للتنمية المستدامة هي "خطة إعمال القرن 21" أو ما يعرف بالا جنده 21 وتتضمن السبل الأزمة لجعل التنمية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً(6).

إن ما جاء في نتائج مؤتمري ريودوجانيرو في البرازيل وجوهانسبرك في جنوب إفريقيا لم تقتصر فقط على إدخال مفهوم التنمية المستدامة في عمليات التخطيط وتحسين وسائل تقيم التأثيرات البيئية للمشاريع لتحقيق التوازن المستدام بين استهلاك ونمو السكان وقدرة الأرض على استيعاب التغيرات البيئية مثل هبوط يصيب الزراعة من الموارد الإجمالية، وتفكك أنماط المعيشة الجماعية وقلة التماسك الاجتماعي والانفصام(7) وظهور تجمعات عشوائية تقتصر إلى متطلبات الحياة الكريمة للإنسان تقتصر عند حواف المدن(8).

لقد تجاوزت المشاكل البيئية الحدود السياسية، من مجرد تلوث عناصر النظام الطبيعي الرئيسة، الهواء والماء والتربة، مثل مشاكل التصحر الذي يؤثر في حياة سدس سكان الأرض والإجراءات الوقائية لمكافحة التصحر. أو مشاكل

تدمير الغابات وإحراقها في الحفاظ على الثروة البيئية والتغير المناخي واستنزاف طبقة الأوزون واعتماد حماية الغلاف الغازي للأرض. هذا بالاضافة إلى ضرورة الحفاظ على التنوع البايلوجي وصيانة إعداد اكبر من الأنظمة البيئية الطبيعية. ومسأله اعتماد تكنولوجيا وفق معايير المعالجة والتصريف للنفايات الحضرية والصناعية، باعتماد طرق علمية لتجاوز سلبياتها وتحويلها إلى منتجات لتقلل من نسب تلويثها للبيئة بل استغلالها واستثمارها اقتصادياً مع مراعاة القدرة المحدودة على استيعابها والاستخدام الرشيد للموارد. وفي الحقيقة انه لا يمكن اعتبار النظام الاقتصادي كفؤ وفعال، إذا لم يتم التعامل مع الموارد الطبيعية كأصول مادية إنتاجية قابلة للنضوب باعتبار إن هدف التنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

2-7 : التنمية الاجتماعية الاقتصادية

إن مسألة التنمية أصبحت ذات أهمية تشغل بال العديد من الاختصاصات من اقتصاديين وجغرافيين وسياسيين ومخططين كما سعت مختلف الدول على اختلاف أنظمتها إلى التواصل لتحقيق هذه التنمية، وبالتالي زيادة الرفاه الاجتماعي كل حسب فلسفته ورؤيته لهذا الرفاهة.

فبينما تراه بعض الجهات، وهي في العادة أراء الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تهيمن في الغالب على صنع القرار Decision Making في الأقطار المتقدمة، على إن عملية التنمية تتسم بالشمول إي العالمية، ولا تخص بلداً واحداً نامياً أو متطوراً وانها إعادة لتقسيم العمل بين الأقطار المتقدمة المسكة بزمام التقدم العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي مراعاه صياغة العلاقات الاقتصادية مع الأقطار الأقل تقدماً لضمان أفضل دائرة إنتاجية يقودها العالم

المتقدم وتجرى خلفها الأقطار الأقل تقدماً. مع ضرورة إصلاح أو تعديل او تزيين بعض الواجهات السياسية وبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن استمرار ارتباط اقتصاديات هذه الأقطار بعجلة الاقتصاد العالمي. وهكذا تتحقق التنمية، مع انصراف وتفرغ الأقطار المتقدمة على منواليه التطوير العلمي والتكنولوجي بين الأقطار الأقل تقدماً التي لها حق طلب وقبول استلام الحلقات السابقه من وسائل الإنتاج التي تجاوزتها الأقطار المتقدمة ولتساهم في تطوير بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأقطار النامية والتي تصب في النهاية لمصلحة الأقطار المتقدمة بحكم الهيمنة الاقتصادية والسلبية لهذه الأقطار وتحكمها في مفردات ومفاصل اقتصاديات الأقطار النامية بالأقطار المتقدمة وبذلك تتحقق التنمية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية (التنمية من اجل العولمة).

إما الباحثون الكلاسيكيون ومنهم جيرالد ماير بالدوني فأنهم يرون ان الاهداف التي تحققها عملية التنمية في إي إضافة أو زيادة على المنتوج القومي خلال مدة محدودة يصاحبها تغيرات فنية لمؤسسات الإنتاج مستقبلاً وتمس الإنتاج القومي.

إن التنمية هي عملية تحقق النهضة وتزيل كل حالات التخلف.. ومن اجل هذا لابد من اعتماد التخطيط، بسبب ما يرافق هذه التنمية الكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الواقع فأن عملية التنمية بأهدافها ووسائلها تتجاوز زيادة الدخل القومي أو الدخل القومي إلى الإفراد إلى حالة جديدة في إحداث تنمية القدرات والامكانات لإحداث التغيرات وزيادة الموارد الإنتاجية التي تعمل على رفع الدخل المعيشي للفرد.[14] وهي تمثل كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع وهي لا تعني كونها خطط وبرامج أو

مشاريع حكومية أو خاصة بل أنها عملية يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقة في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن. في حين يرى اخرون بأن هذه الزيادة ينبغي إن تكون اكبر من نسبة زيادة السكان وتؤدي إلى أحداث تغيرات في هيكلية الاقتصاد في الدولة.

وفي الحقيقة ان مفهوم التنمية بقي حتى العقود القليلة الماضية، عند مفهوم قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي. غير إن تجربة الأقطار النامية في التنمية أفرزت بأنه ومع رفع انجاز معدلات في نمو الدخل القومي غير أنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك الأقطار. فقد بقيت هذه الشعوب تعيش في حالة تطور حضاري بطئ. وهذا مؤشر كبير يوضح إن هناك خطأ في إن يتصور المرء إن التنمية الاقتصادية يمكن إن تحصل عن طريق زيادة الدخل القومي في البلدان النامية. لذا فأن الاقتصاديون لا يميلون إلى استخدام المقاييس التقليدية السابقة في تقويم عمليات التنمية وإنما أصبح التركيز على نوعية التنمية.

إن الرؤية المعاصرة للتنمية تعني النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب التغير في هيكل الاقتصادي والنظام الهيكلي الاجتماعي الاقتصادي والياته لإنتاج Out Put تغيراً ايجابياً نوعياً من تقنيات أداء المتغيرات الداخلة In Put في العملية التنموية من خلال الاستخدام المتوازن لقوى الإنتاج وتحسين الخدمات وتنظيم البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق تنمية ديناميكية مستدامة وعدم الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية من حيث استنزافها أو الإخلال بتوازنها البيئي.

وقد عرفت الأمم المتحدة في العقد السابع من القرن العشرين التنمية[12] بأنها 'النمو مضافاً إليه عملية التغير اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً' غير أنها في برنامج العقد التالي قد استفادت من الأخطاء التي لم يحسب لها في العقد الأول، فجاء المفهوم أوسع من مجرد نمو بالناتج القومي الإجمالي وشمل أهداف العدالة

اجتماعية وتوفير حياة أفضل لجماهير الشعب، وتوسيع فرص العمل والاهتمام والتدريب. غير إن الأمم المتحدة بعد الثمانينات أو التسعينات من القرن بدت أكثر حماساً لإضافة الجوانب البيئية ومستقبلها باستخدام مصطلح التنمية المستدامة.

2-8: استراتيجيات التنمية:

مع التغيرات الدراماتيكية التي أعقبت الثورة الصناعية وما تلاها من ثورات، كان هناك تداعيات وإفرازات من نوع خاص أوجدتها أو قل حفزتها اثأر الزيادة الكثيرة في الإنتاج المعملي وفي أساليبه وما صاحب ذاك من تغيرات سكانية وديموكرافية وفكرية. الثورة الصناعية التي أوجدت الإنتاج المعملي الكبير Large- Scall Production إمام الإنتاج الحرفي للورشات الصغيرة Workshops Production، لم تتوقف عند حدود البلدان المصنعة، التي فقدت صناعاتها الحرفية لصالح المؤسسات المعملية الكبيرة، بل ذهبت بعيداً إلى الخارج باحثة عن الأسواق والموارد الأولية لمنتجاتها الصناعية، ومدمره الصناعات الحرفية التقليدية لهذه الأقطار، خالقة أقطار متطورة منتجة وأخرى متخلفة مستهلكة تبيع منتجاتها الأولية بابخس الإثمان، فاعلة بمثل ما فعلت في أقطارها نفسها (حيتاناً) من الشركات الكبرى التي تأكل الأسماك من المصانع الصغيرة. خالقة تفاوتاً ليس فقط بين طبقات ومناطق غنية وأخرى فقيرة في أقطارها بل بين أقطارها وبين الأقطار التي وقعت تحت نفوذها ليس هناك ما يحقق النجاح كالنجاح نفسه وليس هناك ما يحقق الفشل كالفشل نفسه، وان الغني يزداد غنا وان الفقير يزداد فقراً. وهكذا زادت الفجوة او الهوة عمقاً بين الأقطار المتقدمة الأقطار والمتخلفة ورسمت العلاقة بينهما. بل إن الكارثة قد تجسدت عندما

حققت الثورة صناعية النجاح في عالم الإنتاج الصناعي (التي احتفظت بمفاتيح تطوره لنفسها)[13]. بل وفي حقل النقل وفي استخدام الصناعة في الصناعات العسكرية المدمرة.

لقد ادى الاحتكار Monopoly إلى خلق وتوسيع الفروقات بين طبقات وأقاليم الأقطار الصناعية. وخلقت المنافسة الدولية للسيطرة على المواد الأولية والأسواق إلى صدامات عسكرية وحروب بالإنابة توجت بالحربين العالميتين وما بعدها وما رافق ذلك من دمار لم يسبق إن عهده الجنس البشري. وترك الملايين من العمال إعمالهم وبقوا عاطلين عن العمل بأشد حالات البؤس بسبب من طبيعة مراحل الدورة الاقتصادية الرأسمالية أو مراحل الركود(*) وبمعنى أخر فقد دفع الإنسان من عمله وحياته وبلاده الثمن باهضاً للتطور التلقائي أو المبرمج غير المخطط.

إمام هذه التحديات Challenges برزت مدرستان وفكريتان، ما لبثتا ان تحولتا إلى استراتيجيات تنمية. الأولى، هي إستراتيجية النمو المتوازن Balanced Growth Srategy والثانية إستراتيجية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Strategy. ولكل من هاتين المدرستين فرضانها وأسلوبها ومشاكلها وإعلامها. وسوف نعرض لمضامين ومؤشرات وإعلام كل من هاتين المدرستين.

(*) منذ مطلع الثلاثينات في القرن الماضي اجتاحت الأقطار الرأسمالية أزمة حقيقية مربكة ذات مظاهر واسباب متعددة كادت تهدد الكيان الاقتصادي الرأسمالي برمته وصارت تشغل بال المحلين الاقتصاديين في مختلف أقطار العالم وهي ما أصطلح على تسميتها بأزمة التضخم الركودي او الركود أو التضخيم الانكماشي Stagflation انظر علي الداوي. التضخم الركودي في النظام الاقتصادي الرأسمالي. النمط والتنمية العدد 2 1990.

2-9-1: إستراتيجية النمو المتوازن

تستند الفرضيات النظرية لهذه الإستراتيجية على عدد من الاعتبارات. أهمها إن المشاريع الازمة لإحداث التنمية تمتاز بكبر حجمها وشمولها لعدد من القطاعات وبناها الارتكازية، كبائعين ومشترين، زد على ذلك، عدم قابلية هذه الاستثمارات على التجزئة[7].

فالاستثمارات في مشروع معين، يخلق فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والمكانية الأخرى في الحيز الاقتصادي والمكاني. باعتبار إن الاستثمار في قطاع اقتصادي أو مكاني معين سوف يخلق وفرات خارجية للقطاعات الأخرى بزيادة الطلب على منتجات مشاريع القطاع الأول بنفس الوقت الذي توخر منتجات مشاريع القطاعات الأول وفورات خارجية لمشاريع لقطاعات الأخرى. ومن هنا فأنه ووفقا إستراتيجية النمو المتوازن تتحقق التنمية ضمن عملية تأخذ المراحل للمتطلبات التالية:

1- دفعة قوية متمثلة بحد معين متوازن من الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمكانية المشكلة لسبيل إحداث التنمية.

2- توجيه الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة والمتزامنة التي يدعم بعضها البعض كقطاعات وأماكن ويقدم لكل منها سوقاً للأخرى وبشكل أفقي بحيث لا يتخطى نمو احد القطاعات الأخرى الممونة له والمستهلكة لمنتجاته وبشكل لا يختلف اختناقاً بين القطاعات من وجه ومرونة الطلب الداخلي. إي إن يحدد معدل النمو لكل قطاع بمرونة الطلب على منتجاته. وبمعنى أخر فأن مشروعات تدعم هيكل الاقتصاد القومي لابد وان تحقق للمشاريع والقطاعات الأخرى قدر من الوفدات الخارجية تساعدها على خفض تكاليف الإنتاج والارتقاء بمستوى كفاءتها الإنتاجية.

3- أن تكـون الاسـتثمارات في القطاعـات الاقتصـادية والمكانيـة لا ان تكـون متناغمـة مـن حيـث خـدماتها لمتطلـب الاسـتثمار والتطـور فحسـب بـل في استجابتها وقدرتها على تلبية الطلب الاستهلاكي أيضا.

تمثل إستراتيجية النمو المتوازن، عنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية والمكانية وهي بمثابة حد ادنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله قبـل ان يتسـنى للاقتصاد القومي الانطلاق فر مرحلة النمو الذاتي. وهو يتحدد بمقدار الاستثمار اللازم إجراؤه بالنظام لتحقيق الحد المقبول من معدل النمو على الـرغم مـن إن هذه الإستراتيجية قد حضيت باهتمام وقبول عدد كبير من المخططين فأنه هنـاك أراء أخرى برزت لتوجه النقد إلى منطقات هذه الإستراتيجية وأسلوبها[9] منها:

1- عجز الدول النامية من تهيئة رؤوس أموال وموارد طبيعية كافية لتحقيق نمـو متوازن لعدد كبير من القطاعات مره واحدة.

2- عجز الدول النامية من تهيئة الكادر الإداري والفـني الـلازم لإدارة وتنظـيم هذا العدد الكبير من الصناعات مرة واحدة.

3- إن اعتماد إستراتيجية النمو المتوازن قد يؤدي إلى عرقله أو بـطء نمـو السـلع الإنتاجية لاعتماد في مراحلها الأولى على نمو صناعة السلع الاستهلاكية على أساس فكرة الإنتاج للسوق المحلي وإرجاع الصناعات الإنتاجية لحـين تحسـين مستويات الدخول أو إيجاد ما يبرر تلك الصناعات.

4- إن تطبيق هذه الإستراتيجية قد يؤدي إلى فكـرة ثنائيـة الاقتصـاد. إي نشـوء قطاع صناعي مزدهر إلى جانب قطاع تقليدي قـائم علـى روابـط بسـيطة مـع القطاع الأول.

5- إن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الصناعات في وقت واحد، تـؤدي

إلى قيام المشروعات الصغيرة ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة، وهي بالتالي لا تتمكن من منافسة الأسواق العالمية في الفترات القريبة.

6- إن هذه النظرية تفرض بدء عمليات النمو من لاشيء، بينما الواقع يؤكد انه لابد من وجود إفرازات استثمارية سابقة في مجال التنمية وقد يخلق ذلك حالة لا متوازنة تزيد من الحاجة إلى جهود استثمارية جديدة.

2-9-2 نموذج روزنشين روادن Rosenstein Rodan او نظرية الدفعة الكبيرة Big Push

تعتبر نظرية (الدفعة الكبيرة) ل روزنشين روادن، ممثلة لفرضيات وأسلوب النمو المتوازن ومع ان نظرية روزنشين روادن لا تختلف كثير عن نظرية أرثر لويس Arther Lewis في التنمية الاقتصادية. فكلاهما يؤكد على أهمية التصنيع. حيث إن وجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعين بشكل ما يعرف بالبطالة المقنعة ذات المؤثرات السلبية على نمو وتطور الاقتصاد والمجتمع[10] طرح روزنشين افكاره من خلال طرح مشاكل التصنيع التي يمكن إن تواجه دول شرق وجنوب شرق أوربا عندما تنتهي الحرب العالمية الثانية. مؤكداً على إن التصنيع هو السبيل الأفضل لتحقيق النجاح خلال ما يتطلبه من أسواق واسعة.

ومن المبادئ الرئيسية التي تطرحها نظرية الدفعه الكثيرة). ان القيام بحد ادئ من الاستثمار شرط ضروري ملزم في كافة القطاعات المكونة للعملية التنموية. وقد اكد روزنشين انه على الدول النامية المقصودة بالتنمية ان توفر اموال خارجية وداخلية ضخمة والشروع باستثمارها في مختلف القطاع وبوقت واحد. وتقوم الدولة بالاشراف عليها لان تكامل هذه المشاريع بوقت واحد

بمعدلات نمو غير متوازنة سوف يدفع بعملية التنمية نحو الافضل بقيام مشاريع جديدة وتحقيق وتأثر عالية للتنمية[11].

وبمعنى اخر، تقوم اعتبارات الدفعة الكبيرة على ضرورة اقامة جبهة عريضة من النشاطات القطاعية او المكانية التي تدعم بعضها البعض من حيث الطلب وحيث تقوم اعتبارات النظرية على ظاهرة النطاق وعدم التجزئة كضرورة لبدء تحريك عجلات النمو.

2-10-1: إستراتيجية النمو غير المتوازن Unbalancod Growth Strategy

تتبنى هذه الإستراتيجية، مبدأ تمركز الموارد في عدد محدد ومعين من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية، ويمكن إن تكون مراكز حضرية، تمثل القطاع الاقتصادية القائد والممون أو قطب النمو المكاني، بحيث يترتب على نجاح هذا القطاع الاقتصادي او القطب المكاني، تقدم الأجزاء الأخرى من الاقتصاد الوطني والمجال أو الحيز المكاني بحكم قدرتها على جذب Centripetal Force الفعاليات إلى القطاع أو القطب والأخرى وهي التأثيرات المنشدة Spread Effects وهي القوى المنطلقة في القطاع الرائد الناجح، ومن مركز النمو الاقتصادي نحو الأقاليم الأخرى مسببة في زيادة الطلب والدخل والاستثمارات والإنتاج بشكل مادي وواضح لصالح المركز كقطاع اقتصادي أو مركز مكاني. وبمعنى أخر يشترط إن يكون للقطاعات الرائدة من قوة الروابط الأمامية والخلفية ما يمكنها من إمداد القطاعات الأخرى باحتياجاتها أو من إحداث توسع في الطلب على منتجات قطاعات وأخرى بحيث تغير الظروف الموضوعية لتلك القطاعات الاقتصادية والمكانية ومن ثم يصبح من المجدي اقتصادياً توجيه استثمارات متزايدة نحوها[12].

ولهذا فأن انتهاج هذا الاتجاه في النمو الاقتصادي والمكاني. يتطلب التعرف أولا على ماهية القطاع أو القطاعات التي تتمتع بهذه المميزات حتى يمكن تركيز الجهود الإنمائية نحوها. وهنا تبرز علاقات التشابك بين القطاعات باعتبارها الوسيلة الأساسية التي يمكن عن طريقها تحديد هذه القطاعات. وبعبارة أخرى فأن اختيار القطاعات التي تتميز بمقدرة اكبر من غيرها على حث أو دفع الاستثمارات في القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد. ولذلك فأن مسار عملية النمو بموجب هذه الإستراتيجية يتحقق بالنظر إلى ان عملية النمو تجري بوصفها سلسلة متصلة الحلقات من اختلالات التوازن تولد قوى تصحح الاختلال وبتصحيح هذا الاختلاف يتولد احتلال توازني جديد وهكذا حتى تنمو كافة القطاعات الاقتصادية والمكانية بتنمية اقتصادية قطاعية او مكانية شاملة.

2-10-2 نظرية البرت هيرشمان في إستراتيجية النمو غير المتوازن

يؤمن هيرشمان كما يؤمن أقطاب إستراتيجية النمو غير المتوازن، فرانسوا بيرو وميردال وجون فريمان وريجاردوسون وغيرهم من أقطاب مدرسة النمو غير المتوازن بأن النمو لا يظهر في كل مكان في اي وقت. فالنمو يظهر في نقاط أو أقطاب نمو معينة وبدرجات كثافة متنوعة. ثم ينتشر بواسطة قنوات مختلفة وبتأثيرات نهائية مختلفة عبر مجموع الاقتصاد.

ويكاد هيرشمان يتفق أيضا مع الآخرين من إتباع نظرية النمو غير المتوازن بأن المتغيرات التي تشكل حالة عدم التوازن الإقليمي من الاختلاف في الأجور وفرص العمل هي نفسها التي سوف تقود في النهاية إلى حالة إعادة التوازن الاقليمي(14). يستند هيرشمان في التنمية غير المتوازنة في الحث على العمل نحو توجيه الاستثمار نحو القطاعات القائدة والتي سميت بأقطاب التنمية فالبداية

تكون نمو القطاعات الرائدة ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً إلى بقية القطاعات الإنتاجية على إن يكون لهذه القطاعات الرائدة من قوة الروابط الأمامية والخلفية ما يمكنها من إمداد القطاعات الأخرى باحتياجاتها أومن خلال توسيع في الطلب على منتجات قطاعات أخرى بحيث تتغير الظروف الموضوعية لتلك القطاعات ومن ثم يصبح من المجدي اقتصادياً توجيه استثمارات متزايدة نحوها.

ولهذا فأن انتهاج هذا الأسلوب في النمو يتطلب التعرف أولا على ماهية القطاعات التي تتمتع بهذه المميزات حتى يمكن تركيز الجهود الإنمائية نحوها. وهنا تبرز أهمية علاقات التشابك بين القطاعات باعتبارها الوسيلة الأساسية التي يمكن عن طريقها تحديد هذه القطاعات.

وبعبارة أخرى، فأن مفهوم القطاع القائد أو قطب النمو يمثل مفهوماً مركزياً في إستراتيجية النمو غير المتوازن. وعليه فأن عملية التنمية في نظر هيرشمان تبدأ بتركيز الموارد في عدد محدد من الأنشطة تمثل القطاع القائد أو مركز النمو بحيث يترتب على توسع أو تقدم هذا القطاع تقدم أجزاء كبيرة من الاقتصاد القومي بحكم قدرتها على خلق قوة جذب وقيادتها بقية قطاعات الاقتصاد القومي نحو تنمية شاملة[15]. في 1958 حاول هيرشمان صياغة أسس نظرية لإشكال ومديات التأثير الجغرافي للنمو بافتراض ميكانيكية انتقال المؤثرات التنموية وعلى اعتبار إن عملية التنمية الاقتصاد به أساسا هي عملية غير متوازنة تتزايد من خلال سلسلة من العلاقات المكانية والاقتصادية لصالح احد الإطراف، حيث إن الفائدة الناتجة عن نمو منطقة معينة يجعل من المناطق الأخرى أسوقا لها. وعلى اعتبار إن قوى السوق تميل إن تزيد من التباين الإقليمي أكثر مما تنقصه أو تقلله. وبعبارة أخرى فأن مفهوم أقطاب النمو بمنظور

المجال الاقتصاد المجرد الذي جاء به (بيرو) في بداية وأواسط الخمسينات، قد طور وضيع بمنظور نظريات النمو غير المتوازن على يد كل من ميردال وهيرشمان[17].

لقد أوضح هيرشمان انه على الرغم من عدم تماثل أطروحاته مع سلبيات التراكم لميردال، غير انه كان مقتنعاً أيضا بأن هنـاك قـوانين في العمليـة التنمويـة مدركاً لأهمية المؤثرات الـتي اطلـق عليهـا بمـؤثرات الاسـتقطاب Polarization مبدياً تحفظاته من إن الاستثمارات ربما تستمر لتتركز حول الأقطاب الـتي بـدأت عندها التنمية، إي إن تكون وتبقى مقتصرة على الأقليم المباشر للمركز التنموي مساهمة في استمرارية نزوح عناصر التطور من المناطق الأقـل تطـوراً. لـذا فـأن هيرشمان قـد افـرد دوراً مهمـاً للسياسـة الاقتصـادية المكانيـة للحكومـة كقـوة ضرورية لإعادة التوازن وتقليل التفاوت المكاني[18]. غير إن هذا الدور ينبغي إن لا يفهم بعيداً عن الاستفادة من البنـى الارتكازيـة ولأقطـاب لرفـع مزيـداً مـن الاستثمارات التي يمكن إن تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجـات الإقليميـة مـن خلال شبكة نقل متقدمة من طرق النقل[19]. إن ذلـك سـوف يـؤدي إلى ارتفـاع مستوى دخول الإفراد في الإقليم من خلال ارتفاع عوائدهم ومـدخراتهم والـتي يفترض إن تستغل بدورها لرفع مسـتوى الإنتاجيـة في الإقلـيم و بالتـالي خلـق حركة تنموية متوازنة كنتيجة لزيادة الطلب المتبـادل بـين قطـب النمـو والمنـاطق الإقليمية المتأثرة، كنتيجة لزيادة الطلب المتبادل بين قطب النمو والمناطق الإقليمية المتأثرة، حيث تؤدي هذه العملية التي قد تستمر لفـترة طويلـة إلى خلـق متواليـة النمو في الإقليم ككل محدقة التنمية المتوازنة بالصورة التي يتخيلها هيرشمان.

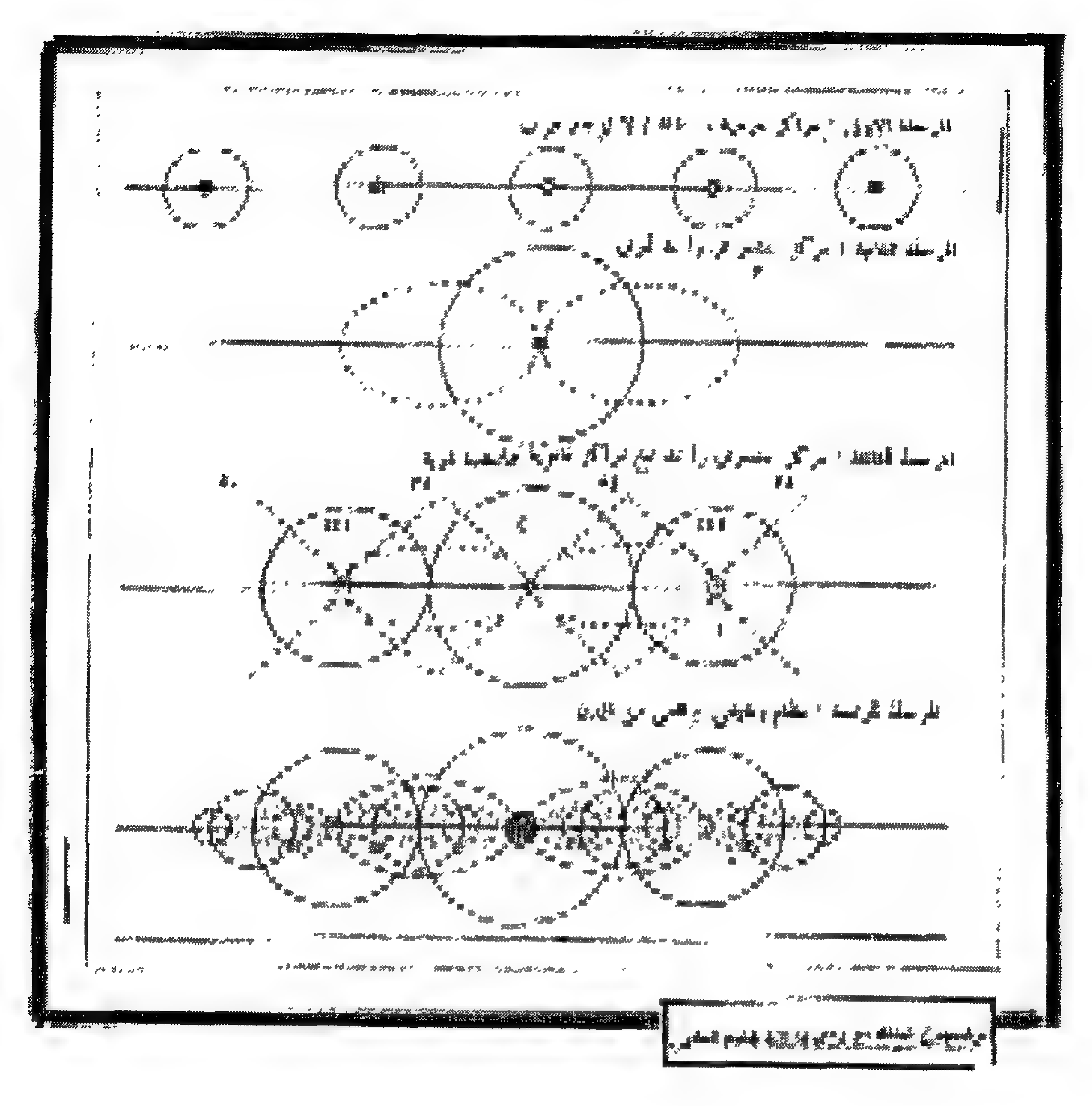
2-11-1: التنمية الريفية

استخدمت عدة مصطلحات كمرادف للتنمية الريفية، وبعضـهم ينظـر إلى

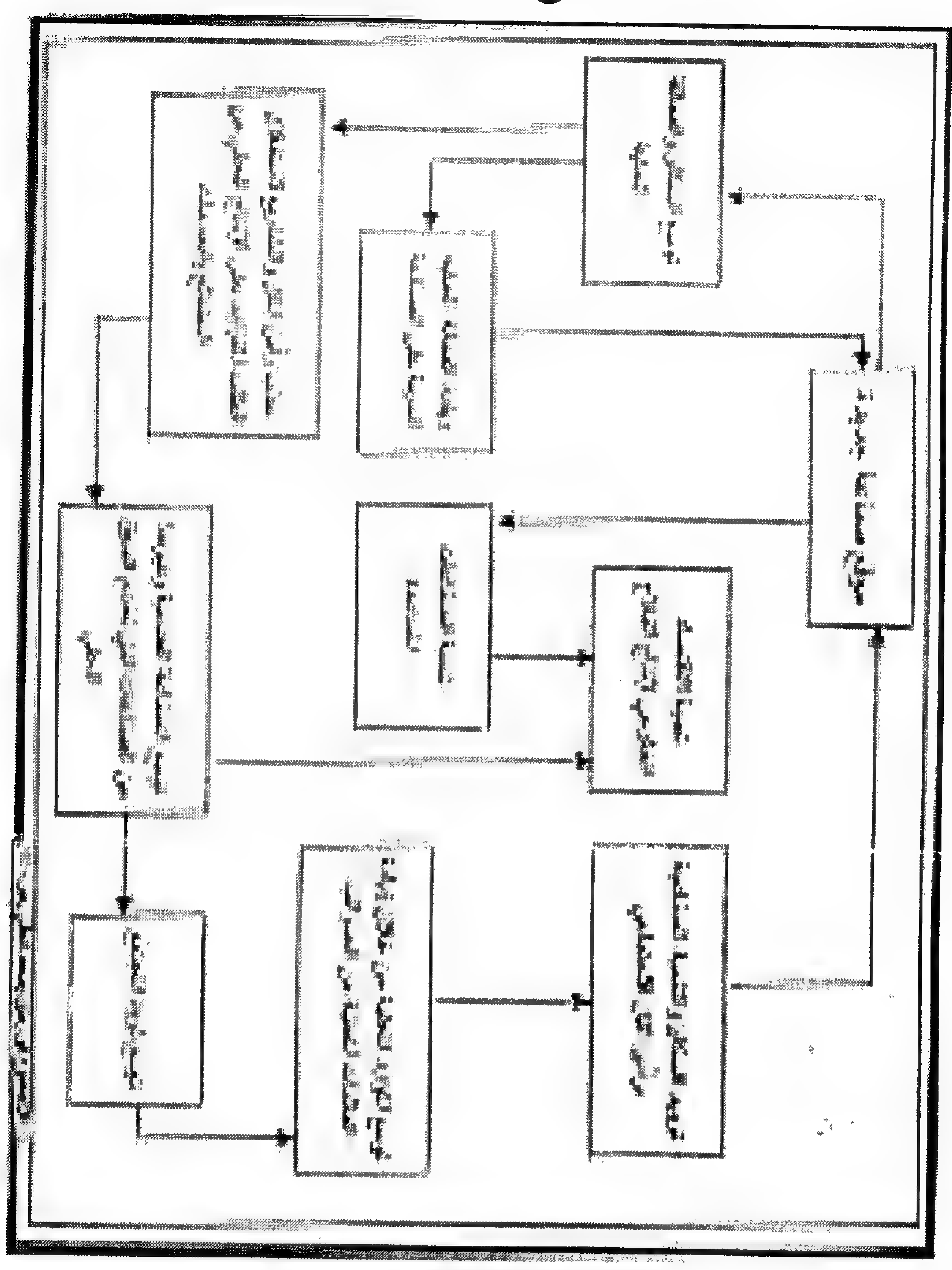
ان التنمية الزراعية هي تنمية ريفية في حالة زيادة السلع النباتية والحيوانية، وهذه تستبعد الجانب البشري وإهمال عملية نشر الصناعات التحويلية للسلع الزراعية في الريف وعليه فأن مفهوم التنمية الزراعية يعني التنمية الريفية الاقتصادية ويعد مفهوم التنمية الاجتماعية مكملا للنقص الكبير في مفهوم التنمية الزراعية حيث الاهتمام بالجوانب الإنسانية والمشاركة الفعالة لإفراد المجتمع في عملية التنمية الريفية. وعليه عند تحليل مفهوم التنمية الريفية لابد لنا من دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الريف لأجل بلوغ هدف التكامل لهذه العملية من كافة الجوانب وثم تعريف التنمية الريفية بما يأتي:

"العملية التي تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني في المناطق الريفية وهذه التطورات تستهدف بالأساس تطوير الفرد وقدراته وتعزيز الاقتصاد القومي وتحقيق الوفاة الاقتصادي والاجتماعي له.[20]

شكل (2-2) نموذج J.Friedman للمركز والمحيط



شكل (3.2) نموذج لأسباب التراكمية لميردال



وقد عرف التنمية الريفية البنك الدولي بما يأتي:

'إستراتيجية مخططة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الـذين يتوجب شمولهم بمنـافع التنميـة، وهـم المزارعين الصـغار، مسـتأجرو الأرض، والذين لا يملكون الأرض. 'وعرفت الأمم المتحدة عملية التنمية بأنها:

"عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن وتستوجب تغيير المجتمع الزراعي بهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة والقائمة على قدرات السكان وحاجاتهم، وتكون أهدافها ضمن أهداف التنمية القومية والتي تعطي الأولوية في تقليص التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الإفراد واعتماد مشاركة السكان وخاصة ذوي المستوى ألمعاشي المنخفض"ويرى البعض بأن التنمية الريفية:

"الجهد المنظم الواعي الهادف إلى مستوى معيشة غالبية سكان الريف" وهم الفقراء وتمكينهم من المشاركة في الجهد بما يسمح لهم في المستقبل من تحقيق زيادة مستمرة في مستويات معيشتهم.

والتنمية الريفية على هذا الأساس تؤدي إلى تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى إزالة الفقر بين جماهير الريفيين عن طريق الرفع المستمر في مستوى إنتاجيتهم ودخولهم من خلال مشاركتهم الذاتية في هذه العملية. لذلك يتحتم تحقيق نمو متزايد في الدخل والإنتاج الفردي والجماعي وتوسيع فرص العمالة المنتجة وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، وزيادة نصيب الفرد الريفي من الخدمات التي من شأنها تطور قابليتهم الإنتاجية من جهة ومن جهة أخرى محاولة عملية التنمية في تقليل الفوارق بين الريف والمدينة عن طريق خلق قنوات التعامل والتأثير المتبادل فيما بينهم.

من الممكن إن يكون تعريف التنمية الريفية أكثر شمولاً لتكون هي "مجموعة العمليات المخططة التي تستثمر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية لذلك المكان لتحقيق التوازن المكاني لمنافع التنمية والرفاه الاجتماعي الاقتصادي لذلك المجتمع الريفي بمشاركة سانه ضمن فترة زمنية محددة"[21].

2-11-2: أهمية تخطيط التنمية الريفية في تحقيق الرفاه

إن عملية تخطيط التنمية الريفية لا تعني فقط التنمية الزراعية او التخطيط الزراعي لتحقيق الهدف المحدد في استغلال امثل الموارد الطبيعية والبشرية ولغرض رفع معدلات النمو للناتج الزراعي، ولهذا فأن التخطيط الزراعي هو احد العناصر الاقتصادية للتنمية الريفية. والتخطيط الريفي يعني (بتخطيط التنمية المكانية المتوازنة ضمن الريف وهو يحوي التخطيط الزراعي والاجتماعي والعمراني في المناطق الريفية، وعليه يمكن القول إن التخطيط الريفي (هو الأسلوب أو مجموعة الأساليب والقرارات التي تستثمر الإمكانية المتاحة والكامنة في الريف استثماراً أفضل في سبيل تحقيق تنمية مكانية ريفية متوازنة ضمن فترة زمنية وأهداف محددة وصولاً إلى مستوى معين للرفاه الاجتماعي الاقتصادي.

إن لعمليلات تخطيط القطاع الريفي أهمية كبيرة، تتميز فيما يأتي[22]:

1- يعد الريف مصدراً للغذاء والأمن الغذائي الوطني.

2- يساهم التخطيط الريفي في تطوير القوى البشرية والاستفادة منها في تشغيل المرافق الإنتاجية والخدمية للدولة.

3- تشكل القرية اصغر وحدة إنتاجية في الدولة وإن عملية التخطيط لها تعني بالنتيجة قيمة مضافة وتطوير للدخل القومي.

4- التنمية الريفية تحقق تقليصا كبيرا في التفاوت ما بين الحضر والريف عن طريق تطوير الإمكانيات الموجودة في الريف وتحقيق المنافع الاقتصادي والاجتماعية والعمرانية للتنمية الريفية.

5- تساعد التنمية الريفية على الحد من ظاهرة الهجرة غير المنتظمة.

توفير البيئة الصالحة للإنسان والمحافظة على سلامة البيئة.

تساهم التنمية الريفية على تنويع الإنتاج، "زراعي وصناعي وتجارة داخليـة" وهو بالنتيجة زيادة في دخل الأسرة ورفاها الاقتصـادي والاجتمـاعي ويـنعكس ذلك بصورة نهائية في زيادة الدخل القومي.

2-11-3: أهداف التنمية الريفية

إن من الأهداف المهمة للتنمية الريفية تكمن في إيجاد نمو متزايد في الإنتاج والدخل الفردي وتوفير فرص للعمالة وكذلك في زيادة رفاهية الفرد الريفي من خلال الاهتمام بالخدمات الإنتاجية وغير الإنتاجية وكذلك في تقليص التفـاوت بين المدينة والريف. ويمكن إن تكون هذه الأهـداف علـى نـوعين اسـتناداً علـى الإطار الزمني[24].

أ: أهداف المدى القصير والمتوسط Mid-Term Objectives

وتمكن هذه الأهداف ذات الطبيعة العملية في تقليـل حالـة التخلـف الـتي يعاني منها المجتمع الريفي الناتج عن مستويات الحالة المعيشية الأمر الـذي يـدعو إلى العمـل علـى زيـادة دخـل العـاملين في الريـف مـن خـلال إتبـاع الوسـائل والأساليب المتطور لرفع إنتاجيتهم مع تحقيق نسبة تبادل بين المنتجـات الزراعيـة وغير الزراعية. ومن هذه الأهداف القصيرة المدى والمتوسـطة هـو العمـل علـى زيادة إنتاج مواد الغذاء للحصول على مستوى مناسب من التغذية لهذا المجتمـع، وصولاً إلى تقليل هجرة سكان الريف إلى المدينة خاصة القادرين على العمل.

ب: أهداف بعيدة المدى

وهـي إنمـا تعـني إحـداث تغـيرات كليـة وجذريـة في الهياكـل الإنتاجيـة والخـدمات الإنتاجيـة وكـذلك تغـيرات في الهيكـل الاقتصـادي والاجتمـاعي.

لإحداث نقلة نوعية كبيرة في بنية الريف، بالإضافة إلى تنويع الإنتاج والنشاط الريفي نحو النشاطات الصناعية والزراعية.

إن الأهداف الأنفة الذكر كلها تصب في هدف واحد هو الإنسان بحيث تحقق هذه الأهداف المستوى المعيشي لهذا الإنسان بشكل يتناسب وجهده الإنتاجي وتقديم أفضل الخدمات التي يحتاجها من صحة وتعليم، وخدمات ماء وكهرباء.

4-11-2 أنماط تخطيط التنمية الريفية

من الممكن تحديد أنماط خطط التنمية الريفية بما يوازي خطط التنمية الإقليمية إي:

أ- على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

ب- على المستوى بعيد المدى ومتوسط وقصير المدى.

ت- من ناحية شموليتها جزئية- شاملة ومتكاملة.

ولإغراض تحديد مهام المخطط الريفي في معالجة قضايا الفقر والتخلف بالدرجة الأولى للحفاظ على حد الكفاف أو المستوى الإنساني الأدنى نظراً لكون هذه الحالة موجودة في بعض دول العالم الثالث خاصة الأسيوية في جنوب شرق آسيا والإفريقية وخاصة في وسط أفريقيا وأمريكا الوسطى خاصة في المكسيك، لذلك سوف نعالج في هذا الموضوع الحلول التخطيطية المناسبة لتلك المعنية دون نسيان المستوى المتقدم والمتوسط.

هوامش الفصل الثاني
التنمية والتنمية المستدامة

1- محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية، مفهوم نظريات الطبعة الثانية. حلب 2009 ص27.

2- المصدر نفسه ص28.

3- كامل بشير الكناني، الواقع الصناعي وسياسات التنمية الكافية. بغداد 2005 ص402.

4- المصدر نفسه ص213.

5- البنك الدولي، تقرير التنمية في العام. واشنطن 1999 عن الكناني المصدر السابق ص213.

6- نفس المصدر ص214.

7- فلاح جمال معروف، بغداد رئيسة مدن العراق. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد 1976 ص310.

8- سلام فاضل علي- الآثار البيئية للانشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد- رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد 2008.

9- كامل بشير الكناني مصدر سابق ص216.

10- محمد دلف الدليمي وفواز احمد موسى مصدر سابق ص53.

11- ممدوح عبد الله أبو رمان ومحمد جاسم محمد العاني، نظريات وأساليب التخطيط. عمان 2004 ص148.

12- كامل بشير الكناني مصدر سابق ص216.

13- فلاح جمال معروف العزاوي، القطبية العالمية في واقع التطور والتخلف بين الأقطار التطور والأقطار النامية بحث مقدم لمؤتمر القسم الدولي الرابع عشر تحت عنوان (الجغرافية والتحولات السياسية في الوطن العربي) 2-3 يوليو 2012 جامعة الإسكندرية كلية الآداب 2012.

14- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي، التنمية والتخطيط الإقليمي، الموصل 1990 ص31.

15- ممدوح عبد الله أبو رمان ومحمد جاسم محمد العاني، مصدر السابق عمان 2014 ص148.

16- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي، مصدر سابق ص32- 33.

17- ممدوح عبد الله أبو رمان و محمد جاسم العاني مصدر سابق ص144-145.

18- فلاح جمال معروف العزاوي، تحليل لتطور مفهوم أقطاب النمو- دراسة نقدية لمنطلقاته النظرية. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية. العدد 21 كانون الأول 1987 ص237- 256.

19- ممدوح عبد الله أبو رمان ومحمد جاسم العاني مصدر سابق ص 96- 97.

20- المصدر بنفسه ص96.

21- المصدر نفسه ص97.

22- A.O.Hirchman The Strategy of Economic Development 1988.

23- فلاح جمال معروف العزاوي، تحليل التطور مفهـوم أقطـاب النمـو دراسـة نقدية لمنطلقاته النظرية مصدر سابق ص 35-37.

24- نفس المصدرص36.

25- كامل بشير الكناني. مصدر سابق ص210.

26- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي مصدر سابق ص38.

27- عدنان مكي البدراوي- تخطيط التنمية الريفية في العراق خلال نصف قرن. ثـروة التنميـة الريفيـة المتكاملـة في بعـض الأقطـار العربيـة- الربـاط. 1983 ص63- 81.

28- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي مصدر سابق ص40.

29- المصدر نفسه ص25.

30- المصدر نفسه ص23.

31- المصدر نفسه ص24.

الفصل الثالث

التخطيط والعملية التخطيطية

الفصل الثالث

التخطيط والعملية التخطيطية

3-1 مدخل.

3-2 مفهوم التخطيط.

3-3 الدائرة التخطيطية.

3-4 المركزية والامركزية في العملية التخطيطية.

3-5 البرمجه والتنظيم والتخطيط.

3-6-1 التخطيط التوجيهي أو الأرشادي.

3-6-2 التخطيط الالزامي.

3-6-3 التخطيط المختلط.

3-7-1 أنواع التخطيط.

3-7-2 التخطيط القطاعي.

3-7-3 التخطيط البيئي.

3-7-4 التخطيط المكاني.

3-7-5-1 تخطيط التنمية الريفية.

3-8 العقبات والعوامل المؤثرة في التنمية الريفية.

3-9 أهم العقبات التي تواجه عمليات التنمية الريفية في الدول النامية.

الفصل الثالث

التخطيط والعملية التخطيطية

3-1 مدخل

مع إن التخطيط يمكن إن يفهم ببساطة على انه فن وعلم التعامل مع المتغيرات الطبيعية والاجتماعية- الاقتصادية في أو للمجتمع قيد التخطيط، وصولاً إلى الأهداف الإستراتيجية، فانه تبقى مسألة عن ماهية هذه الإستراتيجية؟ وماهي استراتيجية التنمية؟ وهل ينبغي إن تكون مكتوبة؟ وموثقة؟ وملزمة بقانون يلزم جهات صنع القرار والإفراد في المجتمع بالالتزام بها؟ او ان يعبر عنها بالمجموعة المتناسقة والمتكاملة والمتناغمة من الأهداف والوسائل والسياسات المعبر عنها بمجموعة من الخطط والقوانين والأنظمة والأجراءات للوصول إلى غايات واهداف محددة.

إن تحديد هذه الأهداف ووسائلها وضوابطها في تحديد الأهداف الاستراتيجية واولوياتها وتحديدها يستند إلى اطار ايدولوجي فلسفي وفكري، فالوضوح الايدولوجي والتناغم بين الأهداف والوسائل ومدى امكانية ممارستها وتطبيقها عبر مرحلة زمنية معينة، يتيح للمخطط ان يرسم ابعاد خطط التنمية الشاملة ومكوناتها وعلى المستويات الزمنية والقطاعية والمكانية.

3-2 مفهوم التخطيط

اختلفت آراء الباحثين في معنى التخطيط على اختلاف مشاربهم في

الاقتصاد والاجتماع والسياسة والجغرافية، فمنهم من فهمه على أنه الوسيلة المكملة لآلية السوق، حيث أن غياب المنافسة التامة في الأسواق تجعل من الضرورة وجود التخطيط لأغراض تقليص حيز عدم التأكد الذي يحدث كنتيجة لآلية السوق بالصورة الاقتصادية والاجتماعية التي يراها فرانسوابيرو، بينما يفهما شارل بتلهام في مؤلفه "التنمية والتخطيط" على ان التخطيط هو اسلوب اقتصادي عام لا يستوجب بالضرورة ملكية الدولة لجميع ادوات الإنتاج وتقوم الدولة بتوجيه النشاط الاقتصادي في قطاع معين او مجموعة قطاعات ولكن مدى الأخذ بالتخطيط يختلف باختلافه سلطة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ويفهمه الجغرافي محمد خميس الزوكة على انه اسلوب او منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الامكانيات والموارد المتوفرة في الأقليم أو الدولة أو اي موقع آخر على كافة المستويات ابتداءً من الشركة وحتى المدينة او المؤسسات او القرية او الأقليم او الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والامكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة [3]، بينما يراه آخرون على أنه "تطبيق الأسس والمبادئ التي تنمو طبقاً لسنن وقوانين طبيعية الإنشاء وهو نظام ينمو طبقاً لهذه القوانين الطبيعية وهو نشاط يهدف إلى التنظيم والتنسيق بين انواع انشطة الإنسان المختلفة في والاستعداد الفعلي لتوقعات انشطة جديدة وتهيئة الظروف التي يتحقق فيها اقصى قدر من النفع[4]، ويفهمه محمد صالح عبد القادر على انه "التوجيه الواعي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق اهداف اجتماعية". هذا بينما يراه واتسون على إنه "تنظيم واع ومستمر لاختيار احسن السبل المتوفرة لتحقيق غايات او اهداف معينة وهو يشمل الاقتصاد في استغلال الموارد الطبيعية النادرة[5]، هذا بينما ذهب سعدي السعدي[6] إلى تشبية العملية التخطيطية بمحاولة رفع صينية مليئة بسائل ثمين

تصبح الموازنة شرطاً اساسياً فيها المحافظة على السائل، وتؤدي العوامل الدافعة إلى الأعلى دوراً يشابه دور العوامل الساحبة إلى الأسفل فكلاهما يقودان إلى سكب ذلك السائل الثمين. لذلك فأن اجزاء العملية التخطيطية تشبه إلى حد كبير على محيط دائرة متحركة يكون الزمن المحدد اساسياً في القياس، عرفه بالدائرة التخطيطية.

3-3 الدائرة التخطيطية

يمكن فهم محتوى الدائرة التخطيطية بما يأتي:

1- فحص الواقع التام للحالة التخطيطية وتحليله والتنبؤ بمستقبله.

2- تحديد الأهداف المراد تحقيقها في ضوء ما ورد في الفقرة (1) على ضوء الفلسفة الاجتماعية الاقتصادية الايدولوجية للدولة واستراتيجيتها واولياتها التنموية.

3- تهيئة واعداد اللاجهزة التنموية التخطيطية والتنفيذية واعطائها قوتها القانونية والمالية بما ينسجم واهداف ووسائل التخطيط.

4- تهيئة واعداد الكوادر العلمية والفنية المؤمنة باستراتيجية العمل التخطيطي.

5- صياغة افضل السبل لتحقيق الفقرات اعلاه على شكل بدائل.

6- اختيار تلك السبل بما يتعلق بالتكاليف والفوائد الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالعملية التخطيطية او المترتبة عليها.

7- التصميم على تطبيق افضل البدائل اعتماداً على مقياس محدد للأفضلية واتخاذ الخطوات الضرورية ذات العلاقة كرصد الأموال اللازمة وتسمية القيادة الإدارية.

8- مباشرة التنفيذ والاعمال التطبيقية حسبما هو مرسوم لها.

9- فحص واختبار الانجازات المنفذة اولاً بأول.

10- الاستجابة إلى كافة التطورات والظواهر التي استجدت اثناء عمليات التنفيذ او تولدت خلالها ثم العودة مرة اخرى على مواكبة الحركة التطبيقية منذ البدء وعكس النتائج التي استجدت على العملية التخطيطية على المراحل القادمة في العملية التخطيطية[8].

إن النتائج الناجمة عن تطبيق العملية التخطيطية لا تعتبر مجرد دروساً في اتجاهاتها واختصاصاتها بل هي جزء من محتوى العملية التخطيطية وعلى رأي جون هيكز 'إذا كان هناك حل لمشكلة ما ففي نفس الوقت هناك مشكلة لكل حل[9] فالوضع الاجتماعي الاقتصادي الجديد الذي بلورته الخطة، يمكن ان يظهر متغيرات جديدة يمكن ان تحدث نتائج عكسية يتطلب حلها وقتاً وجهداً يتجاوز كلفها، وبذلك وفي حالة تجاوز هذه فسوف نبقى في حلقة مفرغة تحل مشكلة لتظهر مشكلة تتطلب هي الاخرى حلاً لها.

إن متابعة العمليات التخطيطية على مستوى الاجهزة التخطيطية او التنفيذية قواها القانونية وكوادرها واعدادهم او مستوياتهم او مفاهيمهم الفلسفية خطوة بعد خطوة ومرحلة بعد اخرى سببا اساسي لنجاح العمليات التخطيطية والتي هي امتداد للاسئلة التي يطرحها المخططون ويعملون للإجابة عليها عبر مراقبة تفاعل المتغيرات الداخلة في العملية التخطيطية فكيف يمكن اتخاذ القرار اللازم لتصبح او تغير او قبول سلوكية نتائج التخطيط؟ هل هي الجهة المحلية ذات التماس المباشر مع التطبيق؟ ام الجهة الاقليمية التي يمكن ان يكون حكمها اكثر موضوعية من حيث تميزها بين مسببات الفشل والنجاح هل عدم تقبل المواطن تطبيق الخطة في قطاعه او بلدته لسبب قد يتعلق باولويات

الخطة ام بسبب واقعيتها ام بسبب الكوادر التنفيذية وعدم ادراكها او بسبب آخر؟ التطبيق على نطاق اوسع "النطاق الاقليمي" يمكن ان تعطي تصورا مفصلا عن اسباب نجاح الخطة او فشلها، ام ان الجهة المركزية الوطنية اكثر من غيرها قادرة بحكم اوضاعها القانونية على تفهم طبيعة العلاقات التي تظهر نتيجة التطبيع على مفردات الحيز الوطني.

3- 4 المركزية واللامركزية في العملية التخطيطية

لاشك لكل من النظامين حسناته وسيئاته، فبينما تعد المركزية في التخطيط والتنفيذ اكثر استيعاباً للعلاقات وتمتلك تقاليداً وظيفية بالإضافة لما يمكن أن يوفره التخطيط المركزي بحكم قربه من مركز صنع القرار في التأثير على العمليات التخطيطية والتنفيذية بالإضافة لما يمتلكه التخطيط المركزي من توفير القدرات الإضافية لتذليل الكثير من العقبات التي تعترض العملية التخطيطة على المستوى المالي او ذلك المتعلق بإدارة العملية التخطيطية في الأقاليم او على المستوى المحلي لهذه الأقاليم، من جانب آخر فأن المستوى الأعلى من المخططين من حيث اعدادهم وخبرائهم يكون موجوداً في المركز او العاصمة.

إن وجود هؤلاء المخططين وبقائهم في العاصمة، خصوصاً في المراحل الأولى من المراحل التخطيطية سوف لا يقود فقط إلى ضعف إلمامهم بمشاكل التنمية الأقليمية والمحلية وتحدياتها خصوصاً منهم للذين لم يسبق لهم العمل في الوحدات التخطيطية الأقليمية أو المحلية، بل وسوف تقود بمرور الزمن ان تكون الأجهزة المركزية اجهزة بيروقراطية. هذه البيروقراطية سوف لا تقود فقط على قلة الوعي بالمشاكل التطبيقية للاجهزة االتخطيطية والاقليمية والمحلية بل ان هذه

الأجهزة قد ترى بأن السلطات التخطيطية المركزية غير واقعية ولا تمثلها او ربما حتى متحيزة ضدها.

إن قلة عدد وقلة خبرة الاجهزة التخطيطية في الأقاليم وعدم وضوح قدرتها وقوتها القانونية وارتباطها عمودياً مع جهاتها العليا في العاصمة وارتباطها افقياً مع الجهات الأقليمية في المحافظة او الأقليم يجعل منها جهات قليلة النفع لتمرير التجربة التنموية والعملية التخطيطية، هذا الوضع بدوره جعل الجهات المركزية من النظر الى الجهات الأقليمية على انها جهات اقل جدارة في تمرير الخطط والتخطيط ومثل ذلك على الجهات المحلية، وعلى كل حال فإن المراحل الزمنية يمكن ان تكون حكماً بين المركزية واللامركزية في العملية التخطيطية

1- **المرحلة الأولى:** مرحلة الالتزام بقواعد المركزية الشاملة على المستوى الوطني في توجيه العمليات التخطيطية والانتاجية.
2- **المرحلة الثانية:** التخفيف من حدة المركزية الشاملة على المستوى الوطني والانتقال إلى المركزية الأقليمية.
3- **المرحلة الثالثة:** الإنتقال إلى التطبيقات المركزية على مستوى الوحدات الإنتاجية الكبيرة (المشاريع الستراتيجية).
4- مرحلة تكون العلاقات الديمقراطية والتقاليد الإنتاجية على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات، بحيث تصبح عمليات الترابط الضروري بين جوانب العملية الإنتاجية الواحدة وبينهما وبين ما فوقها وما تحتها ومن ثم بين جميع عناصر الحياة الاقتصادية في نظام اقتصادي- اجتماعي متطور هي الضوابط الأساسية والمعايير الرئيسة المعبر عن العام[10]

3- 5 البرمجة والتنظيم والتخطيط

لا شك أن تنظيم الإنسان لعلاقاته واساليب تعامله مع بيئته الطبيعية والبشرية، يعود إلى عصور موغلة في القدم، وربما كان هذا التنظيم الغريزي في اكثر من جانب هو الذي حوله من كائن هدف للقنص إلى قناص ومن فريسة إلى صياد، وهو عصر ولاشك يسبق بكثير ما ذهب إليه، البعض بربطه بافلاطون واثينا والحضارة الأغريقية او حتى ما قبلها، عصور طور الإنسان نفسه بشكل تلقائي، اخترع فيها الكتابة والعجلة وتعلم الزراعة والاستقرار او ما عرف "بالثورة الزراعية" التي تدين لها ما سواها من الثورات الحضرية الفكرية والصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية فبدون الاستقرار ما حدث كل هذا.

ان تحسين وزيادة الإنتاج وتحقيق الربحية للمشروع بدون الاهتمام بماذا سوف يحدث بعد هذه المرحلة من افرازات وتأثيرات جانبية او الارتباط او التنسيق معها بنفس قوة الارتباطات الخلفية والإمامية، فإنه يدخل بمفهومنا معنى "البرمجة" Programming، ذات العلاقة الخلفية، بما هو متوفر للمشروع من مواد اساسية للشروع بالمشروع Input، ومع ما يطمح له المشروع من Output من زيادة الإنتاج او تحقيق الزكية او غيرها كعلاقات امامية للمشروع، يدخل عندنا بعملية النمو Growth او الإنماء Growup.

إن عدم الإهتمام او حتى قلته للعلاقات الجانبية لعمل وانتاجية المشروع وافرازاته سوف يؤدي الى مشاكل لا حصر لها، بل إلى نتائج كارثية ومدمرة، غير انها وفي بعض من الأحيان كانت تنجح وبتلقائية Spontaneosly إلى تجاوز بعض هذه التحديات وبلا سقف زمني يحددها.

لقد استمرت عملية التطور التلقائية عبر عصور ومراحل زمنية طويلة قبل

تواجه تحديات الثورة الصناعية وما بعدها نتائج لا تقف عند مستوى الإنتاج الصناعي المعملي الكبير الذي لم تكن البشرية تألفه وما صاحبها من منافسة دموية واحتكار للسيطرة على الأسواق والمواد الخام، وما صاحب الثورة الصناعية من ثورات ملحقة وتغيرات دراماتيكية في النقل والاتصالات الممكنة الزراعية وهجرة غير مسبوقة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي وثورة حضرية رفعت اعداد المدن المليونية والسكان الحضر إلى ارقام مذهلة وقد كان لتطور التسليح العسكري وانتاج اسلحة دمار مهلك جربته القوى المعنية بالصراعات فكانت كارثة انسانية حرقت الأخضر واليابس.

من هنا ومع بواكير القرن العشرين بدأت الثورة الحقيقية في التنظيم بداية يحدوها الامل وبتنظيم ونشاط يؤمن العلاقات المتوازنة الخلفية والأمامية والجانبية على المستوى الأقتصادي والسكاني والبيئي ايضاً، إنها ثورة من نوع آخر، نوع حاول ان يطرح كل حسب فلسفته ان يعرقل الأسباب الموجبة للارتباك الاقتصادي مثل تأثيرات الدورة الاقتصادية الرأسمالية في الركود والكساد، مع الاحتفاظ بمنوالية التطور والتنمية على المستوى الانتاجي والمكاني والبيئي ايضاً ولعل التجربة السوفيتية في التخطيط، ونجاح الاتحاد السوفيتي من تجاوز الآثار الاجتماعية والاقتصادية، للازمة الاقتصادية العالمية 929-1930، التي كادت ان تؤدي الى انهيار النظام الرأسمالي الذي كان يرى بأن الدولة حامية للنشاط الاقتصادي فحسب، بدأ يطفح على السطح آراء في شكل ومديات تدخل الدولة، الأولى هي ضرورة ان يكون التخطيط بالتزام جميع مفردات العملية الانتاجية والاستثمارية للنسيج الوطنية لتلبية الحاجات التنموية، وهي الخطط التي طبقت اولاً في الاتحاد السوفيتي والأقطار ذات الاقتصاد الموجه، بالمقابل كانت هناك سلسلة من التغيرات تحت تأثير تحديات الدمار

الكبير الواسع للحرب العالمية الأولى، وازمة الركود والكساد العـالمي في 1929-1930، ونجاح الاتحاد السوفيتي في تخطي هذه الأزمـة والخطـر الـذي يمثلـه علـى الاقتصاد الرأسمالي والإذعان لكثير من الطروحات التي طرحهـا الاصـلاحيون الاقتصاديون الرأسماليون انفسهم بضرورة تدخل الدولة في الاقتصـاد واصـلاح اركان المجتمع الرأسمالي وكان على رأسهم السير جون مـاينر كينـز الـذي كـان يحث على مبدأ تدخل الدولة وعرفت مدرسته التنموية بالمدرسة الكينيزية.

3-6-1 التخطيط التوجيهي او الارشادي

ساهمت آراء كينز في صياغة عدد من السياسات الاقتصادية والمكانية الـتي عرفت في بريطانيا بسياسة (العصى والجزرة)، واعتماد مبدأ التخطيط الارشـادي او التوجيهي في مقابل التخطيط الالزامي الذي طبـق في الاتحـاد السـوفيتي قبـل ذلك.

تقوم فكرة التخطيط التوجيهي على تقديم عدد من المحفزات والتسهيلات لإقامة عدد من القطاعات الاقتصادية على حسـاب قطاعـات اخـرى لا ترغـب الدولة في توسيعها او بالمثل تقوم الدولة بالاعفاءات الضريبية كلاً او جزءاً ولمدد زمنية اضافة إلى تسهيلات تتعلق بالاولوية في إقامة البنى الإرتكازية والتسهيلات في خدماتها في بعض المناطق امام وضع العراقيل وعدم تقديم التسهيلات او قلة دعم المشاريع القائمة او قيد الانجاز في مناطق اخرى.

يقوم التخطيط الإرشادي او التوجيهي، والمعتمـد في الأقطـار الرأسماليـة كما اعتمدته جزئياً بعض الأقطار النامية، على الملكية الخاصة والمشروع الخـاص ويبقى على كل صفات الرأسمالية وهو يعتمد مبدأ توجيه النشاطات الاقتصادية وكذلك النشاطات الاجتماعية وربما يتم توجيه الأنشطة الاقتصادية عـن طريـق

آلية السوق وجهاز الأسعار، تدخل الدولة في تصحيح بعض الاتجاهات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني عن طريق فرض الضرائب وزيادة سعر الفائدة وعادة ما تتخذ الدولة مثل هذه الاجراءات لتقليل حالة وحالات التضخم بينما تلجأ إلى إعادة توزيع الدخل وتخفيض سعر الفائدة والتوسع في الاستثمار الحكومي في حالات الكساد[11].

مفهوم التخطيط عند مدرسة التخطيط التوجيهي يتميز بعدم او بقلة تدخل الدولة المباشر واقتصاره على التوجيه كما ان قراراته غير مركزية وغير ملزمة.

3- 6-2 التخطيط الالزامي

وغالباً ما يطلق عليه بالتخطيط المركزي او التخطيط الاشتراكي وحينما تكون الاشتراكية فيها هدفاً مركزياً، وهو يقوم اساساً على تخطيط الفعاليات في المجتمع بمختلف قطاعاتها الأقتصادية[12] وخاصة الأنشطة الاقتصادية، ومن اهم المستلزمات الضرورية لهذا النمط هو ان تكون ملكية وسائل الانتاج فيه مملوكة للدولة وليس من الأفراد باعتبار ان التخطيط يسعى إلى توجيه الإنتاج لصالح افراد المجتمع وليس لطبقة. وهذا يستوجب ان تكون وسائط النقل والتجارة الخارجية خاضعة للدولة.

3- 6- 3 التخطيط المختلط

وهو يقوم على اساس اتباع بعض السياسات المخططة مركزياً جنباً إلى جنب اعتماد الدولة على اسلوب التخطيط الإرشادي لبعض جوانب الأقتصاد والمتميز بالمشاريع الخاصة والفردية وقد تكون الدولة نفسها مالكة لنسب في بعض المشاريع الصناعية كالمؤسسات المختلطة كما في حالة العراق.

يتميز هذا النوع من التخطيط بإن الدولة في اكثر الأحيان هي التي تقوم

بتوزيع المؤسسات الصناعية الكبيرة التي يعجز عن اقامها القطاع الخاص لحجمها الاستثماري الكبير ومخاطرها بينما يعرف القطاع الخاص واستثماراته الا عن طريق الشركات المختلطة الكبيرة.

3-7-1 انواع التخطيط

هناك انواع عديدة من التخطيط، غير اننا سوف نركز على اربع منها

- التخطيط القطاعي.
- التخطيط البيئي.
- التخطيط المكاني والحضري.
- التخطيط الريفي.

3-7-2 التخطيط القطاعي

يمكن تعريف التخطيط القطاعي على انه ذلك النمو من الأساليب والسياسات التي تهدف إلى تركيز التنمية في نمط معين من الفعاليات او قطاع معين من الصناعات كأن تكون في الاتجاه الصناعي او الزراعي او العمراني.

كذلك يمكن ان نعرف التخطيط القطاعي: بأنه عملية توجيه الاستثمارات والجهود في قطاع ما بصورة واضحة دون بقية القطاعات او الاستثمارات الأخرى.

ان هذا النوع من التخطيط متبع في العديد من دول العالم خاصة عندما ترى الدولة ان هناك خللاً في نمو قطاع معين وعدم قدرته على النمو بصورة متوازنة مع بقية قطاعات المجتمع لذلك تقوم الدولة بتركيز جهودها بغية احداث تسريع في عملية ازدهار ونمو ذلك القطاع.

كذلك تلجأ العديد من الأنظمة والدول لهذا النوع من التخطيط بغية تطوير بعض الأقاليم المتخلفة من القطر كما حدث في جنوب ايطاليا على سبيل المثال حيث كان يعاني هذا الأقليم من تدهور في مستوى الاستثمارات ومستوى تقديم بقية الخدمات فيه عن باقي اجزاء ايطاليا لذلك عملت الحكومة على الاهتمام والتركيز على تطوير القطاعات الاقتصادية في هذه الاقليم على حساب القطاعات الأخرى على امل توفير المناخ الملائم لإعادة تنمية ذلك الأقليم بصورة سريعة واللحاق بمستوى نمو بقية الأقاليم.

ولكن مع ذلك فأن هذا النوع من التخطيط لا يخلو من سلبيات منها انه قد يتسبب في الإخفاق في خلق التوازن المنشود بين اقاليم القطر الواحد اقتصاديا واجتماعيا فترى ذلك في العراق على سبيل المثال حيث ظهر التركيز السكاني والصناعي والخدمي في مدن محددة هي بغداد والموصل والبصرة وترك باقي اقسام القطر، وقد عملت التنمية القطاعية على ازدياد حدة الخلل الموجود بين هذه الأجزاء الصغيرة من القطر وبين باقي الاجزاء الاخرى الواسعة منه وهذا ما نلاحظه في نسب تركز السكان حيث بلغت 43٪ من مجموع سكان، وبلغت نسبة تركز الاستثمارات في بغداد وحدها 56.7٪، بينما بلغت هذه النسبة في دهوك مثلاً 0.02٪ وفي صلاح الدين 0.4٪.

لقد بادرت الدولة ازاء هذه المشكلة إلى الحد من التركز الصناعي وخلق مناطق جديدة للصناعة وبالاخص في محافظات مختلفة مثل ديالى وكربلاء وبابل وقد اظهرت نتائج ايجابية من جراء ذلك حيث انخفضت نسبة الاستثمارات في بغداد وازدادت في مثل هذه المحافظات ولكن مع ذلك فأن التركز الصناعي ما يزال يشكل خلل واضح في توزيع المشاريع الصناعية وسبب ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى امنية، حيث تتعرض المناطق ذات التركز الصناعي

العالمي الى الدمار في حالة نشوب الحروب او الكوارث الطبيعية الاخرى كالفيضانات او الزلازل... الخ.

أ- التخطيط الصناعي

التخطيط الصناعي "هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظروف والامكانيات اللازمة لقيام القاعدة الصناعية الناجحة في اقليم معين". وهذا يشمل كذلك توفر العوامل اللازمة لنمو واستمرار نجاح القطاع الصناعي وازدهاره وتوفر منافذ لتسويق وامتصاص الانتاج الصناعي بغية الحصول على وفرة في الانتاج وتراكم في رؤوس الأموال كذلك يشمل التخطيط الصناعي دراسة الامكانيات المتوفرة للقوى العاملة بغية تأهليلها وتدريبها لتلك الصناعة، ومعرفة الموقع الأمثل لقيام اي نشاط صناعي وقياس مدى كفاءة الموقع لذلك النوع من الصناعة.

إن هدف التخطيط الصناعي يكمن في زيادة الانتاج الصناعي من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة اخرى وهذا لا يمكن الوصول إليه الا من خلال اقامة المجمعات الصناعية حيث تتوفر الفرص لانتاج سلع صناعية ربما تكون مكملة لصناعات اخرى، كذلك يمكن تسويق المنتجات الصناعية اقتصادياً كما يمكن الاستفادة من مراكز التدريب والخدمات الضرورية والتسهيلات الاخرى بصورة اكثر فعالية كونها تخدم عدة مصانع في وقت واحد وضمن موقع معين، وعلى هذا الاساس فأن التخطيط الصناعي له علاقة مباشرة بالتخطيط القطاعي والتخطيط الاقليمي لانه يشكل جزءاً مهما من عملية شاملة وكبيرة لتنمية وتطوير الاقليم او القطر، فلا يمكن ان تكون تنمية اقليمية بدون تنمية صناعية ولا يمكن الوصول الى التنمية الصناعية مالم يكون هناك تخطيط صناعي

يكون جزء من تخطيط شامل للمنطقة ويأخذ بنظر الاعتبار جميع الامكانات المتاحة والممكن استثمارها من ذلك الأقليم.

ولعل من نافلة القول ان نشير إلى الانماط الأقليمية في التخطيط الصناعي إذ تبرز عدة انماط منها النقطة الصناعية والمركز الصناعي والمنطقة الصناعية والاقليم الصناعي والمستعمرة الصناعية وهكذا. كما نلاحظ ان هناك انماطاً اخرى داخل المراكز الحضرية في التخطيط الصناعي فتبرز صناعات منطقة الاعمال المركزية وصناعات الطرق العامة وصناعات الانهار والمسطحات المائية وصناعات المناطق السكنية وصناعات الأطراف الهامشية.

على انه ينبغي ان نذكر ان في مجال التخطيط لا يعني بالموقع فحسب بل في الموضع ايضاً وتمثل بدراسة الأسباب الرئيسة لاختيار المنطقة الفعلية للوحدة الصناعية متمثلة بالمكان واتجاه الريح وتصريف الفضلات والاسكان الصناعي وما الى ذلك(16).

ويشمل التخطيط الصناعي متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في دول العالم وزيادة تدريب العاملين وجعلهم قادرين على استيعاب هذه التطورات كذلك يشمل التخطيط الصناعي دراسة الآفاق المستقبلية لنمو الصناعة كما ونوعا ودراسة فتح فروع واسواق جديدة لتصريف الانتاج واعتماد اساليب ادارية وخدمية تقلل الجهد والزمن المبذول في توريد او تسويق المنتجات الصناعية.

ان الاهتمام بالتخطيط الصناعي وحده لا يمكن ان يفي بالغرض المطلوب في احداث التنمية في القطاع الصناعي ذاته والقطاعات الاخرى ذلك ان النشاط الصناعي مرتبط الى درجة كبيرة بالامكانيات الاخرى كالبنى الارتكازية والامكانيات الزراعية والعمرانية لذلك فتطور القطاع الصناعي بما يحتاجه من

مواد اولية لازمة للانتاج الصناعي ومن خدمات لا يمكن للقطاع الصناعي الاستغناء عنها كالكهرباء والماء الصافي والخدمات الاخرى.

ب- التخطيط الزراعي

يمكن تعريف التخطيط الزراعي "على انه تلك الاجراءات التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي والتي سوف تؤدي الى زيادة مستمرة في الدخول الحقيقية لابناء الريف وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الثروات المادية المنتجة بينهم ووضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة".

ويعتمد التخطيط الزراعي على سياسات وبرامج خاصة تعد لهذا الغرض، إن مبادئ وأسس التخطيط الزراعي تختلف من قطر إلى آخر ومن بلد إلى آخر وذلك مرتبط بطبيعة تلك الدولة ونظامها السياسي، ففي البلدان النامية مثلا ينبغي للتخطيط الزراعي ان يشتمل على برامج تتناول مسألة القضاء على العلاقات الإنتاجية الاستقلالية البالية لتحرير القوى المنتجة في الريف وواقع انتاجية العمل وتحسين الانتاجية في وحدة المساحة، ومن المفروض ان تهدف تلك السياسات رفع الدخول الحقيقية لابناء الريف وتحقيق العدالة في توزيع تلك الدخول بينهم كسبيل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم[17].

هنالك جملة من الأهداف يضعها المخطط الزراعي عند القيام بالتخطيط للتنمية الزراعية:

1- تحديث اساليب الانتاج بانواعه وخاصة الزراعة وذلك عن طريق استخدام الالات المتطورة والحديثة واعتماد الاساليب العلمية في الزراعة كاستخدام الاسمدة والمبيدات الحشرية واتباع اسلوب الدورات الزراعية ونبذ الاساليب البدائية القديمة في هذا النشاط.

2- تنويع الاساس الاقتصادي الريفي مثل الصناعة والتجارة بجانب الزراعة وتربية الحيوان وذلك بغية تحقيق الرفاه الاقتصادي.

3- زيادة الانتاجية للإنسان والأرض والآلة عن طريق توعية اسكان الريف.

4- تحقيق البناء الاجتماعي الجديد للمجتمعات المحلية الريفية عن طريق احداث التغير الاجتماعي، وتعتبر انماط سلوك الفرد والجماعة ونبذ العادات والتقاليد السلبية.

5- توفير الخدمات المناسبة من ناحية النوع والمرتبة وخاصة في مجال الاسكان الريفي المناسب لاشباع رغبة السكان وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

6- توسيع دور المرأة الريفية في عملية التخطيط الزراعي وتحقيق التنمية.

7- يجب ان تعتمد برامج التخطيط الزراعي على الدراسات والاحصاءات الدقيقة والتجارب المتوفرة في كل مرحلة من مراحلها[18].

جـ- تخطيط النقل

هناك علاقة قوية بين التخطيط الاقليمي وتخطيط النقل، ذلك ان نجاح عملية التخطيط الاقليمي مرتبط في تقليل نفقات النقل من والى المشروع الاقليمي الى اقصى حد ممكن، فاختيار المشروع في منطقة تتوفر فيها سبل النقل افضل من اختياره في منطقة تقل بها وسائط النقل.

إن اختيار واسطة النقل المناسبة للمسافة والسلعة امر هام ولاشك ان تطوير وسائل النقل في اي اقليم يراد تطويره لابد ان يسبق او على الاقل يسير جنبا الى جنب مع تطوير قطاعات الاقطاعات الاخرى ومع تطوير الحياة الاجتماعية، ولاشك ان فشل الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية يرجع إلى سوء طرق ووسائل النقل، والواقع انه لا يمكن ان ينجح

اي تخطيط اقليمي اذا لم يتيسر لهذا التخطيط طرق نقل ومواصلات وميسرة تساعد على سهولة اتصال بالمشروع بالمستفيدين منه كما تساعد على اتصال الصناعة بمناطق الخامات والمواد الأولية والوقود والاسواق وكلما تحسنت وسائل النقل وتنوعت وتميزت بالمرونة وانخفاض التكاليف كلما كان ذلك ادعى الى نجاح التخطيط الاقليمي وانخفاض تكاليف المشروعات وتكاليف تشغيلها، وإذا لم تكن وسائل النقل متيسرة في مكان ما فلابد ان يكون هدف التخطيط في هذا المكان تحسين وسائل النقل والمواصلات اولا وقبل كل شيء.

ولقد كان من سمات التخطيط في الاتحاد السوفيتي هو اهتمامه بتحسين وسائل النقل في سائر ارجاء البلاد، ولاشك ان نقص وسائل النقل من شأنه ان يعوق مشاريع التنمية والتخطيط لتطويرها، ففي الهند مثلا نرى ان هناك مشاكل عديدة تواجه خطة التطوير الاقليمي وذلك يعود الى مشكلة النقل ونقص وسائل النقل حيث ان اغلب الطرق في الهند غير مبلطة كما ان كثيرا منها يصعب المرور عليها في موسم الامطار، اما السكك الحديدية فهي غير كافية على الرغم من ان اطوال السكك الحديدية تبلغ اكثر من 75 الف كم، وعلى عكس الحالة في الهند نجد ان 52٪ من البضائع في الولايات المتحدة تنقل بواسطة النقل الجوي وان 35٪ من جملة البضائع المنقولة بواسطة السكك الحديدية في العالم و25٪ بواسطة السفن، وفي المانيا ساعدت الانهار على تطورها الصناعي والتجاري إذ ربطت بين شمالها وجنوبها وكذلك الحال بالنسبة الى بريطانيا التي لا تبعد مناطقها الداخلية كثيرا عن البحر، وليس غريباً ان يعطي المخططون عامل النقل اهمية كبيرة وذلك عن طريق العمل على تخفيض اجور النقل وتكاليفه باختيار المكان المناسب للمشروع بحيث يحقق خفض كبير في كلفة النقل سواء كان بالنسبة لنقل

المواد الأولية او نقل المواد الأولية او نقل المنتجات الصناعية او الزراعية الى الأسواق[19].

د- تخطيط الاسكان

يمكن تعريف تخطيط الأسكان "على انه تلك العمليات والاجراءات التي تهدف الى توفير البيئة السكنية الصحية والمناسبة فضلاً عن توفير المرافق العامة من مياه الشرب والصرف الصحي وشبكات الشوارع المحلية وخطوط الطاقة الكهربائية، كما امتد ليشمل الخدمات العامة الضرورية مثل الخدمات التعليمية والترفيهية والاسواق التجارية والعيادة الطبية..... الخ"

ولاشك ان مسألة توفير السكن الصحي لمعظم الاسر وخاصة في البلدان النامية من المشاكل الحادة التي تواجهها وأن احد اسباب هذه المشكلة هي الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة من الريف الى المدينة، ويرتبط بهذه الظاهرة نقص في الرصيد السكني وانتشار الاحياء المتخلفة وغير الصحية، ولقد ادى استمرار عملية الهجرة من الريف الى المدن الى تكدس سكاني هائل في الاحياء الشعبية مما ادى الى تضاعف سكان هذه الاحياء خلال سنوات قليلة يرافق ذلك عدم وجود زيادة تذكر في عدد المساكن الجديدة مما ادى بالسكان الى السكن في اماكن غير صحية سواء كانت هذه المساكن مبنية من الخشب او من الصفيح او حتى فوق اسطح المنازل، اما في المناطق الريفية فهي الاخرى ليست اسعد حظاً من بيت الحضر فلقد نمت غالبية القرى ولم تأخذ بنظر الاعتبار حاجات السكان ولم تخضع لاي اشراف هندسي او اي نوع من انواع التخطيط لذلك بقيت شوارعها ترابية او رملية ضيقة ومتعرجة ومساكن القرية معظمها متواضعة في تصميمها وبنائها ولا يتوفر فيها المتطلبات الضرورية كالصرف الصحي او مياه الشرب النقية او

وسائل الاضاءة والتهوية وان معظم مواد البناء المستعملة هي بدائية من الطين وجذوع النخيل والاشجار.

إن المشاكل الآنفة الذكر حتمت على الجهات المسؤولة اتباع خطة تعالج مشاكل الاسكان وتأخذ في نظر الاعتبار النقاط التالية:

1- تقدير النقص في الوحدات السكنية.
2- تقدير الحاجة المستقبلية للوحدات السكنية وهذه الحاجة ناجمة عن النمو السكاني.
3- تقدير الوحدات السكنية الواجب استبدالها بسبب قدمها وتهرئها.
4- توفير الخدمات المرافقة للسكن (كالماء والمجاري والكهرباء ... الخ).
5- توفير المناطق السكنية ذات البناء العمودي وخاصة في المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتميز بصغر المساحة المخصصة للأغراض السكنية.
6- العناية بالمناطق السكنية القديمة وادامتها وترميمها وتوفير الخدمات اللازمة للمعيشة فيها[20].

3.7.3 التخطيط البيئي

يمكن تعريف التخطيط البيئي "بأنه ذلك العلم الذي يتناول دراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية ومحيطها الخارجي" ونعني بالمحيط الخارجي مجموعة القوى والتأثيرات الخارجية على سبيل المثال درجة الحرارة ودراسة التلوث وآثاره السلبية على التخطيط الحضري ودراسة لاثر العوامل الطبيعية الاخرى على حياة الإنسان ونشاطه في مختلف المجالات.

ولقد بدأ الاهتمام بالتخطيط البيئي في الستينات من هذا القرن بعد ان تجاهلها الإنسان لفترات طويلة مضت فقد بدأ المخططون وذوو العلاقة بالموارد البيئية في ارجاء العالم يعملون على بث التوعية البيئية بين المواطنين من اجل تدارك ما يمكن تداركه من جراء تراكم اخطاء عديدة جدا قام بها الإنسان هنا وهناك الى تعكير وتدهور البيئة وسوء استغلال للموارد الطبيعية لذلك عمد الباحثون والمسؤولون على اعتماد الاسلوب العلمي في التخطيط لحماية البيئة وحمايتها من العبث ويعتبر التخطيط القومي الخطوة اللازمة والشمولية التي توفر حماية الموارد الطبيعية حيث ينظم التخطيط القومي عملية استغلال الثورة ومصادر البيئة بصورة عقلانية وعلمية ووفق خطة زمنية وجدول زمني يكون اساس لتنفيذ محتويات هذه الخطة وقد يكون اهتمام الخطة بمنطقة معينة وتعامل ضمن التخطيط الاقليمي او قد يتضمن اعداد خطة لتطوير بيئة صناعية او خطة لتطوير حوض نهر كامل وتوفير جميع مستلزمات الإنسان الذي يعيش ضمن هذه البيئات ويتضمن التخطيط اشياء عديدة ايضا كالبيئة الجبلية والبيئة البحرية، فعند تناول الخطة كيفية المحافظة على التربة او تعريف توابع وروافد نهرية وقضايا متعددة بشرية وطبيعية تتعلق بحفظ وصيانة مصادر البيئة واعتباراتها الاقليمية ومن الضروري الأخذ بمبدأ تحديد الاقليم بوضع اعتبارات يتم بموجبها هذا التحديد من خلال دراسة خصائص الاقليم ودرجة التجانس التي اوجدت صفة التطابق لبقعة من الارض تميزت بها عن باقي الأقاليم الاخرى.

وقبل البدء بخطة عملية لتطوير بيئة معينة لابد من الزيارة الميدانية لتلك البيئة ومسحها خاصة عندما تظهر الحاجة اليها بصورة ضرورية ومن ثم وضع خطة متكاملة وحيوية ومنظمة تذكر فيها الاعمال المطلوبة للانجاز في فترة زمنية معينة[21].

اهم اهداف التخطيط التي يمكن انجازها بما يأتي:

1- تنظيم استعمال الاراضي وتنميتها بما يتلائم مع الزيادة المستمرة في عدد السكان واحتياجاتهم من العناصر الاساسية للحياة كالماء والهواء والغذاء وحماية هذه العناصر من التلوث.

2- وضع الاسس السليمة للبيئة الصحية والاجتماعية في المدن ومناطق التجمعات السكنية وخاصة ما يحدث فيها نتيجة لهجرة الايدي العاملة بسبب حركة التصنيع والتحضر في المدينة.

3- الحفاظ على الثروات الطبيعية المتجددة بما في ذلك الثروة البشرية والسياحية وضرورة الاهتمام بها واستغلالها.

4- ترشيد وحسن استغلال الثروات الطبيعية غير المتجددة واهمها مصادر الطاقة والثروات المعدنية والبحث عن مصادر جديدة لها.

3-7-4 التخطيط المكاني

مع ان مفردات عملية التخطيط هي واحدة، مفرداتها (المشروع والمكان) فلا يمكن ان يكون هناك تخطيطاً قطاعياً مالم يكون لهذا المشروع مكان يتمتع بامكانات الوفورات الداخلية والخارجية للمشروع القطاعي وسواء هذا المكان حيزا او، كما ان المكان لا يمكن ان قطبا او مجالا ناجحا للتنمية ما لم تكون هناك مشاريع قطاعية وبنى ارتكازية Infrastactnre تعمل بشكل منظم لتحقيق اكبر قدر من المنافع المشتركة والمتبادلة Mutual Benifts، وبمعنى آخر انه لا يمكن للمكان ان ينمو ويتطور بمعزل عن تطور القطاع او القطاعات الاقتصادية التي ينمو بها المكان فبالاضافة الى البنى الارتكازية التي يتطلبها كل من التخطيط القطاعي والتخطيط المكاني، فإن التسهيلات Facilites والامكانات Potential

للمفردات الطبيعية للمكان الموقع والموضع والسطح والجيولوجيا والمناخ وموارد المياه والنبات والتربة وسائر الموارد الطبيعية والموارد البشرية بتباين مكوناتها السكانية والاقتصادية في التنوع والتركز وهي مفردات النشاطات القطاعية على حيز الأرض او الأقليم التي تختاره لتحقيق او الاقتصادية للمشروع القطاعي على المستوى الوطني National، هذا بينما تذهب عملية التخطيط المكاني ، إن ذلك سوف يكون ناقصاً وذات ابعاد بيئية غير محسوبة بدون اخذ الاجتماعية له، وبتوازن يسمح بعملية التنمية والتنمية المستدامة عبر صياغات وانظمة مكانية على المستويات الوطنية National والاقليمية Regional والمحلية Local، والأخير يتضمن تخطيط البعد العمراني وتخطيط نظام المستوطنات البشرية الحضرية والريفية.

يتضمن التخطيط المكاني الوطني مفهوم المحتوى الاقليمي والاقليم والإقامة والهيكلة الاقليمية واستراتيجية التنمية الاقليمية، واحداث التغير في الهيكل الوطني لصالح تحقيق الأهداف الستراتيجية للدولة ومدى المساهمة او الاشراف على تنفيذ الخطة الاقليمية المركزية وتطبيقاتها الاقليمية والتخطيط الاقليمي Reginal Planning فهو حلقة وصل بين التخطيط الوطني والتخطيط المحلي فهو الذي يعد الخطة الاقليمية بصياغتها الوطنية وارتباطها ببقية الخطط الاقليمية ضمن الحيز الوطني ومضامينها في المفردات المكانية ومستوطناتها للحيز المكاني للأقليم، أما التخطيط المحلي غالبا ما يتوجه الى تخطيط المستوطنات الحضرية وعلاقاته الاقليمية، فأما التخطيط الحضري فهو يهتم بدراسة المنظومة الحضرية الوطنية وسلوكيتها وعلاقاتها ابتداء من اصغر المستقرات في القاعدة الحضرية الى اعلى مراتب الهرم الحضري على المستوى المحلي والاقليمي

والوطني، أما التخطيط للتنمية الريفية وان كان يرتبط عضوياً بمراكز الخدمات فأن لهذا النوع من التخطيط المكاني له شخصيته وابعاده الخاصة.

3-7-5-1 تخطيط التنمية الريفية

هذا النمط من التخطيط المكاني هو الاكثر تفاعلاً بين التخطيط القطاعي والبيئي والمكاني فهو ينحو نحو تطوير العاملين واساليب الانتاج والتسويق وزيادة الفرد الريفي من الخدمات والدخل من خلال اقامة مشاريع ارتكازية وتطوير العلاقات الريفية الحضرية كعلاقات تكاملية المدينة سوق الريف والريف سوق المدينة من خلال:

أ- نظرة شمولية لخطط كافة القطاعات الانتاجية والخدمية والى كافة شرائح المجتمع السكانية اي البنيان الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي.

ب- تعاملها المباشر او غير المباشر مع استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمالية في الريف.

جـ- معالجتها لقضية العمل والعمالة او توفير فرص العمل للبطالة وتنظيم وتطوير قوة العمل تمهيدا لتعميق وتوسيع المساهمة الشعبية لسكان الريف في عمليات التنمية.

د- زيادة حصة الفرد من الخدمات وتنويع مصادرها.

هـ- رفع مستوى دخل الفرد والاسرة وتنويع مصادره.

و- احداث التغير الاجتماعي الجذري في تلك المجتمعات المحلية والهادفة الى القضاء على العلاقات الانتاجية المحددة لعملية التنمية ولتفكيك قيود العادات والتقاليد البالية في المجتمعات الريفية بهدف زيادة درجة التحضر وتطوير كفاءة الإنسان ومهارته وتطوير ادائه.

ز- تحقيق الرفاه الاجتماعي- الاقتصادي لسكان الريف او لذلك المجتمع المحلي فيه والتوازن المكاني لثمار ومنافع التنمية.

ح- تكون جزء من خطة قومية شاملة على المستوى القطاعي والمكاني.

3-8 العقبات والعوامل المؤثرة في التنمية الريفية

تؤثر كثير من العوامل على التنمية الريفية سواء كان هذا التأثير ايجابيا او سلبيا، لذا فإن دراسة هذه العوامل تبين لنا طبيعة الظروف التي تحيط بعملية التنمية الريفية لتسنى للخطة التنموية وضع المؤشرات والمعايير التخطيطية لتوجيه المسارات المستقبلية وتتمثل هذه العوامل بما يأتي:

أ: عوامل جغرافية وبيئية

تلعب العوامل الجغرافية والبيئية دوراً في كونها تحد من حركةِ الإنسان وتعرقل عوامل الإنتاج احيانا حيث تتمثل بعناصر المناخ من حرارة ورطوبة ورياح، فضلاً عن التضاريس الأرضية والحواجز الطبيعية من بحار وانهار وجبال.

ب: العوامل الاقتصادية

وتتمثل في مدى توافر الامكانات المادية المتمثلة بالموارد الطبيعية والخدمات وطرق المواصلات حيث تعتبر من الامور التي تعجل في تحفيز عملية التنمية فهي بمثابة رأس المال الاجتماعي، كما تعتبر انتاجية الفرد والالة والارض ومصادر ومقدار دخل الاسرة من العوامل المحددة للتنمية.

ج: عوامل فنية

وهي تتمثل بالمستوى الانتاجي الفني المستخدم لتحقيق معدل انتاج مرتفع وكيفية تطويره مستقبلا ليتسنى زيادة النمو بما يحقق الرفاه الاجتماعي الاقتصادي المخطط.

د: عوامل اجتماعية ومؤسسية

تعد من العوامل المهمة والتي تلعب دورا مهما في نجاح او فشل التنمية الريفية فمن المعروف ان المجتمع الريفي يزرع تحت وطأة العادات والتقاليد السلبية والتي تقف حجر عثرة في سبيل التطور والنمو، علاوة على تعزيز مساهمة المرأة في التنمية الريفية وتأهيل وزيادة نسبة مهارات قوة العمل[23].

هـ: العوامل السياسية

وتتعلق بالقيادة السياسية، الواعية بأهمية التنمية وخاصة الريفية والدعوة لها ومن ثم تقييم المؤسسات والتنظيمات التي تسهل القيام بالتنمية، كما ان سيادة مفهوم سياسي معين ينعكس بشكل فعال على مجمل عملية التنمية ومضمونها واهدافها ويرتبط بهذه التنظيمات المركزية واللامركزية والتخطيط المركزي والاقليمي ودور الإدارة المحلية في العملية التنموية وفي ضوء عرض وتحليل هذه العوامل يمكن توضيح اهم العقبات التي تواجه عملية التنمية الريفية، بحيث تتطلب تدعيم الجهود التخطيطية نحو تذليلها والحد من تأثيراتها السلبية تجاه العملية التنموية في المجتمع الريفي وتعميق دورها ومساهمتها في تحقيق الإضافات الى الدخل والناتج القومي وهذه العقبات بطبيعة الحال هي حالة عامة تواجه معظم الدول النامية.

3-9: اهم العقبات التي تواجه عمليات التنمية الريفية في الدول النامية

أ- عدم توفر الكادر المؤهل لمجمل العملية التخطيطية في الريف بالنسب المطلوبة.

ب- ضعف القدرة في تحري الامكانات والطاقات الكامنة للموارد البشرية والطبيعية والمالية.

جـ- غياب الخطة القومية الشاملة والخطة الاقليمية المفصلة.

د- احادية الاسلوب الانتاجي التي تؤثر بدورها على المستوى الاقتصادي في كثير من الاحيان.

هـ- عدم توفر القاعدة الاحصائية الدقيقة التي تعكس البيانات المطلوبة للعملية التخطيطية مما تؤثر في قرارات المخطط وتجعلها اقل دقة.

هوامش الفصل الثالث

التخطيط والعملية التخطيطية

1- F.J.Maroof.Metropolitan Dominance and Regional Planning The Case of Baghdad.Unpublished Ph.D Thesis.Univesity of Keele. England. U.k..1982 P.120.

2- شارل بتلهيم، التنمية والتخطيط. بيروت. 1960 ص17.

3- محمد خميس الزركه، التخطيط الأقليمي وابعاده الجغرافية. الاسكندرية مصر 1984 ص20.

4- احمد خالد علام، التخطيط الاقليمي، القاهرة، 1982 ص13.

5- علي احسان شوكت، التخطيط الاقليمي والتنمية القومية، التجربة البولندية والهندية.. وزارة التخطيط 1984 ص4.

6- سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الاقليمي، نظرية وتوجه تطبيق جامعة بغداد 1989 ص19.

7- نفس المصدر ص20.

8- نفس المصدر ص20.

9- J.Hicks;Causality in Economis,Oxford 1979 cited by

خزعل مهدي الجاسم، العوامل الستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثاً، النفط والتنمية، آذار، نيسان 1990 ص58.

10- سعدي محمد صالح السعدي، مصدر سابق ص23.

11- محمد صالح عبد القادر، المدخل الى التخطيط الحضري والاقليمي. جامعة البصرة 1986 ص13.

12- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي، الموصل 1991 ص51.

13- نفس المصدر ص51.

14- نفس المصدر ص52.

15- فلاح جمال معروف، بغداد رئيسة مدن العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد 1976.

16- عدنان مكي البداروي وفلاح جمال معروف العزاوي، مصدر سابق ص66.

17- نفس المصدر ص67.

18- عزيز شاهو اسماعيل، سياسة التنمية الزراعية، بغداد 1980 ص48- ص62.

19- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال معروف العزاوي مصدر سابق ص69.

20- عزيز شاهو اسماعيل مصدر سابق ص39-48.

21- نفس المصدر ص55.

22- عدنان مكي البدراوي، اهمية التنمية الريفية المتكاملة في تحقيق الأمن الغذائي العربي ودور المنظمة العربي للتنمية الزراعية في هذا المجال، دراسة اعدت للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1989 ص4-7.

23- نفس المصدر ص6.

الفصل الرابع

الخطة والعملية التخطيطية

الفصل الرابع

الخطة والعملية التخطيطية

4-1- مدخل.

4-2- الخطة مضامينها وأدوات تطبيقها.

4-3- الخطة التنموية والتخطيط التنموي.

4-4- البعد الزمني للخطة.

4-5- خصائص الخطة الناجحة.

4-6- مراحل إعداد الخطة.

4-6 1- تحديد أهداف الخطة.

4-6 2- اختيار البدائل الإستراتيجية.

4-6 3- اختيار البدائل الاستثمارية.

4-6 4- بناء الموازين التخطيطية.

4-6 5- صياغة الأهداف الإقليمية لإطار مشروع.

4-6 6- اختيار البدائل وإقرار الخطة.

4-7- تنفيذ الخطة.

1.8.4 متابعة تنفيذ الخطة.

- عمليات المتابعة.

2.8.4- اساليب المتابعة.

3.8.4- وسائل المتابعة.

الفصل الرابع

الخطة والعملية والتخطيطية

1.4 مدخل

إن السرعة الواضحة في تطور التخطيط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، جعل القليل من البلدان وحتى الأقطار النامية، تبقى بدون خطة أو حتى هيئة للتخطيط. حتى كاد التخطيط والخطط الوطنية بإبعادها الزمنية المختلفة يكون نشيداً أو راية ترمز للاعتزاز والتقدم.

2.4 الخطة مضامينها وأدوات تطبيقها:

ومع وجود اختلاف بين مهام إعداد الخطة وعملية تطبيقها. ومع كل المحاولات النظرية والتطبيقية للتوفيق بينها. وبين أحداث تغيرات في عملية وإجراءات التنفيذ ومتابعتها أو إحداث تغيرات في القنوات التنموية وبين إجراء تعديلات في أولويات ومضامين الخطة نفسها. وتأخذ محاولات التوفيق بين قنوات تنفيذ الخطة ومضامين الخطة نفسها اتجاهين رئيسين. الأول أو ما يعرف بالخطة المستديمة والثانية هي الأمد الأمثل لخطط التنمية[1] فالخطط المستديمة تحافظ على فترة زمنية ثابتة الأمد خلال عمرها لبلوغ نهاياتها، من خلال إضافة مدة زمنية إضافية لتنفيذ أهداف الخطة الرحله التنموية (الخطط الخمسية). وبهذا ومن خلال إضافة سنة إلى الخطة الخمسية، يمكن المحافظة على مدة الخمس سنوات مع تقدم الخطة ومرور الزمن.

إن تطبيق أسلوب الخطة المستقبلية يتظمن العديد من المزايا في تحقيق الاستمرارية والمرونة. باعتبار إن بعض الأقطار النامية بشكل خاص غير قادرة على أنجار خطط خمسية ولا تتعدى قدراتها التخطيطية والتنفيذية إلا لمدة لأتزيد على ثلاث سنوات بل واقل من ذلك في "بعض الأقطار النامية". ولهذا لا مناص إلى التعلم بالممارسة. ولا نعني هنا بمصطلح التعلم بالممارسة التعلم بمفهوم الخطأ والصواب، وإنما بالتعلم من ممارسات الدول الأخرى في التخطيط وبناء الخطط مع الأخذ بنظر الاعتبار، الخطورة الكامنة في تبني بلد ما للجهاز التخطيطي والأسلوب المتبع حرفياً في بلد أخر. كما يكمن جزء أخر من خطورة استقاء تجارب التخطيط، هو جعل الاقتصاد الوطني حقلاً لتجارب الغير، فجة وغير واقعية. بل نعنى التعلم من تجارب العملية التنمية والدرس المستقاه من ممارسات البلدان الاخرى خصوصاً تلك التي تمر بظروف ومراحل زمنية متشابه. انطلاقاً من حقيقة ان الاقطار النامية لاتجابه نفس المشاكل التخطيطية تماماً غير انها تقع دائماً وفي معظمها في عين اخطائها. تشير الخبرة المستقاه من التجارب العالمية في تنفيذ الخطط والتخطيط، بأن الفشل في تطبيق الخطط هو اكثر بكثير من نسب نجاحاتها. بل إن بعض هذه التجارب قد اظهر نتائج عكسية. حيث تخلفت بعض هذه الاقطار ليس على المستوى الاهداف المرسومة لها بل انها تخلفت حتى عن نسب النمو للمدد التي سبقت تبني وتطبيق خطط التنمية. بل والانكى من ذلك إن بعض الدول التي لم تبنى اقامة اجهزة تخطيط أو خططا تتمسك بها الحكومة مثل المكسيك وبورتوريكو والمانيا لم تحافظ على معدلات نموها فحسب بل تطورت دون الاستعانة أو الاستفاده من خطة للتنمية. ففي المانيا التي لم تطبق التخطيط ازداد دخلها وانتاجها على الاقل بنفس سرعة فرنسا التي تطبق التخطيط.

3.4 الخطة التنموية والتخطيط التنموي

لاشك إن هناك علاقة قوية بين مفهوم ومصطلح التخطيط التنموي وبين الخطة التنموية. فالتخطيط التنموي يتضمن تطبيق نظام معقول للاختيار من بين اساليب الاستثمار المقبولة واجراءات التنمية الاخرى. مستندة بذلك إلى الاعتبار الاجتماعية- الاقتصاد للتكاليف والعوائد وعليه فأن التخطيط التنموي كعملية امر لا يمكن الاستغناء عنه وهو من المتطلبات الاساسية لتكوين سياسات ومعاير فعالة للتنمية.

والخطة التنموية هي احد وسائل التنمية المهمة، والتي يمكن إن تلعب دوراً فاعلاً في عملية التخطيط، وذلك في توضيح الاسس والتعليلات الفكرية لسياسات ومعايير التخطيط. ولكن فيما اذا اعدت الخطة قبل إن تكون العملية قد اعد وبوشر بها بعلمية ومهنية أو اذا كانت الخطة غير واقعية ومبالغه في الطموح ولا تعتمد اسس ومعايير الطاقات الاجتماعية والاقتصادية أو إلى احتياجاتها. أو قدرة الاجهزة الادارية والتنفيذية أو تقدير قيمة قلة او عدم الكفاءة الادارية بالمعاير النقدية باعتبار التباين الحاصل بين التخمينات الاصلية والتنفيذ الفعلي للمشاريع والبرامج والاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمكانية فسوف يكون للخطة دوراً اعلامياً أكثر مما يكون دوراً تنموياً.

إن مشاكل تطبيق الخطة التنمويه هي اعقد بكثير من مشاكل صياغة الخطة، ولا فصل بينهما بل هي عملية واحدة غير منفصلة. وان الفصل بين التخطيط في اعداد الخطة وتطبيقها أو تنفيذها هي ابعد من مسألة تسميات بل هي رمز التصرف السائد بشكل واسع بين المخططين. لهذا السبب فأن اغلب الخطط

تهية معلومات تفصيلية حول ما يجب التوصل اليه دون كيفية السلوك المطلوب لتبني غايات وأهداف التنمية او حول من ستقع عليه مسؤولية تنفيذ المهام المطلوبة. فكثيرا ما مثلت إن اموراً مثل الضرائب والأسعار والسياسات النقدية عائقاً عوضاً إن تكون مساعده لتحقيق اهداف الخطة. من هذا المنطلق فأن المهتمين بالتنمية وعملية التخطيط يفتقدون في[6]:

تعتقد الفئة الاولى بأن التخطيط الافضل يستند إلى المزيد من التحسينات في هيكلية والية التخطيط غير المتكامل ولذلك فأن افراد هذه الفئة يدعمون تخميناتهم باستعمال نماذج وأساليب اكثر تعقيداً (فمثلاً استعمال طريقة البرمجة التركيبية عوضاً عن البرمجة الخطية)، وتكتيك المستخدم. المنتج Input– Output واستعمال التكتيك الرياضي والمنطق لحل بعض المشاكل أو نظرية التصرف الفردي تجاه العوامل الخارجية ضمن سوق معينه.

اما الفئة الثانية. فأنها تميل إلى الاعتقاد بأن النواقص في عملية التخطيط تعكس قلة الكفاءة في المحيط الاداري والسياسي الذي معه يجب تطبيق الخطة بدلاً من إن تفكر في نواقص التكتيك في التخطيط. ومهما يكن الحال. فالمخططون نادراً ما يعيرون اهتماماً للمشاكل الادارية العامة والسياسية رغم تأثير في نتائج وأهداف الخطة ودورها الكبير في تقليص الفجوة بين الاهداف والتنفيذ الفعلي للخطط

4.4 البعد الزمني للخطة

إن الكلام عن استمرارية العملية التخطيطية تؤدي بنا إلى ضرورة الإشارة إلى البعد الزمني للخطط القومية. وتنقسم الخطط الخطط القومية والإقليمية من

حيث البعد الزمني لها إلى خطط طويلة المدى وخطط متوسطة المدى وخطط قصيرة المدى.

أ- الخطط الطويلة المدى: إن الخطط الطويلة المدى هي خطط مركزية يتم وضعها من قبل الدولة. وأن الوظائف الأساسية لمثل هذه الخطط تكمن في تحديد إستراتيجية النمو الاقتصادي للمدى البعيد. إن مثل هذه الخطط تتضمن توجيهات معينة تتعلق بضرورة تخصيص احتياط معين لغرض ضمان التوازن داخل الاقتصاد الوطني عند الحاجة ومثل هذا الاحتياط هو احتياط المواد الأولية. كما تتضمن الخطط طويلة المدى مسائل أخرى كثيرة مثل مؤشرات تطوير وتحسين المستوى ألمعاشي للسكان وذلك يتعلق بمسالة تجهيز السكان بالمواد الاستهلاكية والخدمات اللازمة، وتطوير وتحسين الظروف السكنية وتحسين الدخول النقدية (6). ويتراوح البعد الزمني لهذه الخطط ما بين عشر سنوات وخمس وعشرين سنة. والخطة الطويلة الأجل هي خطة على درجة عالية من العمومية إذ يتضمن تصور واضعي الخطة، الطبيعة وخصائص المجتمع الجديد الذي سوف يسود في نهاية الخطة. ولذا فهي تتضمن خطوط عامة لمكونات هذا المجتمع من حيث طبيعة ونوع الصناعات القائدة ودرجة التقدم التكنولوجي وهيكل الاقتصاد القومي. وبالتالي فهي تبتعد كل البعد عن إي تفصل ممكن. وبما إن الخطة طويلة الامد تتضمن تصوراً لنوع المجتمع المستهدف فأنه يشترك في إعداد هذا التصور هيئات عديدة غير هيئة التخطيط مثل الجامعات ودور البحث العملي والتنظيم السياسي...الخ. الا إن صيغتها النهاية تضعها الهيئة التخطيطية العليا.

ب- الخطط متوسط المدى: يتراوح بعدها الزمني بين اربع سبع سنوات. وهذا النوع من الخطط يمثل مرحلة تنفيذ اهداف التخطيط بعيد الامد. وهو في

الاساس خطة انتاج يمثل عمودها الفقري خطة الاستثمار التي تتضمن نمط توزيع الاستثمار واولويات اختيار المشروعات كما تحتوي على درجة عالية من التفصيل سواء من حيث الاهداف او الوسائل المستخدمة. ويتضمن هذا النوع من الخطط تفصيلا للاهداف على المستوى الاقليمي والقومي ومستوى القطاع ومستوى فرع الصناعة. كما تتضمن تفصيلاً للوسائل المستخدمة من حيث توزيع الاستثمارات على القطاعات وعلى فروع الانشطة المختلفة والوحدات الانتاجية. تتضمن هذه الخطة كذلك تفصيلاً لخطة القوى العاملة كما تشمل تفصيلا لخطة توزيع المواد السوقية الاساسية على فروع الصناعة والوحدات الانتاجية المختلفة. وفي هذا النوع من الخطط تكون درجة الالتزام بشكل اكبر بالنسبة للافراد والهيئات من الخطط طويلة الاجل.

جـ- الخطط القصيرة المدى: أما الخطة قصيرة المدى فبعدها الزمني سنة واحدة وتمثل هذه الخطة درجة أعلى من التفصيل مقارنة بالخطة السابقة. يتضمن تفصيلا للأهداف العينية والقيمة في كل قطاع مثل الإنتاج من المنسوجات بأنواعها وكمياتها المختلفة، وتصل درجة التفصيل إلى مستوى الوحدات الإنتاجية كما يتضمن تفضيلا عن المشروعات ودرجة معدل تنفيذها في السنة ويتضمن كذلك تفصيلا للسياسات المختلفة مثل سياسات التمويل التي تستخدم سنويا لتنفيذ الخطة السنوية التي يمكن تقسيم الخطة السنوية (قصيرة المدى) إلى خطط فصلية أو شهرية وحتى يومية حتى تكون الوحدة الإنتاجية المعينة على بينة بما حققته من الواجبات المحددة.

والواقع إن التخطيط قصير المدى هو الذي يعطي التخطيط صفة المرونة، وذلك إن وجود تخطيط سنوي يمكننا عند حدوث ظروف طارئة من تعديل

الوسائل والأهداف في الخطة متوسطة المدى والبعيدة المدى وعادة ما تكون هذه الخطة على صورة قرارات تخطيطية ملزمة لكافة إفراد المجتمعة وتصدر على شكل قانون ملزم التنفيذ (18). ولاشك إن الأنواع الثلاثة من أنواع التخطيط من حيث البعد الزمني تؤثر في بعضها البعض فالخطط السنوية تبين حقائق معينة إثناء التنفيذ قد تكون غابت عن واضعي الخطة، فتؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطة، تؤدي إلى التعديل في الخطة المتوسطة المدى أو ربما تؤثر على الخطط الطويلة المدى ولكن بدرجة أقل.

ويعد الاتحاد السوفيتي أول دولة بدأت في تطبيق مديات التخطيط فأول خطة متوسطة المدى بدأ في تنفيذها عام 1928. كما إن مشروع شبكة الكهرباء الذي امتد أكثر من عشر سنوات منذ عام 1921 يغد نمطا من التخطيط بعيد المدى (9).

5.4 خصائص الخطة الناجحة

إن الأداة الرئيسية التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي (الخطة القومية) التي يقوم بإعدادها الجهاز المركزي للتخطيط وتقويم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية على المستوى القومي. والخطة القومية بوصفها الوسيلة الأساسية للتخطيط تتضمن تصوراً حقيقياً للواقع القائم المراد تغييره. كما تتضمن الأهداف التي يرمي المجتمع إلى الفترة المستقبلية والوسائل المختلفة والأدوات المتعددة التي تستخدمها الخطة لتحقيق أهدافها. ويقوم التخطيط وبالتالي ببناء خطة للتنمية القومية على مبادئ عامة أساسية هي:

- الواقعية Reability والذي نعني به إن تكون الخطة من حيث أهدافها ووسائلها متفهمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم والامكنيات الاجهزة التنفيذية.

- الشمولية Comprehensive ونعني به إن لاتقتصر الخطة على قطاع دون إخر او تختص بمورد دون اخر والا كانت التنمية اختلال التوازن وظهور الفوائض والاختناقات وعدم تحقيق التنمية المتوازنة على المستوى الوطني.

- المركزي Central اتخاذ القرار لمشاركة الأقاليم (المحافظات) ولامركزية التنفيذ ونعني بذلك إن القرارات الأساسية في وضع الخطة والمتعلقة بنمط استخدام الموارد وتحديد معدل الاستثمار وتوزيع الاستهلاك والسياسة السعرية من اختصاص السلطة المركزية. إما أسلوب تنفيذ الخطة فيكون لا مركزيا.

- التناسق Consistency ونعني به التناسق بين أهداف الخطة بعضها مع البعض الأخر والتناسق بين الاهداف الموضوعة والسياسات اللازمة لتحقيقها.

- المرونة Flexibility ونعني به إن يكون بناء الخطة القومية من المرونة بحيث يأخذ بالاعتبار احتمالات ظروف طارئة كنشوب حرب أو كارثة طبيعية.

- الإلزام Compulsion فالخطة برنامج عمل تلتزم به كافة الوحدات الإنتاجية على المستوى القومي ولذا فأن الخطة القومية عادة تصدر في صورة قانون تصدره الهيئة التشريعية حتى تصبح بذلك ملزمة للجميع.

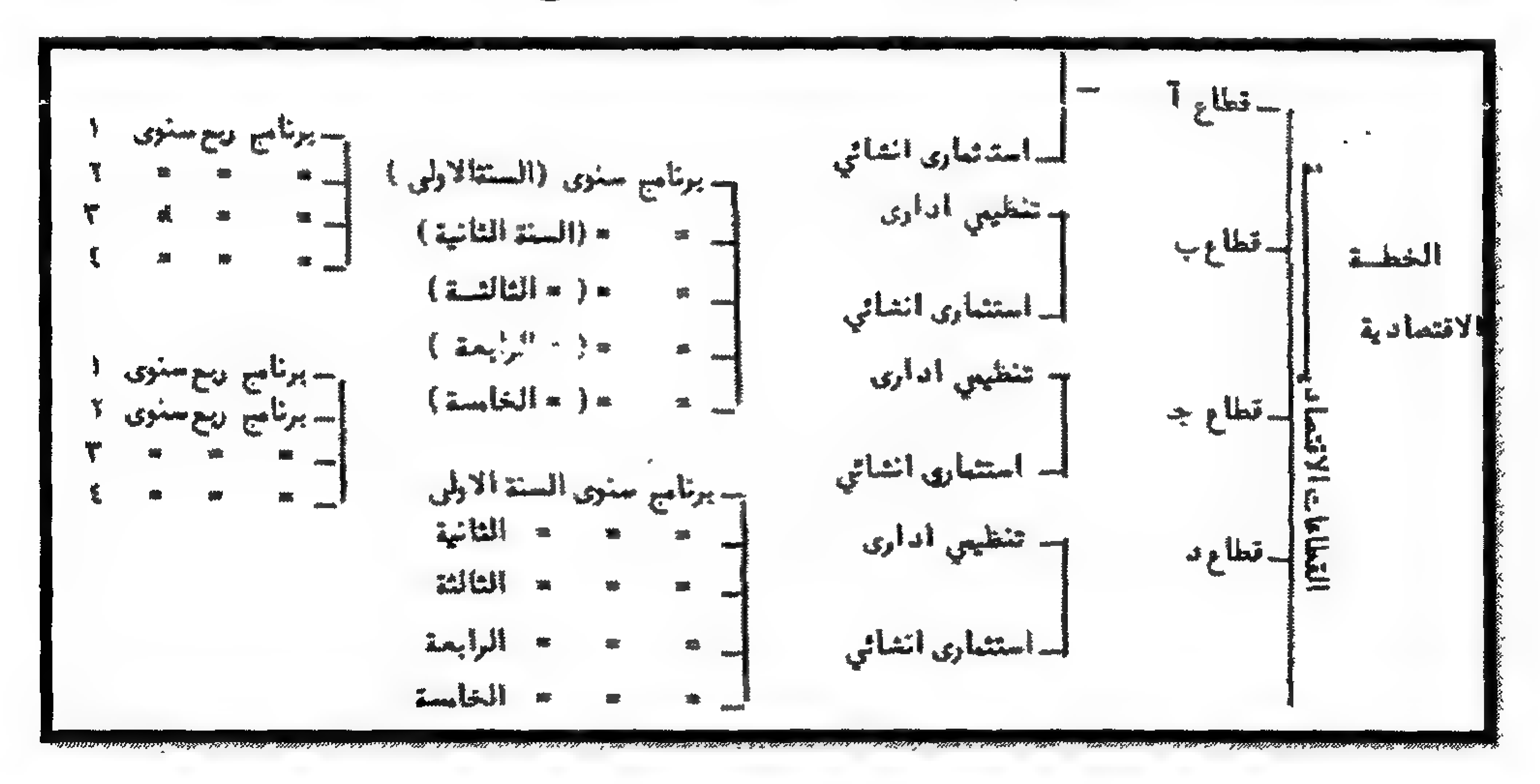
- الاستمرارية Continuity فالتخطيط لا يعني بمجرد إنهاء الخطة القومية لان الخطة القومية تمثل مرحلة من مراحل التخطيط حيث تبدأ خطة قومية جديدة بعد انتهاء الخطة القومية إن تولى.

6.4 مراحل إعداد الخطة

4-6 1- تحديد إطار وأهدف الخطة

يتضمن وضع اطار وأهداف الخطة جوانب وبدائل Alternatives متعددة تتعلق وترتبط بحجم ومستوى وتوزيع الامكانيات المتاحة والممكنة بالشكل الذي افرزته مرحلة بناء انظمة الموازين والتخمينات الاقتصادية. وأهم هـذه الجوانـب التي يتضمنها وضع اطار اهداف الخطة هي بدائل اشكال زيـادة النـاتج القـومي وتلبية احتياجاته المختلفة والتأثير وتـاثر معـدلات النمـو الاقتصـادي وتوزيعهـا القطاعي والمكاني والزماني وهي مهمة يشترك في مناقشتها واختيار بدائلها رجال الدولة او ممثلو القيادة السياسية المختصون في الجوانب التنموية.

شكل رقم (4-1) تجزئة الخطة إلى برامج تنفيذية



إن الزيادة في اجمالي الناتج القومي تتوقف على حجـم وفاعليـة الطاقـات الانتاجية العاملة في فترة الخطة. ويعتمد حجمها ومستوى إعدادها ونوعهـا قبـل الشـروع في تنفيـذ الخطـة علـى الطاقـات الاسـتثمارية الجديـدة الاجتماعيـة

والاقتصادية التي ستضاف إلى الطاقات المستقبلية بعد حساب الاندثارات على مستوى مختلف عوامل الانتاج خلال سنوات الخطة كأستهلاك المعدات او نضوب بعض الموارد الطبيعية او التقاعد.. في القوى العاملة، واعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية والمكانية التي تحددها الخطة. ولا شك فأن حجم الطاقات الانتاجية الجديدة يتوقف بشكل كبير على المبالغ والامكانيات المخصصة للاستثمار. إ، حجم الاستثمار يرتبط بصورة اساسية بمبدأ توزيع الناتج القومي بين الادخار والاستهلاك. وبمعنى أخر فأن اختيار بدائل زيادة حصة الاستهلاك على الادخار او بالعكس هي من اولى مهام متطلبات وضع اطار اهداف الخطة.

2.6.4 اختيار البدائل الاستراتيجية

اذا اتجه المجتمع إلى زيادة حصة الاستهلاك الراهنة على الادخار فأنه ولا شك سوف يقود إلى اشباع الاستهلاك على حساب امكانية بناء طاقات انتاجية جديدة وبمعيار او معايير معينة وبغض النظر عن المستوى النوعي للاداء، فأن ذلك سوف يضعف من قدرة المجتمع على زيادة ناتجة القومي. اما اذا اختير بديل ترجيح اتجاه زيادة الادخار على الاستهلاك فأنه يؤدي بنفس المعايير السابقة نفسها إلى ضمان زيادة الطاقات الانتاجية والناتج القومي. وبمعنى أخر إن معدل الزيادة في اجمالي الناتج القومي يرتبط بعلاقة طردية حرجة ومعدل زيادة الادخال. وعلى الرغم انه من الصعوبة تحديد درجة تلك العلاقة بين مستوى الادخار والاستهلاك بطرق رياضية صرفه بالشكل الذي تطرحة بعض النماذج الايكونومتريه التي ذكرنا البعض منها فأن، تحديد واختيار درجات وموازنة حصص الاستهلاك والادخار تخضع لتأثير متغيرات أخرى ومحددة القياس.

3.6.4 اختيار البدائل الاستثمارية

تمثل عملية اختيار بدائل نماذج الاستثمار ومعدلات نموها وتوزيعها القطاعي والمكاني والزماني الحلقة المهمة الاخرى في تحديد اطر الخطة:

أ- يتضمن البعد الاول من هذه المهمة، التوزيع القطاعي للاستثمار واختيار معدلات التنمية وبرمجة الاسعار للخدمات الانتاجية والاستهلاكية لكل قطاع من خلال الموازنة العقلانية لمعدلات نمو القطاعات واتجاهاتها. فقد تتجه الدولة إلى ترجيح تنمية احد القطاعات خلال مرحلة تخطيطية على غيره وعده الفقرة الرئسية التي تعتمد على مستوى نموه واجبات التنفيذ المقررة في الفروع الاخرى. كأعتبار الزراعة هي الفقرة الرئيسية في استراتيجية عملية التنمية بما توفره من زيادة في المدخرات والمتمثلة في بعض اوجهها يتناقض تدفق المدخرات من العملة الصعبة لسد بعض الحاجة من الغذاء امام زيادة المدخرات (كأحد العناصر الرئيسية في التنمية) من هذه العمليه في ظروف الزيادة السكانية العالمية الهائلة وزيادة الطلب على الغذاء، وبما يوفره هذا القطاع الاستراتيجي من امن غذائي وبما يوفره القطاع الزراعي ايضاً من مواد اولية في نشاطات القطاع الصناعي بما يقدمه من وفورات اقتصادية للقطاعات الاخرى متمثلة باحجام الاستثمار وفي إعداد القوى البشرية الذي يقل عن مثيله في القطاعات الاخرى في ظروف معينة.. أو اختيار الصناعات البتروكيمياوية لتوفر عناصر الانتاج المتمثلة في المواد الاولية ولتعدد استخداماتها واتساع اسواقها... بعد تحديد هذه الفقرة وبعد استنتاج باقي واجبات التنمية للاجزاء الاخرى في خطة التنمية، يتوجب ضمان احتياجات الفقرة الرئيسية من الموارد المالية والبشرية، وذلك بأسلوب الاولوية، وتستخدم طرق الفقرة الرئيسية على مستوى المؤسسات الانتاجية. حيث

يكون من الضروري تحديدها، وعن طريق ذلك تحديد مسار تنفيذ الخطة التقنية الاقتصادية في المؤسسة. ولكي يرتفع مستوى التقديرات وموضوعية التقنية الاقتصادية لكل من الواجبات المخططة يجب تعميم واستخدام الطرق الحسابية المتقدمة في بحث وتحليل الظواهر الاقتصادية والاستفادة من النتائج في عملية التخطيط، هذه وبديهي إن استخدام التقنيات الالكترونية يعد من الوسائل الضرورية الاساسية في مثل هذه العمليات.[11]

ب- البعد الثاني او الجانب المكاني من هذه المهمة فهو وأن كان جانباً حديثاً نسبياً، موضوعياً وليس انقلابيا على الاساليب القطاعية في التخطيط بقدر ما هو يمثل عنصراً تكاملياً معه فينحو باتجاه التوزيع المكاني الاستراتيجي المتوازن لفرص الاستثمارات ووضع المؤشرات اللازمة للاستغلال الكفؤ للموارد المكانية الاقليمية الاجتماعية والاقتصادية منها والطبيعية، وتحفيز وتاثر نمو الدخل المحلي على مستوى الوحدات الاقليمية للقطر وصولاً إلى زيادة نمو الدخل القومي الاجمالي. من حيث التأكيد على إن دراسة امكانية وتنمية القطاعات المختلفة وتحديد حجم الاستثمارات ولا يتم بصورة منفرده لكل قطاع بل تدرس العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجغرافي عند وضع السياسات التنموية وعليه فأن صفة التكامل في التنمية القطاعية على الصعيد المكاني الذي ينظمها ويوجهها التخطيط الاقليمي، تعتبر من المهمات المعقدة والشاملة التي لا يمكن للتخطيط القطاعي إن يؤديها (32). ولا يقتصر البعد المكاني واطار أهداف الخطة في توزيع المشاريع التنموية والبنى الارتكازية عند مجرد خلق حالة التوازن الاقليمي في توزيع المشاريع القطاعية بل يتعداه ايضاً إلى مهام امنية وقومية واستراتيجية وجيوبولتيكية بالشكل الذي سوف نناقشة تفصيلا فيما بعد.

ج- اما الجانب الثالث في اطار اهداف الخطة فهو البعد الزماني لتحقيق الاهداف من خلال توزيع المشاريع القطاعية والمكانية على مده أو فترات الخطة بابعادها الطويلة أو المتوسطة والقصيرة الامد. وبغض النظر عن توفر مثل هذه الاجهزة او الهيئات المتخصصة لهذه الخطط، وخصوصا منها هيئات التخطيط البعيد المدى، فأن اختيار الفترة أو المده الزمنية المناسبة في تنفيذ الخطة يعتبر من المتطلبات الاساسية والتنظيمية المهمة في هذا الموضوع. واذا استثينا لاعتبارات اكاديمية تتعلق بطبيعه اغراض اطار اهداف الخطة، الخطط القصيرة والطويلة المدى، باعتبار إن الخطط القصيرة، هي خطط فنية مجزئة للخطط المتوسطة، وإن الخطة البعيدة المدى هي عبارة عن اهداف مستقبلية لاتمثل برامج عمل بقدر ما تمثل معالم استراتيجية عامة للخطط المتوسطة.

ومن هنا فأن الخطة المتوسطة باختلاف مددها الزمنية والخمسية المدة في العادة في الغالب، تمثل الركيزة الاساسية في عملية اطار اهداف الخطة وباعتبارها ايضاً همزة الوصل الحيوية بين اهداف ومتطلبات الخطط الطويلة والقصيرة المدى، وباعتبار كذلك إن الخطة المتوسطة الخمسية يمكن إن تحقق المتطلبات والتوازن بين العوامل التالية (12):

1- امكانية التنبؤ بدرجة معقولة، اذ أنه كلما طالت مدة التنبؤ انخفضت درجة الثقة بتقديراته للظواهر بتزايد دخول متغيرات جديدة او تبدل سلوك المتغيرات القديمة مما يؤدي إلى تغير هيكلي في محصلة القوى المتفاعلة مع الظاهرة ويؤدي إلى انحراف سلوكها.

2- الوصول إلى درجة معقولة من التفصيل في تقدير الظواهر المدرسة.

3- ضمان الاستمرار في تسيير الفعاليات الاقتصادية اذ إن الاستمرارية في تسيير الفعاليات تعني الانسجام والتناسق في تنفيذ الاعمال خلال الزمن.

4- ضمان انجاز دفعة من المشاريع الانتاجية باعتبار إن اقامة مشروع انتاجي يتطلب سنوات طويلة لا تسطيع الخطط القصيرة من استيعابها. اما المشاريع الضخمة الطويلة الامد فتقسم إلى مراحل رئيسية وتنفيذ كمشاريع متكاملة خلال عدد من الخطط المتتالية.

5- توفير الجهود والتكاليف، وإن عملية وضع الخطط يتطلب الكثير من الجهود والتكاليف، لا تسطيع الخطط القصيرة من توفيرها باعتبار انه كلما امتدت مدة الخطة كلما قلت مرات إعداد الخطط الجديدة، وكلما انخفضت بالتالي التكاليف والجهود اللازمة للتخطيط.

4.6.4- بناء الموازين التخطيطية [13]

يتبين مما سبق إن تحليل مستوى واتجاهات الاقتصاد في فترة الاساس بالشكل الذي افرزته انظمة الموازين الاقتصادية لا يخضع بصورة مجردة إلى تقنيات التخمين بالتنبؤ الاقتصادية الصرفة، بتوقع تطور الفعاليات القطاعية والمكانية بالالية التي كانت تحكمها منظومة المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والقطاعية والمكانية في فترة الاساس وقبل الشروع بتنفيذ الخطة. وعلى الرغم من قيمة وأهمية تأثير هذه المتغيرات الهيكلية والجزئية في بناء انظمة الموازين التخطيطية، فأن هذه الموازين تهدف إلى توجيهه سلوك هذه المتغيرات المتفاعلة عبر تحديد ادوار عناصر او تبني عناصر أخرى متفاعلة اساسا أو جديدة، وتتبع نتائج تفاعل هذه العناصر أو المتغيرات بصيغها ومضامينها المعدلة أو المحورة عبر اساليب التنبؤ المختلفة التي ذكرنا بعضا منها، ما سيكون عليه وضع الموازين

التخطيطية في نهاية مدة الخطة، وما سوف تكون عليه فاعلية القطاع الاقتصادي المعين في مدة الخطة. غير إن الصعوبة هنا تكمن في حقيقة إن عملية تنظيم الموازين التخطيطية تختلف عن مثيلها في الموازين الاقتصادية لكونها محاولة تصور مستقبلية وفق معطيات جديدة بفهم مسبق للافرازات الناتجة عن التفاعلات السابقة. ومن هنا فقد كان للدراسات التخطيطية المقارنة للتجارب المقاربة حتى المتقدمة دور حيوي ومهم لا يمكن اغفاله في اغناء التجربة الوطنية بالمعايير الوسائل المتبعة وحتى النتائج المستحصلة، لتجاوز الكثير من المشاكل التطبيقية المصاحبة من خلال تشخيص عناصر الخلل والقوة في تلك التجارب والتي تمثل دروسا حياتية لاغنى للاجهزة التخطيطية الوطنية المختصة بصياغة الخطة عنها.

5.6.4 صياغة الاهداف الاولية لاطار مشروع الخطة

تقوم الاجهزة التخطيطية بعد هذا بوضع الخطوط العريضة لحجم وتركيب القطاعات الاقتصادية، وكمية ونوعية عوامل الانتاج المخصصة له بالطاقات الانتاجية الجديدة التي سوف تضاف إلى كل قطاع اقتصادي، والمفاضلة بين المشاريع المدرجة في كل قطاع بمعايير تحكمها متطلبات وأهداف الخطة مثل معيار مقدار ربحية المشروع دوران رأس المال والمتغيرات الاجتماعية، واختيار اسلوب الانتاج المناسب والمتوازن بين الاعتماد على عوامل الانتاج المادية الاكثر أو التكنولوجية، واستخدام عدد قليل من العاملين أو بالعكس، حيث يتم ذلك ضمن الاطار العام لتوجهات القيادة السياسية.

يتم بعد ذلك وضع الصياغات الفنية للاهداف الاولية والخطوط العريضة للخطة بغض النظر عن واقعية الاهداف ضمن الوسائل المتاحة لاحداث التغيرات المطلوبة اهميتها في نجاح الخطة فأن التناسق والانسجام ليس بين

اهداف الخطة فقط وانما ايضاً الانسجام والتناسق بين العناصر الداخلة في اطار الخطة او وسائلها. ويمثل وضوح اهداف الخطة بتضمنها قدراً من التفاصيل في المضامين والتحديد في المفاهيم ويتطلب جانباً اساسياً وشرطاً ضرورياً لمنفذ قرارات الخطة. كما إن وضوح صياغة الاهداف يلغي اساسا الكثير من التناقض وقلة التناسق والانسجام بين اهداف الخطة من حيث العناصر التخطيطية الداخلة فيها أو من حيث الزمن المتاح أو المناسب لتنفيذها. فضلاً عن هذه المتطلبات الفنية التنظيمية لاهداف الخطة فأن هناك مهاماً استراتيجية لابد وأن تتضمنها الخطة كأهداف ووسائل:

1- التركيز على بعض القطاعات ذات الاهمية الاستراتيجية كسلع وخدمات استهلاكية أو انتاجية لقطاعات اخرى تتضمن:

آ- الكميات المطلوبة من كل سلعة من السلع الاستراتيجية.

ب- شكل وتوزيع عوامل الانتاج المختلفة.

جـ- حجم واتجاه التطور المتكامل والمتناسق في الانشطة الاقتصادية.

2- ضمان التوزيع المكاني الاستراتيجي المتوازن لمشاريع الخطة ضماناً ل:

آ- تقليل أو ازالة الفروق الاقليمية.

ب- الاستغلال الكفؤ للموارد الاقليمية.

ج- التقليل من مشاكل التركيز في بعض القطاعات والاقطاب المكانية.

د- ضمان متطلبات الامن الوطني والاقتصادي في شكل وأنماط التوزيع المكاني للمشاريع.

3- تأشير حدود النشاطات والمهام الانتاجية للقطاعات الاشتراكية الحكومية،

التعاونية المختلفة والخاصة ودور الجهاز الاداري الحكومي كمنظم أو مشرف أو شريك في الجهاز الانتاجي.

4- البرامج التخطيطية للجهات الانتاجية باعداد الجهاد التخطيطية العليا المتخصصة لمشروع الخطة، تكون الجهات الفنية الميدانية في الوزارات أو المؤسسات قد اعدت خططها وعلى الاصح براجها الخاصة. فالمؤسسة الانتاجية أو الخدمية أثناء إعداد مشروع الخطة ملزمة باعداد صيغ متعددة لعكس العلاقات بين احتياجات المجتمع وامكانياتها الانتاجية الخاصة، مستنبطة صيغتها من التجربة الميدانية ومن تطبيق مفردات الخطة الاقتصادية السابقة او تحت التنفيذ. تعتمد هذه المؤسسات على مؤشرات متابعة العمل اليومية وبحوث أو دراسات اقسام التخطيط والاحصاء في الدوائر الفرعية أو الرئيسية للوزارات والمؤسسات في تشخيص المشاكل التي تواجه المؤسسة الخدمية أو الانتاجية وفي التوصل إلى مؤشرات وصيغ الاستخدام الايجابي لكل العناصر التي توجد تحت تصرفها. وفي نفس الوقت عليها التوصل إلى امثل العلاقات بين التكاليف التي يتوقع انفاقها وبين النتائج المتوقع الوصول اليها. بعد استلام الوزارات أو المؤسسات المختصة، مؤشرات مشروع الخطة الواقعة ضمن اختصاص كل منها. تناقش الاجهزة التخصصية الوزارة أو المؤسسة كل حسب اختصاصه مؤشرات مشروع الخطة الخاص بها مع مؤشرات دوائرها الميديانية الخاصة. وقد تقوم كل وزارة أو مؤسسة بتوزيع مؤشرات مشروع الخطة إلى وحداتها، الانتاجية والخدمية، الفرعية وحتى القاعدية في كثير من الحالات وفي حالة وجود تباين أو تداخل بين المؤشرات ولتناقش حجم المنتجات المطلوب تقديمها وضمن اهداف ومؤشرات مشروع

الخطة، ولبيان مدى القـدرات التنفيذيـة لهـا، ومـدى تـوافر عوامـل الانتـاج والخدمات المساعدة بشروط اقتصادية.

بعد استيفاء متطلبات مناقشة محتويات مشروع الخطة. تنسق الـوزارات أو المؤسسات الرئيسية تقاريرها الخاصة بشـأن مشـروع الخطـة وترسـله إلى الـدائرة الفنية المختصة في وزارة التخطيط.

6.6.4 اختيار البدائل وأقرار الخطة

تتميز هذه المرحلة من عملية إعداد الخطة بالتأثير المتبادل بين الدائرة الفنية المتخصصة في التخطيطية والوزارات أو المؤسسات الميدانية ذات العلاقـة. فعلـى صعيد تبادل المعلومات والافكار والمناقشات المتكررة والمتبلورة في الدائرة الفنيـة في حال العراق. قد يتم استدعاء ممثلي الوزرارة أو المؤسسة المختصة للمناقشة في الدائرة الفنية أو الهيئة التوجيهية أو حتى مجلس التخطيط لاعداد الصيغ والبدائل المناسبة قبل إعداد الصيغ النهائية لخطة التنمية واقرارها من قبل القيادة السياسية بعد اختيار أفضل البدائل ويتم اقرار الخطة بصفتها قانوناً ملزما.

إن اعطاء صفة القانون للبـديل الافضـل يطلـق عليـه مصـطلح- اعتمـاد الخطة- حيث ترسل الخطة بعدها للتنفيذ. بينما تحتفظ الهيئـة التوجيهيـة لمجلـس التخطيط بالبدائل الاخرى للاستئناس بهـا في مرحلـة التنفيـذ لاغـراض تعـديل الخطة اذا استدعت الظروف المستجدة وقت التنفيذ ذلك.[4]

واستنتاجا مما تقدم لايمكن اعتبار خطة التنمية القوميـة، عمليـة ميكانيكيـة لمقترحات المؤسسات فحسب، ذلك إن الخطط، ومهما تطورت وسائل التخطيط والادارة تتطلب تعديلات وتغيرات معينة، كما يجـب إن تتضـمن الخطـط دائمـاً

واجبات مركزية وتوجيهات عليا معينة تستوجب اخذها في الاعتبار على مختلف المستويات.[5]

7.4- تنفيذ الخطة

تسهيلا لعملية تنفيذ الخطة المعتمدة بضمان اعلى مستوى ممكن من الاداء فأن عملية تنفيذ الخطة ينبغي إن يمر بسلسلة من الاجراءات المتكاملة، المنظمة والمتناسقة اعتباراً من الجهات الفنية المركزية للتخطيط ووصولاً إلى اصغر القواعد الانتاجية والخدمية في مواقع العمل. يمكن تبسيط اليتها بالشكل التالي:

1- يقوم الجهاز الفني المركزي للتخطيط وقبل ارسال برامج الخطة المعتمدة للجهات التنفيذية من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، بتصنيف الخطة حسب التخصص القطاعي (قطاع الزراعة، الصناعة، الخدمات...) وطبيعة النشاط (تنظيمي اداري أو استثماري انشائي) وحسب الزمن (عدد سنوات الخطة)- الشكل.

2- يرسل الجهاز الفني المركزي للتخطيط قانون تشريع الخطة إلى الوزارات المعنية ذات العلاقة مرفقا بالبرنامج الخاص بها أو الخطة الاختصاصية الجزئية مسقطة ضمن الاطار اعلاه والموضح بالشكل- ويحتفظ بتفاصيل أو برامج الخطة القومية وبدائلها لاغراضه الخاصة.

3- تجرى الوزارات أو المؤسسة ذات العلاقة براجها أو خططها التخصصية المجراة حسب الاختصاص والمكان حسب الوحدات الاقليمية والزمان، حيث يجرى تجزئة الخطط السنوية إلى خطط موسمية أو ربع سنوية وتحتفظ بتفاصيل براجها أو خططها التجزيئية الخمسية لاغراضها.

4- تستلم الدوائر الفرعية والاقليمية براجمها الخاصة لتجزئتها مرة اخرى حسب الوحدات الانتاجية- شركة أو معمل- أو الوحدات الخدمية- مدرسة أو مستشفى. وحسب المكان- وحدات اقليمية صغيرة مستوى قضاء مثلا- أو حسب الزمان- حيث يقسم البرنامج إلى خطط شهرية أو نصف شهرية وترسل بعد ذلك إلى الوحدات القاعدية الانتاجية الخدمية.

5- تقوم كل وحدة انتاجية او خدمية قاعدية ببرمجة عملها الشهري أو النصف شهري بتنظيمها لبرامج تقويمية موزع حسب خطوط الانتاج أو الورشات والاقسام.

6- تستلم الاقسام، الورش، وخطوط الانتاج برنامج العمل المكلفة به حيث تقوم كل وحدة بالاعمال المكلفة بها ضمن الاطار العام والواسع لخطة التنمية القومية.

1.8.4 متابعة تنفيذ الخطة

تهدف عمليات متابعة الخطة إلى تحديد الانحرافات في تنفيذ الخطة ومقارنة النتائج المتحققة في جميع فروع النشاط الاقتصادي بالاهداف الموضوعة لها. إن معالجة انحراف الخطة عن تنفيذ اهدافها، يتطلب بالضرورة تحديد المؤشرات التي تحدد عمق الانحرافات مقارنة بارقام الخطة ومن ثم تحديد اتجاهات ودرجة الانحرافات ومعاملاتها الجزئية والعامة. تقوم فكرة معامل تقيم الاداء الجزئية والعامة على نسبة الفرق بين ارقام الخطة وقيم التنفيذ الفعلي على ارقام الخطة ويحسب معامل تقييم اداء الخطة بالعلاقة التالية[17]:

$$م = \frac{ف - ت}{ت}$$

حيث م = معامل تقييم الاداء

ف = رقم التنفيذ الفعلي الذي حدث في الواقع

ت = رقم الخطة.

تحتسب معاملات تقييم الاداء الجزئية منها أو الكلية العامة لكل نشاط من الانشطة الاقتصادية وعلى جميع المستويات اعتباراً من موقع العمل بابعاده القطاعية والمكانية والزمانية، بمعايير مختلفة باختلاف القطاعات أو النشاطات الاقتصادية منها والخدمية.

يقصد بالابعاد القطاعية، طبيعة النشاط الانتاجي أو الخدمي الذي تمارسه المؤسسة في القطاع الاقتصادي المعين من حيث المنجزات المادية والمصروفات لاعداد الايدي العاملة. ويعني البعد المكاني تحديد موقع العمل المكاني الذي حدث فيه الانحراف بينما يشير البعد الزمني إلى المدة التي حدث فيها هذا الانحراف. وتعتمد في هذا، اي في تقييم معامل الاداء معايير قياسية مادية ونقدية وحسب طبيعة النشاط، فقد يعتمد اسلوب حجم الانتاج أو قيمته أو تقييم الاداء حسب كمية مستلزمات أو تكاليف الانتاج أو حساب الفرق بين مبيعات الوحدات التنفيذية وتكاليفها. كما تتم عملية متابعة وتقييم الخطة من خلال متابعة مستوى المجاميع الكلية لمعاملات الاداء الجزئي للمتغيرات أو المشاريع الاقتصادية كمعاملات الانتاج الكلي والادخار والاستثمار والاستهلاك والانفاق والدخل القومي. وبمعنى اخر فأن معاملات التقييم على المستوى الجزئي تربط من خلال متابعة تلك المعاملات على مستوى المجاميع القطاعية وامكانية التغيرات الاقتصادية تلك، لتشخيص العلاقات والانحرافات في تلك المتغيرات المتفاعلة والناتجة من تنفيذ الخطة ودور المتغيرات الجديدة الناشئة

والمتغيرات غير مسيطر عليها Incontrol Variables في درجة معاملات اداء تنفيذ الخطة لغرض الافادة منها في وضع البدائل المناسبة أو استعمالها بوضع الحلول لها كمتغيرات في إعداد الخطة التالية.

2.8.4- اساليب المتابعة

على الرغم من إن هناك اسلوبين رئيسيين من اساليب المتابعة قد يمكن استخدامها معاً في بعض الاحيان، فأن استخدامها يرتبط عادة بطبيعة حجم وانتشار نشاط أو عائدية الوحدات الانتاجية والخدمية للقطاعات الاقتصادية.

آ- يقوم الاسلوب الاول منها باعداد تقييم نماذج استمارات متكاملة ببعضها توزع بشكل متسلسل حسب مراتب الوحدات الانتاجية والخدمية اعتباراً من الوحدات القاعدية أو مواقع العمل وصولاً إلى الجهة الوزارية المختصة أو الدائرة الفنية المتخصصة في وزارة التخطيط، بالشكل الذي سوف نوضحه بعد قليل حيث تتولى اجهزة متخصصة ومسؤولة عن امور المتابعة بعد ذلك بتدقيق وتنظيم وتفريغ المعلومات في جداول معدة يسهل استخامها لاغراض الحاسبات الالكترونية.

ب- اما الاسلوب الاخر وهو العمل الميداني، فهو وان كان يتميز بالتعرف الحقلي على واقع ومشاكل التنفيذ، فأنه يتميز ايضاً بالتكاليف العالية، سواء كان منها الوسائل المادية اللازمة أو الكوادر البشرية المدربة المشتركة، كما يتميز بالنزعة الذاتية في التقييم، وبصعوبته الناتجة عن عدم التتبع اليومي لجريات التنفيذ مما يجعل البيانات المستحصلة صعبة التفريغ بدون مشاكل لاغراض الحاسبة الالكترونية.

من هذا يبدو إن للاسلوبين فضائل غير إن لكل منهما عيوبه، فالاسلوب

الاول يتميز بالتسلسل في اعطاء المعلومات وفقا لمتطلبات احتياج الحاسب الاكتروني لتقديم المعلومات في تقييم الاداء، غير انه يفتقر إلى التتبع الميداني المباشر في تشخيص بعض المؤثرات في تنفيذ الخطة. بينما يتميز الاسلوب الثاني بفضيلة التتبع المباشر الميداني ويساعد على اقتراح الواقعية، غير انه من جهة اخرى يتميز ببطئه وعجزه عن تغطية فعاليات المشاريع الصغيرة المنتشرة بكفاءة وبتكاليفة المادية والبشرية العالية وبصعوبة ادخال جميع بياناته ضمن برمجة حسابية موحدة لنشاطات وطنية واسعة لاغراض الحاسب الالكتروني.

3.8.4- وسائل المتابعة

مما سبق يبدو ان متابعة تنفيذ الخطة يمكن ان يتخذ المسلكين اعلاه ضمن تشكيلة اخرى من الوسائل باستخدام احد الاسلوبين أو كلاهما معاً لاغراض المتابعة بالنسبة للمؤسسات الحكومية والكبيرة، يمكن استخدام الاسلوب الاول عن طريق استخدام الجهاز التنفيذي للتخطيط من خلال اجهزة الوزارات أو المؤسسات المختصة وباستخدام المعايير الواردة في تقييم اداء الخطة ووفقاً لما هو موزع من معلومات مطلوبة في الاستمارات الاحصائية المعدة وبشكل عكسي لما هو جار في عملية تنفيذ الخطة، اي من القواعد ومواقع العمل إلى الجهات الوزارية والتخطيطية المختصة العليا. وبالشكل التالي:

1- يفرغ مسؤول العمل في الخط الانتاجي أو الخدمي المعلومات المطلوبة في الاستمارات الموزعة بشكل اسبوعي ويرسل المعلومات التي تتضمن مستوى التنفيذ على ضوء البرنامج الخاص به من الخطة المجزاة الخاصة بقطاعة، إلى المنشأة القاعدية ويحتفظ بالتفاصيل.

2- يستلم المسؤول المختص في موقع العمل المنشاة القاعدية ويفرغها في استمارة

شهرية ويحتفظ بالتفصيل بعد مناقشتها واتخاذ بعض الاجراءات بشأنها ويرسلها إلى المؤسسة الفرعية.

3- تستلم المؤسسة الفرعية المعلومات الشهرية لمختلف الوحدات أو المنشآت القاعدية حيث تقوم بتدقيقها وتفريغها بتقرير متكامل شهري، بعد مناقشة المنشآت القاعدية باتخاذ الاجراءات بشأنها وترسلها إلى المؤسسة الخاصة أو الوزارة.

4- تقوم كل مؤسسة خاصة أو وزارة مختصة بتفريغ المعلومات بشكل تقارير دورية متكاملة موسمية واصدار تقرير سنوي يتضمن مناقشة عوائق التنفيذ مع المؤسسات الفرعية وحتى القاعدية وفي مستوى مواقع العمل في الاحيان وتقوم بارسال نسخ منه إلى الدائرة الفنية المختصة في وزارة التخطيط.

من هذا يبدو إن استخدام اسلوب المناقشة عند إعداد وملء الاستمارات، يعني إن تقوم الاجهزة التنفيذية المختصة بتغطية نواقص هذه الوسيلة بالعمل الحقلي الميداني.

اما بالنسبة لوسائل متابعة تنفيذ الخطة لمشاريع مؤسسات القطاع المختلط والتعاوني والخاص، فغالباً ما يمكن الاعتماد فيه على جرد المعلومات عن طريق العمل الميداني الذي يقوم به الجهاز المركزي للاحصاء أو فروعه وأقسامه الفنية والمكانية وترسل بعد جمعها وتبويبها إلى الجهاز المركزي للاحصاء، حيث يقوم ببرمجتها حسب متطلبات احتياجات الدوائر الفنية المختصة في وزارة التخطيط[18].

هناك ايضاً وسائل اخرى يمكن الاستدلال ببعض معطياتها ومؤشراتها كرديف للوسائل السابقة، كالوسائل التي تقدمها الاجهزة المصرفية والتأمينية والضرائبية والكمركية والتنظيمات المهنية والنقابية والصحافية ايضاً.

هوامش الفصل الرابع

الخطة والعملية التخطيطية

1- البرت واترستون، ماذا تعرف عن التخطيط، ترجمة كمال عبد القادر ولي. بغداد بدون تاريخ.. ص11

2- نفس المصدر ص12-13

3- نفس المصدر ص42

4- ناصره السعدون. دراسة الجدوى للمشاريع الصناعية، الموسوعة الصغيرة 238 بغداد 1986 ص130- 138.

5- لودفيث رومانجيك وكارل لجكو وينمال يرانيك، التخطيط الاقتصادي الارتكازي، ترجمة عصام عبد الطيف احمد. سلسلة الكتب المترجمة 47. بغداد 1978 ص57.

6- عبد القادر عمر بودقة. التخطيط الاقتصادي، اسلوب الادارة الاقتصاد الوطني. جامعة الموصل. 1979 ص228- 229.

7- المصدر نفسه ص229.

8- المصدر نفسه ص237.

9- W.Leontief, Studies in the Structure of American Economy 1919 – 1939, Seoond Edition, New Yoik 1967> P

10- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمـي. الموصل 1991 ص58.

11- المصدر نفسة ص260- 263.

12- محمـد مهـدي الـراوي. التخطـيط الاقليمـي وموقعـه في جهـاز التخطـيط المركزي. مع الاشارة إلى تجربة القطر العراقي. وزاره التخطيط. هيئة التخطيط العمراني 1980 ص11.

13- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي. مصدر سابق ص265-268.

14- عبد القادر محمد بودقة، مصدر سابق ص239- 24.

15- المصدر نفسة ص 296.

16- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي ص272- 276.

17- المصدر نفسه ص 296.

18- المصدر نفسة ص 276.

الفصل الخامس

الأقليم والاقلمة والهيكل المكاني

الفصل الخامس

الأقليم والاقلمة والهيكل المكاني

5-8-1 الهيكل المكاني.

5-9-2 محاور الهيكل المكاني.

5-10-1 نظام الأماكن المركزية عند كريستالر.

5-10-2 نظام الأماكن المركزية عند لوش.

5-10-3 نظام الأماكن المركزية عند ايزارد.

الفصل الخامس

الأقليم والاقلمة والهيكل المكاني

1.5 مدخل

مع إن مفهوم وتحديد هيكلية الأقليم مسألة واجهت الدراسات المكانية واختلفت في الكثير من ثناياه وتفاصيله، فإن الأقليم بكل ابعاده وانواعه هو حقل الجغرافي وميدان ابداعه، ومثل فناً حرفياً تميز به الجغرافي عن ما سواه من المتخصصين والمهتمين بالمكان من اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين ومخططين. فخبرة الجغرافي تمتد بعيداً بحكم ما يمتلكه من لتجارب ونماذج عالمية متداخلة، صنفها بابداع في تراثه وادبياته.

فالأقليم Region، كلمة تعني قطعة مميزة من الأرض ولكن ما هي هذه الميزة؟ وكيف تمتد؟ وما ابعادها؟ ليمكن تحديدها، وهل كما يقول Keeble[1]، مساحة من الأرض تتوفر فيها صفات خاصة تجعل من السهولة تحديدها واين تكمن هذه السهولة؟ على ما يترتب على هذه العملية الأقليمية Regionalisation من نتائج، ام انه اي الأقليم عبارة عن عدة عوامل طبيعية وبشرية تتفاعل على مساحة معينة وبصورة تتميز عن الأقاليم كما يراها Hall[2]؟ ام ان الأقليم كما يراه، عبارة عن رقعة من الارض معينة تميزها عما يجاورها من اقاليم اخرى، ام انه كما يراه مختصو علم الاجتماع في كونه منطقة تمتاز بظواهر معينة وانماط سلوكية متميزة للسكان[3]، ام هو مناطق توزيع نفوذ القوى السياسية كما يراه السياسيون[4]، ام ان المنطقة التي ترتبط بمصالح متبادلة وحيوية بمستوطنة حضرية او قطب كما يراه جغرافي والحضر.

وان كان جون كلاسون[5] قد فهم الاقليم على انـه اي الاقليـم يمكـن ان يعبر عنه مـن وجهـة نظـر شـكلية Formal تتعلـق بمسـاحة مـن الأرض تتميـز بتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية، او ان يعبر عنه من وجهة نظـر وظيفيـة Functional تتعلق بوجود قطب حضري تنجذب اليه اجـزاء الاقليـم بعلاقـات متبادلة فأننا نفهم على انال هي عملية تصنيف ذات بعد مكاني، اي ان الأقليـم هي منطقة متجانسة او متشابه وفقاً لمعيار او مقياس او مجموعة معايير مختارة من اجل الوصول الى اغـراض معينـة مثـل الاقـاليم القائمـة علـى تجـانس الهياكـل الاقتصادية والاجتماعيـة والعمرانيـة ووفـق درجـات معياريـة معينـة كـالاقليم الصناعي او الزراعي او مستوى دخل الفرد او الاقليم النباتي او المناخي.

1.2.5 انواع الأقاليم

تكاد جميع انواع الأقـاليم ان تنضـوي تحـت ثـلاث عنـاوين رئيسـة، هـذه الانواع التي كـان فرانسـوا بـيرو[6] ومـن بعـده بودفيـل[7] قـد اشـاروا اليهـا في دراساتهم.

2.2.5 الاقليم المتجانس Homogenous

وقد عرفه بودفيل على انه معادل او مساو للاقليم المتماثل وحيـث يتميـز باعلى تجانس لأية ظاهرة يمكن ان تؤخذ للقياس، ومـن هنـا فـأن اي مـن هـذه الظاهرات المتجانسة سـتكون لهـا امتـدادها ومجالهـا الخـاص وبالتـالي حـدودها الخاصة، ويحدده كلاسون بأنه المناطق الجغرافية المتجـاورة الـتي يمكـن ان تـرتبط كأقليم واحد عندما يتقاسمون خاصية معينـة عليـه فـأن الاقلـيم المتجـانس هـو مساحة جغرافية ذات سمات متشابهة طبقـاً للمعـايير المختـارة لتحديـد لاقلـيم والمناخ والصناعة والزراعة او مستوى الدخل او معدل البطالة.

ففي معيار يمكن ان تقسم الاقاليم الى جبال وهضاب وسهول تبعا لمستويات الارتفاع يتضمن التجانس في هذا النوع من الاقاليم تجانساً اقتصادياً كأن تكون اجزاء هذا الاقليم مشابه في طبيعة هياكلها الاقتصادية وان تكون مترابطة مع بعضها البعض اوان يكون التجانس اجتماعياً تفرزه التقاليد والعادات في هذا الاقاليم[8].

وعلى مستوى النشاط الزراعي قد يمكن ان تعتبر المنطقة اقليماً زراعياً باعتبار ان المنطقة مخصصة للانتاج الزراعي ولكن الاسلوب المتبع ونوع المحصول ونمط الانتاج وعلاقاته وطرق وتأثير ذلك في الانتاج قد يفرز اقاليماً ثانوية، وهذا يعني ان الاقليم المتجانس هو منطقة متشابه وفق معيار واحد او معيارين وليس على صعيد الانشطة جميعاً.

3.2.5 الاقليم الوظيفي Functional Region

وقد عرف هذا النوع من الاقاليم بعناوين ومرادفات عديدة مثل منطقة تأثير المدينة او منطقة ظهيرة المدينة او منطقة سوق المدينة او منطقة تجارة المدينة او منطقة اسناد المدينة منطقة تجهيز المدينة[9]....ومهما يكن عنوان هذا النوع من الاقاليم فإنه يعكس درجة معينة من الارتباط الوظيفي بين نقاط النظام الحضري Urban System في ضوء وظيفة او خدمة معينة، وقد يطلق على هذا النوع من الاقاليم احيانا القطب او بؤرة الاستقطاب وهو يتكون من انواع مختلفة من المدن والبلدات والمستقرات الحضرية والريفية المرتبطة وظيفياً واقتصادياً مثل مراكز العمل او جمع وتسويق المنتجات او توزيع البضائع او تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، فالمعيار هنا لتحديد الاقليم الوظيفي هو متغيرات اقتصادية واجتماعية تستند الى التدفقات لاغراض العمل او الخدمات وان هذه التدفقات

تبلغ اقصى كثافة لها مع المركز الحضري للأقليم، أما طرق تحديد الاقليم الوظيفي او ما يعرف باقليم المدينة فقد تراوحت بين استخدام وظيفة واحدة او اكثر من وظيفة وقد تستخدم طرقاً احصائية ورياضية كما في طريقة التجاذب او التفاعل وطريقة ويلي وقد تمثل دراسات او تحديدات اعتمدت على المنهج الرياضي مع استخدام معيار حركة النقل لتحديد الاقاليم الحضرية.

عرف بودفيل هذا النوع من الاقاليم بالمجال او الحيز المستقطب Polarized Space في مقابل حقل القوى Field of forces، الذي ذهب اليه بيرو في تاكيده على الروابط الموجودة بين مختلف النقاط والمراكز المتوزعة في الأقليم او الحيز المكاني وبين قوة وكثافة التفاعل المصاحب مع هذه الروابط.

فهم بيرو الاقليم الوظيفي المستقطب على انه يتألف من المراكز او الاقطاب او البؤر (Centers or Poles and foci) للنمو، سيطرة على مكونات الاقليم الوظيفي الذي نفهمه على انه حيز اقتصادي يتسع الى حيث تمتد المنشأه الصناعية نفوذها انطلاقاً من انسياب السلع والخدمات من والى الاقطاب في نمط من العلاقات المتشابه تمكن سيطرة هذا القطب او ذاك على مكونات الحيز الاقتصادي، اما القوى التي تساعد المنشأه على بسط نفوذها فهي على نوعين الأولى هي القوى الجاذبة الى المركز والثانية هي القوة الطاردة من المركز وهذا يعني ان كل مركز من هذه المراكز والتي فهمها بودفيل على انها مراكز اقطاب حضرية تمثل قوة جذب وطرد ضمن حقل معين[10].

يعتمد الأقليم الوظيفي على مبدأ التكامل الوظيفي بدلاً من التجانس الوظيفي، فهو من يتكون من عدد من المناطق او المستقرات البشرية التي تمتلك تفاعلاً فيما بينها وبشكل اقوى مع المناطق خارج حدوده.

4.2.5 أقليم الخطة Programming Region

وهو الذي يقرر من قبل سياسة تخطيط لتنفيذ سياسة معينة، او هو المنطقة المشموله بعمل المشروع والتي تقرر وتحدد وفق اطر قانونية صرفة او يمكن ان يعرف من وجهة نظر الاهداف الخاصة للتخطيط، لذا فإن هذا المجال يتحدد على انه اقليم جغرافي معد او منظم Orgnized لتحقيق الاهداف التخطيطية، ان هذا النوع من الأقاليم يمكن ان يستحدث لوجود مشكلة معينة يراد حلها بالتالي لا يكون اقليم الخطة اقليماً متجانساً او وظيفياً، بل يمكن ان يكون جزءا من اقليم متجانس ويجوز كذلك ان يكون جزءا من اقليم وظيفي يعالج ظاهرة خاصة، مثل المناطق المشمولة بعمل مشروع مثل مشروع المسيب الكبير او مشاريع اعادة اسكان المناطق التي غمرتها مياه مشاريع الخزن او مشروع عكاشات في غربي العراق وعلى الرغم من هذا النوع من الاقاليم لا يتضمن مشكلة للمخططين المتخصصين من تحديده، فإن مستلزمات تحديد الاقاليم المتجانسة والوظيفية لاغراض التنمية والتخطيط الاقليمي المتكامل استراتيجية تنموية شاملة تبقى ضرورة واحد المستلزمات الضرورية للتنمية المكانية.

يتمثل اقليم الخطة في العلاقات القائمة بين المشروع الاقتصادي من جانب وبين كل المجهزين والمشتري من جانب آخر، وخطة التنمية تقام ضمن شبكة من تنظيم لاستعمالات الارض ذات منظور وافق اقتصادي، وتعني من هذه الحالة ان جميع العناصر المعتمدة اخذت بنظر الاعتبار عند صياغة الخطة، وفي هذا المحتوى لهذه العلاقات الجديدة لمكونات ذلك الحيز او الاقليم يتشكل مركز موحد للقرار او على الاقل سلطة منسقة وهو المعيار الذي يعتمد عليه في التخطيط الاقليمي[11].

3.5 طرق تحديد الأقاليم

تتفاوت مساحة الاقاليم تفاوتاً كبيراً فأقليم المدن الكبرى يختلف في خصائصه عن اقاليم واحواض الانهار وعن الاقاليم الصحراوية. تتحكم في تحديد مساحة الاقليم عوامل عديدة بينها عوامل اقتصادية واجتماعية ومكونات البنى التحتية المساندة. تشمل العوامل الاجتماعية حجم السكان والقوى العاملة ونوعياتها ومستوياتها والمؤسسات التعليمية والثقافية والطبية والاجتماعية والترفيهية وغيرها، كما تشمل العوامل الاقتصادية الثروات الطبيعية وانشطة الانتاج المختلفة كالصناعة والزراعة والسياحة، أما عوامل البنى التحتية المساندة فتشمل شبكات الطرق البرية والحديدية والمائية والجوية والطاقة ومصادر القوى المحركة والمياه.

أما حدود الاقليم فقد تكون حدود طبيعية (جغرافية) او اقتصادية او اجتماعية او ادراية وتمثل الحدود الطبيعية الحدود الجغرافية كوديان ودلتا الانهار والسهول وغيرها وقمم الجبال، اما الحدود الاقتصادية فهي عبارة عن وجود توازن او تكامل اقتصادي بين الموارد الطبيعية للاقليم وثرواته البشرية وقد يكون الاقليم مكتفيا ذاتيا بسبب مميزاته الجغرافية وثرواته الطبيعية او متكاملا مع غيره من الاقاليم الاخرى او متخصصا في نشاط انتاجي رئيسي.

تتجه كثير من الدول الى الاخذ بالحدود الاقتصادية عند تقسيم الدول الى اقاليم نعني بالحدود الاجتماعية وجود تجانس اجتماعي لسكان الاقليم، اما الحدود الادارية فغالبا ما تكون نتيجة عوامل تأريخية لم تأخذ في حساباتها غير عوامل الأمن والنظام والإدارة وجمع الضرائب وإذا اتفقت الحدود الإدارية للأقليم مع باقي الحدود الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية اصبحت تسهل عملية التخطيط نظراً لسهولة الحصول على البيانات وجمعها وامكانية التنفيذ.

هنالك نوعان من التحديد: الأول: تحديد الأقليم على المعايير والاسس الطبيعية حيث يرى الباحث هيربرتون بأنه يمكن تحديد الأقليم على اسس طبيعية وهي:

أ- شكل الأرض.

ب- المناخ.

ج- النباتات.

د- الكثافة السكانية.

وقد وردت هذه النقاط في استعراض هيربرتون للوصول الى تعريف الاقليم وماهيته والثاني: تحديدات وظيفيه حيث ان مفهوم لوش اخذ يناقش شكل Form الأقليم.

يحدد الشكل السداسي (من ايجابياته) انه لا يترك فراغات ومناطق غير مخدومة بين الأشكال، ويمنع التداخل التكويني للأشكال ولكن من سلبيات الشكل السداسي ان حدود هذه التأثيرات ضمن الشكل السداسي لا تتوقف ضمن حدود الشكل السداسي بل تتعداه في اغلب الاحيان(12).

4.5 اهداف تحديد الأقاليم

نتوخى من تحديد الاقاليم تحقيق عدة اهداف اهمها:

أ- تحديد وظيفة واختصاص كل من اقليم استنادا الى سياسة التنمية القومية.

ب- تحديد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لكل اقليم.

ج- اعطاء المؤشرات حول:

1- اتجاهات ومدى توسع المدن لكل اقليم واتجاهات الهجرة الداخلية على المستوى القطري وعلى المستوى الاقليمي الواحد.

2- اعطاء مؤشرات تتعلق بهيكل ونمط الصناعات حاليا والمقترحة للمستقبل.

3- مسارات البنى التحتية (خطوط النقل الماء. والكهرباء.والمجاري.. الخ).

4- الحدود الإدارية الجديدة للأقليم والمحافظات والوحدات الإدارية على صعيد الأقليم.

5- تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية من حيث الكم والنوع لكل اقليم.

6- الخدمات السياحية[13].

5.5 الشروط الاساسية عند تحديد الاقاليم

ان الاقليم هو جزء من المساحة الكلية للدولة ولتحديد هذا الجزء هناك كثير من النقاش والجدل العلمي قد يثار اذ انه لا توجد قاعدة ثابتة ومطلقة يمكن وضعها في كل الظروف لكل دولة إلا انه يمكن القول بأن هناك شروط موضوعية يجب توفرها عند تحديد الاقليم التخطيطي مهما كان حجمه سواء كان صغيرا او كبيرا منها:

أ- شروط التجانس الاقتصادي: وذلك ان تكون اجزاء الاقليم الواحد متجانسة قدر الإمكان، اي لها هيكل متماثل او هياكل مكملة بعضها للبعض الآخر حسب حجم الاقليم الاكبر فالأصغر نزولاً الى شبه الأقليم وبالتالي لها نفس المشاكل المطلوب حلها.

ب- شروط التجانس الاجتماعي: وتظهر هذه المشكلة بوضوح في الدول ذات الجنسيات المتعددة او الدول التي تجمع في حدودها مجتمعات حضرية واخرى

قبلية او عشائرية حيث لابد ان تتناول عملية تحديد وتقسيم الاقاليم ظروف كل اقليم وعادات السكان وتقاليدهم ومعتقداتهم.

جـ- حجم الأقليم: الحجم هنا يعني ناحيتين:

1- من الناحية المساحية او النطاق الاقليمي.

2- من ناحية عدد السكان.

فمن ناحية النطاق الاقليمي يجب ان يكون معتدلا في التوزيع من الأقليم الكبير وحجمه المتناسب ثم الاقليم الصغير وحجمه ثم نسبة الاقليم يتناسب ذلك والخصائص بما يمكن السيطرة عليه، اي انه لا يكون حجمه كبيرا جدا كما يجب ان لا يكون من الصغر بحيث لا يمكن تكوين وحدات اقتصادية متكاملة ضخمة، اما من الناحية السكانية يجب ان لا يكون الاقليم من الصغر بحيث يعتمد في تنميته على كفاءات سكانية خارجية او من الكبر مع وجود عجز في الموارد وبالامكانيات حتى لا تحدث الهجرات الى الاقاليم الاخرى.

د- الفواصل الطبيعية والتضاريس: من المستحسن ان لا يكون هناك فاصل طبيعي بين اجزاء الاقليم الواحد لكونه يعيق الاتصال والحركة داخله.

هـ-الحدود الإدارية: من الأفضل ان تتفق الحدود الإدارية للأقليم حسب حجمه مع الحدود التخطيطية لذلك الأقليم وهذا يساعد على التنسيق بين الادوات الإدارية والوسائل والاساليب والادوات الاقتصادية عند وضع خطة تنمية للاقليم مهما كان حجمه[14].

هنالك طرق اخرى في تحديد الاقليم تتم بموجبه مؤشرات وضوابط معينة يتم تحديدها سلفاً، فقد اوضح الباحث (سميلز) على سبيل المثال في تحديده للاقليم الحضري بأن اختيار دلائل الاقليم الحضري يجب ان يكون على اساس

الوظائف الاساسية التي تتصف بها المراكز الحضرية وان المعايير المختارة للتقسيم يجب ان تعكس هذه الوظائف، كما وتقسم وظائف المدن الى نوعين: الأول خدمي ويتمثل في كونها مراكز للعمل ولتسويق المنتجات ولتوزيع البضائع، والثاني اجتماعي ويشمل في كونها مراكز لتقديم خدمات معينة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية... الخ[15].

ان الغرض الرئيسي من تحديد الاقاليم هو اعادة حل مشاكل المناطق ذات التقلبات الاقتصادية (اقتصادياتها غير مستقرة) وباستخدام معايير مناسبة وكذلك فأن الغرض الرئيسي من تحديد الاقاليم الوظيفية هو لحل مشاكل التركز في المناطق التي تعاني منها، وبالطبع فأن دقة البيانات تدعم الطرائق المستخدمة في تحديد الاقاليم هي طرق حدسية تخمينية وليست واقعية ولذلك في حالة عدم دقة البيانات فانها سوف تخرج بصورة غير وافية او غير عملية عن حدود الاقليم[16].

6.5: طرق تحديد الاقاليم المتجانسة

1.6.5 طريقة الرقم القياسي المرجح

وتستخدم هذه الطريقة للتمييز بين الاقاليم المتقدمة والاقاليم المتخلفة يمكن مثلا اختيار معايير ذات علاقة بمستوى النمو الاقتصادي كمعدل الدخل الفردي ومعدلات البطالة اي اننا اخذنا عدة معايير وليس معيارا واحدا.

عند اعتماد المعيار الاقتصادي نعتمد معه معيار ثانوي هو دخل الفرد او معدلات البطالة. فلو افترضنا وجود منطقة معينة تتكون من عدد من المدن والقصبات ذات المستويات الاقتصادية المتخلفة معبرا عنها بمعدل الدخل الفردي ونسبة البطالة في حالة استخدام معيار واحد او المعيارين واعطينا اوزانا نسبية

لكل معيار كان نستخدم الـوزن (2) 1٪ مـن البطالـة والـوزن (1) لكـل نقـص مقداره 50 دينارا عن معدل دخل سنوي مقبول وليكن 1000 دينار كما مبين من الجدول التالي والذي على اساس الوزن الترجيحـي يـتم اختيـاره ذلـك تحديـد الاقليم او الاقاليم.

جدول رقم (5-1) يبين الاوزان الترجيحية المحددة لاختيار وتحديد الاقاليم

مركز الاقليم	معدلات البطالة	معدل دخل الفرد السنوي	الاوزان النسبية للمعايير		المجموع
			2لكل 1٪ من البطالة	1 لكل 50 دينار اقل من معدل الدخل	
	٪2	1000	4=2x2	صفر	4
	٪2	1000	4=2x2	صفر	4
	٪2	1000	4=2x2	صفر	4
	٪1	850	4=2x2	3	5
	٪2	1000	4=2x2	صفر	4
	٪6،1	950	3=2x5،1	3	7
	٪2	950	4=2x2	1	4
	٪3	900	6=2x3	2	8
	٪2	800	4=2x2	4	8
	٪3	900	6=2x3	2	8
	٪4	950	8=2x4	1	9

المصدر كلاسون، ص24-25

الشكل 5-1 اسلوب الرقم القياسي المرجح لتحديد الاقاليم المتجانسة

اقليم A

a 4	b 4	c 4
d 5	e 4	f 9
g 5	h 5	i 8
J 5	k 8	l 9

نسبة البطالة (Unemployment rate)

الدخل الفردي percapitaincome

%2 a 10 1000	%2 b 1000	%2 c 1000
%2 d 850	%2 e 1000	%3 f 850
%2 g 950	%2 h 950	%3 I 900
%2 j 950	%3 k 900	%4 l 950

Per% unemployed
per 1D50 incame 1D10001
المصدر: Glasson

اختبر الرقم من (7) فما فوق وربما يعتقد مخططون آخرون ان مؤشر التجانس للتخلف هو (5) او (6) فما فوق (17) فيعتمد ذلك على الخبرة ووجهة النظر المحدودة للاوزان.

2.6.5 طريقة التحليل العاملي Factor Annlysis:

وتعتمد هذه الطريقة على تحليل مجموعة من العوامل ذات الاعتماد المتبادل مثل المعايير الصناعية التي تعدها الاساس والمعايير الاجتماعية والاقتصادية اضافة الى بعض المؤشرات العمرانية (كهيكل المستوطنات الحضرية) يتم بعد ذلك تحديد مجموعة المناطق ذات التجانس النسبي وفق المعايير المذكورة اعلاه، وعلى ضوئها يتم تحديد حدود الإقليم المختلفة. حيث ان استخدام هذا الاسلوب يعطينا صورة عن مدى التجانس او الاختلاف في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقاليم وكذلك تمييز الاقاليم المتقدمة عن المتخلفة ويمكن ملاحظة المبادئ الاساسية لهذه الطريقة بالرجوع إلى دراسة الباحث سميث Smith حول تحديد الاقاليم الصحية اقتصاديا في شمال غرب بريطانيا، لقد حدد سميث 14 معيارا صناعيا Industrail Criteria و14 معيارا اجتماعيا- اقتصاديا (Social Criteria) وأن معظم هذه المعايير كانت معتمدة لاسباب واضحة وتم احتسابها بواسطة طريقة التحليل العاملي (العوامل الأساسية) هي لغرض عزل العوامل الاساسية وتصنف المناطق على اساس هذه العوامل، وقد حدد سميث التغير الصناعي والهيكل الصناعي كعوامل صناعية رئيسة وعلى اساس هذه العوامل استطاع سميث ان يحدد الاقاليم الصحية اقتصاديا في المناطق الآنفة الذكر في بريطانيا، ان صعوبة هذه الطريقة تكمن في اختيار نوعية البيانات المستخدمة وكذلك العوامل المتغيرة العديدة الداخلة في التحليل ولكن التطور السريع في استخدام البرامج الجاهزة في الحاسبات الالكترونية والطرق الاحصائية الحديثة مثل التحليل لاكثر من متغير جعل من هذه الطريقة ناجحة ليست فقط في تحديد الاقاليم ولكن في استخدامها بصورة واسعة في التخطيط الأقليمي (18).

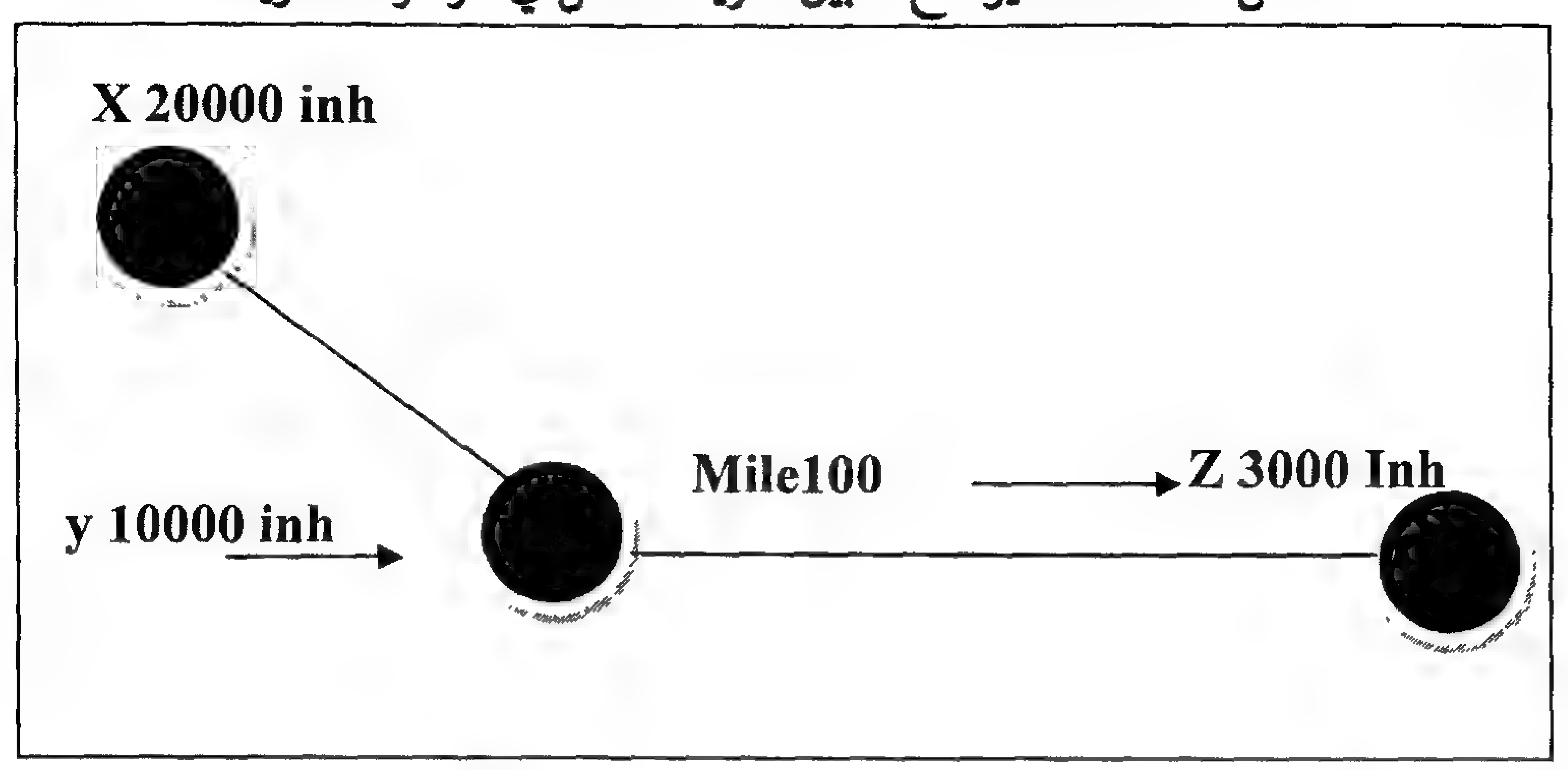
7.5 طرق تحديد الأقاليم الوظيفية

1.7.5 نظرية التفاعل Interaction Theory

تعتمد هذه النظرية التي عرفت ببعض مشتقاتها بطريقة تحليل التجاذب Cravity Method على قانون الجاذبية لاسحق نيوتن حيث وجد ان هذا القانون يمكن ان يكون مفيداً جدا لتفسير قوى التجاذب في النظام الحضري وقوة الجذب المركزي الذي تمارسه المستقرة الحضرية في النمو الحضري.

تفترض هذه النظرية، ان هناك ثلاث مستقرات حضرية هي X وy وZ، وهي تختلف من حيث حجومها السكانية، كما انها تقع على مسافات مختلفة كما يوضحها الشكل (2.5) وباعتبار ان المستقرين x وZ يتنافسان على جذب المتسوقين او الزبائن من مدينة y التي هي اصغر من المستقرتين المتنافستين x وZ، هنا تقاس قوة جذب المدينتين المتنافستين بحجم المبيعات التجارية مقدرة بالنقود او بعد المتسوقين الذي يمكن تسميتها كل من المستقرتين من المستقرة الصغيرة y، ويعبر عن هذه العملية بالقانون التالي: ان قوة الجذب بين المستقرتين تناسب طردياًمع حجميهما وكلياً مع المسافة بينهما.

شكل 5-2 مخطط يوضح تطبيق نظرية التفاعل في المراكز الحضرية



يمكن تمثيل هذه العملية بالمعادلة التالية:

1=DlP2XP1

حيث 1= التفاعل

عدد سكان احد المستقرتين P1=(Z)

عدد سكان المستقرة الاخرى P2 =(X)

المسافة بين المستقرين=D

إذا استعملنا الأرقام في الشكل (5-1) ان قوة الجذب التجاري بين المركزين X وY تحسب كالآتي:

50 /20000 × 10000 =4000000

أما قوة الجذب بين Y و Z فأنها تساوي

3000000 =100 /30000×10000

لذلك فإن قوة الجذب مقاسة بحجم النشاط التجاري بين المركزين Y وZ هي 3/ 4 القوة الحاصلة بين المركزين X وY.

يمكن تطبيق هذه النظرية باستعمال عدد من المقاييس الاخرى كعدد المكالمات التليفونية بين المراكز او عدد ركاب الباصات او حجم البضائع التي تنقل بالقاطرات والسيارات وغيرها من مقاييس التفاعل بين عدد من المراكز الحضرية.

ادخلت بعد التعديلات على صيغة هذه المعادلة لتكون ان قوة الجذب تناسب طردياً مع حجمي المستقرين وعكسيا مع مربع المسافة بينهما وبالشكل التالي:

قوة الجذب او التفاعل بين مركزين= D2Lp1p2[19]

2.7.5 قانون W.Reilly لجاذبية تجارة الفرد

يعتبر نموذج او موديل وليم ريلي Reilly اضافة نوعية الى قانون التفاعل وهو ينص على ان زبائن المستقرتين الكبيرتين X وZ في المثال السابق لسكان المستقرة الاصغر Y التي تتوسطها يتناسب طرديا مع حجم سكان كل منها وعكسياً مع مربعات المسافة بين كل المستقرتين الكبيرتين المتنافستين والمستقرة Y الصغيرة، ويتناول قانون ويلي كما هو واضح من عنوانه جانبا واحدا من جوانب الارتباطات بين المستقرة ووهو تجارة الفرد ولهذا وبهذا المعنى فهو لا يعبر الا عن علاقة المستقرات الصغيرة او Market center بما حولها ولا يمكن الا تعسفا ان يستعمل كقانون يعبر عن المستقرات الكبيرة كالبلدات او المدن التي يقوم بوظائف متعددة.

وإذا اعدنا السؤال التالي ما هو حجم التعامل التجاري بين المستقرة الصغيرة Y والمؤسسات التجارية في المركزين X وZ في المثال السابق باحجامها وتباعدها يمكن تطبيق قانون رايلي بالمعادلة الآتية

3 /8=4X3 /2 =5 /100   2 X3000 /20000

وهذا يعني ان كل ثلاثة دنانير من البضائع التي يشتريها سكان Y من Z يقابلها ما قيمته ثمانية دينار من مدينة X.

يحاول القانون ايضا ايجاد النقطة التي تفصل بين اقليمي المستقرتين المتجاورتين وبعبارة اخرى تعين النقطة التي تعتبر حدا بين اقليمي X وZ عن المستوطنة Yمثلاً.

وللوصول الى هذا الهدف استعمل ريلي المعادلة التالية

المسافة من Z الى X =المسافة بين Z وX / 1+ سكان Z / سكان X

وبتطبيق المثال السابق

المسافة من Z الى X = 150/ 1+ 30000/ 2000= 2.67 ميل.

وهذا يعني ان حدود اقليم المستقرة الكبيرة Z تمتد لمسافة 2.67 ميل او على مسافة 8.32 ميل من المركز الصغير Y وانه اي Y يقع كليا ضمن اقليم المستقر الكبيرة الاخرى X وحيث يمتد تأثيرها الى مسافة 8.82 ميل وفق المعادلة الآتية

المسافة من X الى Z = 150/ 1+ 20000/ 30000= 8.82ميل

وبهذه الطريقة يمكن تعين نقاط وصل Breating Point مشابهة في جهات مختلفة من المستقرة الصغيرة او بين المستقرات المتنافسة، وبعد ايصال هذه النقاط ببعضها يمكن تحديد اقليم تجارة المدينة، كما قد يستعمل الباحث عدد مخازن تجارة الفرد كقياس بدلاً من حجم البضاعة[20].

يمكن استخدام اسلوب نقطة الوصل او الانقطاع Breaking Point وتطبيق نتائج نظرية التفاعل لتعيين الحدود الاقليمية بين حدود اقليمي مدينتين

كبيرتين، كما فعل فلاح جمال العزاوي في تعينه لنقاط الانقطاع بين الحدود الاقليمية للمنطقة الميتروبولية لمدينة بغداد[21] وبين الحدود الاقليمية للمدن او الاقطاب الوظيفية التي تقع خارج الحدود المتروبوليه عبر طريقة تحليل التدفقات باستخدام معيار حركة النقل شكل 3.5، او كما فعل في تحديد الأقاليم الكبرى Maco Region[22] في العراق.

3.7.5 طريقة تحليل التدفقات

يتم تحديد الاقاليم الوظيفية على ضوء احتساب التدفقات التي تحصل بين الاقاليم او بين مركز الاقليم والاطراف ويتم تحديد المناطق التي تزداد كثافة تدفقاتها مع المراكز على انها ترتبط وظيفيا مع ذلك المركز وتحدد حدود الاقليم على ضوء القيم التي تكون فيها كثافة التدفق عند حدودها الدنيا.

تشمل هذه التدفقات على عدد من المؤشرات وان اختيار دلائل مؤشرات الاقليم الحضري ينبغي ان يكون على اساس الوظائف الاساسية التي تتصف بها المراكز الحضرية، وان هذه بدورها تعكس تلك الوظائف. فالمدن مراكز للتغيير اولا وهي مراكز للعمل ونقاط توزيع وتسويق منتجات المناطق التي تحيط بها وهي ايضا مراكز توزيع البضائع التي تجلب من خارج الاقليم، كما انها انها مراكز لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية او العصرنة، كما انها عقدة النقل وتجمع السكان. وعليه فإن هذه المؤشرات ووسائل استخدامها كمؤشرات لتحديد امتداد نفوذ المدينة هي: التدفق لاغراض التجارة والتسوق، التدفق للحصول على الخدمات الصحية التعليمية والترفيهية اليومية للعمل وتوزيع الصحف... ان تحديد الاقليم على اساس فعالية او وظيفة واحدة او مقياس واحد يطلق عليه الصفة الواحدة كأقليم توزيع احد الصحف او للاقليم الصحي

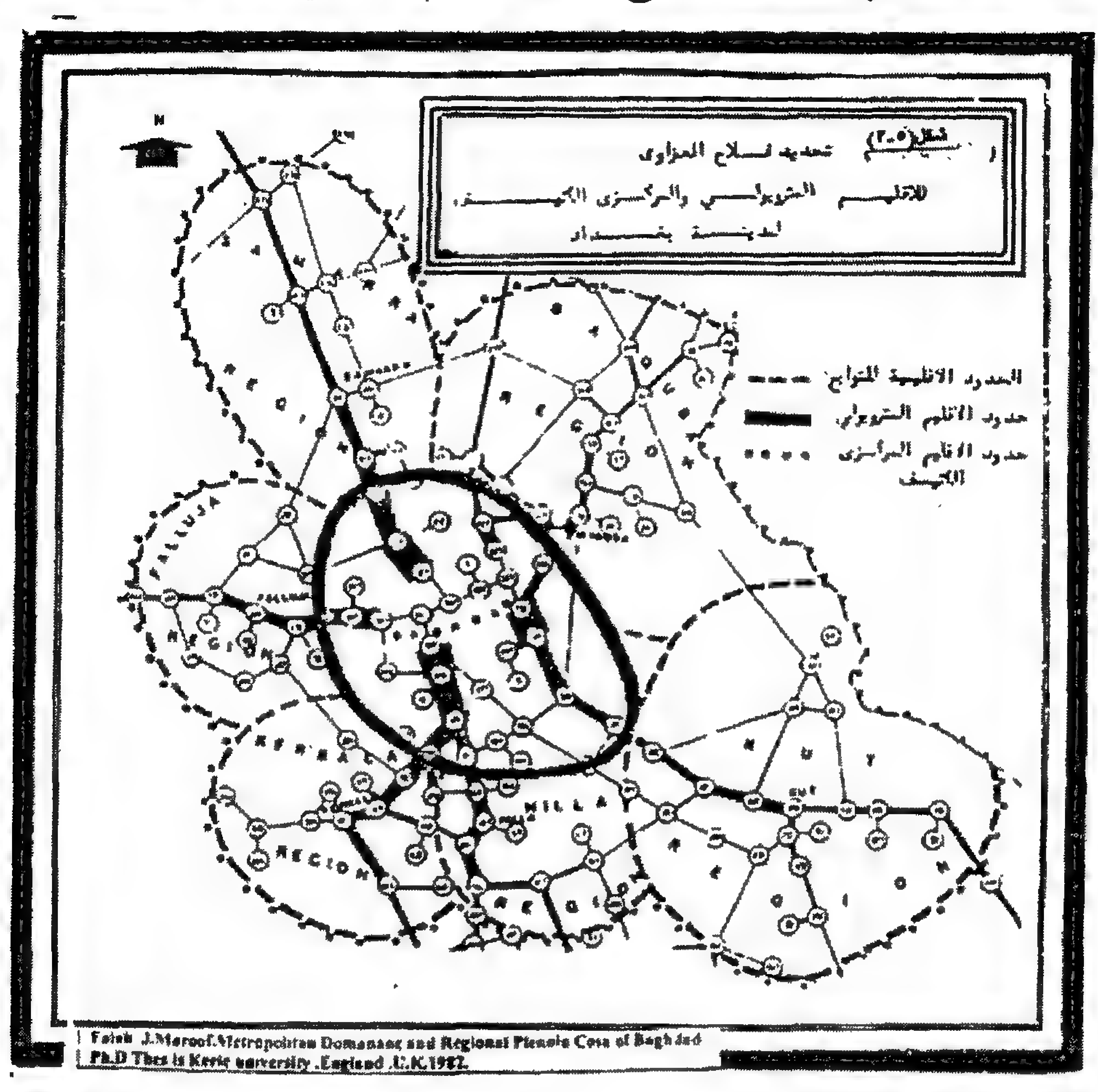
او اقليم التعليم الثانوي، اما اذا كان التحديد على اساس عدد من المقاييس او الوظائف عندئذ يطلق بالاقليم المضاعف او المركب. من هذا المنطلق كان هناك عدد من البحوث والدراسات لتحديد اقليم المدينة في مختلف ارجاء العالم وباستخدام مؤشرات وظيفية واخرى وظيفية مركبة.

4.7.5 نظرية كراف Graf Theory في تحليل التدفق:

وهي طريقة في تحليل التدفق تعتمد اسلوب المصفوفات Matrix وهي تبدو اكثر تنظيماً في تحديد العلاقات الوظيفية للتدفقات بين اقاليم مختارة او مراكز (اقليم مختارة) يسند اسلوب هذه النظرية على اعتبار عدد النداءات التلفونية (الشكل 3.5) المتدفقة بين هذه الأقاليم كمؤشر للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين هذه المراكز

ولنفترض ان هناك (9) اقاليم في بلد ما وقد تم ترتيب هذه الاقاليم باعتبار التدفقات التي تتم بين الاقاليم ممثلة بالنداءات التليفونية من غيرها، وقد يمكن الاستعاضة عن مقياس النداءات التليفونية بحركة تدفق ركاب السيارات المتبادلة بين المراكز الاقليمية مثلا والتي يمكن ان التدفقات تكون لبعض المراكز اكثر من غيرها وهذا يعبر عن قوة العلاقة بين مركز الاقليم والاقاليم الاخرى او المراكز الاخرى وهو يمثل انعكاس عن تركيز الانشطة الاجتماعية الاقتصادية في هذا الاقليم الموضح في شكل (4.5).

شكل (5-3) تحديد فلاح العزاوي للأقليم المتروبولي والمركزي



شكل 5-4

مصفوفة التدفقات (النداءات الهاتفية) الرئيسية والثانوية بين الاقاليم

	A	B	C	D	E	F	G	H	I
A		40		20					
B	10			60					
C				30					10
D		60			40				
E				30		10			
F					20		10		
G				50				20	
H				20			30		
I				40					

5.7.5 نظرية فتر

تعالج هذه النظرية موقع الحدود بين منطقتي التأثير التجاري لمركزين تجاريين او مستقرتين. النظرية تحاول رسم حدود التأثير بين المؤسسات او المدن المتنافسة بثلاث حالات بالشكل (5.5)

الحالة الأولى: تفرض هذه الحالة ان س و ص متشابهان من حيث كلفة الانتاج وكلفة النقل.

ان سعر النقل مقاساً بسعر نقل الطن للميل الواحد متساوياً في جميع الاتجاهات من كل مركز ويزداد بازدياد المسافة بنفس النسبة، وان كل دائرة او قوس في الشكل (5.5) يمثل مسافة معينة من مركز المدينة س او ص وان النقاط ج د هـ تشير الى خط الحدود الذي يفصل المنطقتين التجاريتين حول

كل من المركزين س و ص لانهما يتحملان نفس كلفة الى كل من المكانين، فإذا فرضنا ان بقية العوامل متساوية وان كلفة النقل والانتاج متساوية ايضاً في المناطق التي تحيط بالمركزين فأن الحد بين منطقتي تجارتهما سوف يكون خطاً مستقيماً هو الخط رقم (2) الذي يوصل بين النقاط ج د هـ.

الحالة الثانية: إذا عكست ظروف الحالة السابقة، اي ان كلفة الانتاج ثابتة لكن كلفة النقل متغيرة، فأن حد الاقليم التجاري بين المركزين سوف يصبح على شكل خط منحني وينعكس حول المركز الذي يمون فيه سعر النقل اعلى من الآخر ويظهر هذا الحد ممثلاً بالخط رقم (3).

ان هذا الخط يوصل بين جميع النقاط التي تتساوى فيها كلفة كلفة البضاعة (الانتاج+ النقل) لكل من س و ص لغرض ان سعر الانتاج لكل وحدة انتاجية هو 50 دينار في كل من المركزين لكن سعر النقل يزداد حول المركز ص بنسبة دينارين لكل وحدة، بينما يزداد طول مركز نسبة دينار، في هذه الحالة نجد ان نقطة ت تقع على خط حدود اقليمي المركزين لان عندها تتساوى الكلفة الكلية للحصول على البضاعة سواء من الركز ص او س.

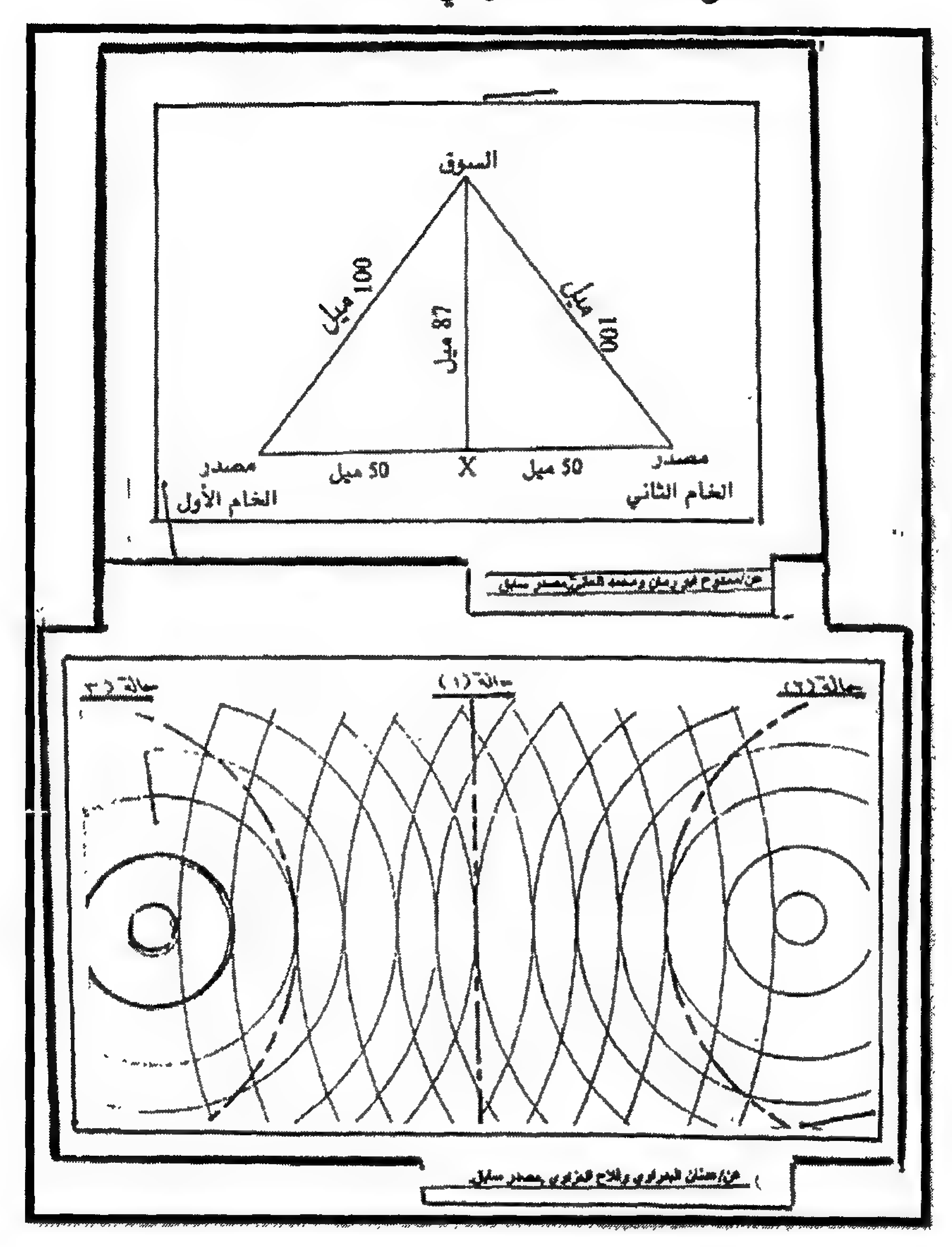
الحالة الثالثة: نفترض تساوي كلفة النقل حول المدينتين واختلاف كلفة انتاج البضاعة، وفي هذه الظروف فأن الحد الذي يفصل بين منطقتي تأثيرهما سوف يكون على شكل خط منحني، اي انه يكون اقرب وينحني حول المركز الذي يكون فيه سعر الانتاج اعلى (24)، ويتمثل هذا بالخط في الشكل رقم (5.5).

1.8.5 الهيكل المكاني

يمثل مفهوم الهيكل المكاني Spatial Structure ركناً وعنصراً اساسياً من مكونات التنمية المكانية Spatial Develoment والتخطيط الاقليمي Regional

Planning، فهو من جانب يعني نظام System الهيكل السكاني وابعاده للتنمية السكانية الوطنية National Spatial Develoment وهو من جانب آخر يعني بالعناصر والمكونات والخصائص المكانية National، وهي من جانب آخر تعني الخلايا Cells او الاقليم الثانوي Sub.Regions والمكونات المحلية Local المكونة للوحدة المكانية الاقليمية، فهو اي الهيكل المكاني بهذا الشكل هو تنظيميه Organizatio Hierarchy ومتطلب اساسي لاغراض تحقيق التنمية المكانية الوطنية من خلال تنمية متوازنة لمفردات المكون المكاني من الاقاليم الكبرى والاقاليم الثانوية والوحدات المحلية او من الاقاليم الحضرية الكبرى Macro Regions ومنظوماتها من الاقاليم الاصغر Micro Regions. فالتخطيط الاقليمي ليس هو كما يفهمه البعض من السطحين، انه يعني بالتقسيم وخلق وحدات اقليمية ذاتية الميول والاتجاه وصولاً الى التقسيم وتمزيق ارومة الوطن الواحد الى دويلات واضعاف الهوية الوطنية لحساب الميول المبنية على اهواء اثنية وطائفية مصلحية ذاتية آنية، بل هو شد اواصر الوطن الواحد باواصر اجتماعية واقتصادية رصينة، تعتمد الاسلوب العلمي في سياقات فهم وبناء الهيكل المكاني للتنمية الوطنية الشاملة.

شكل (4-5) المثلث الموقعي والحافات المفترضة



من هذا المنطلق فالهيكلية والتنمية المكانية تنحو باتجاه التحليل وفهم خصائص الاجزاء المكونة ومعطياتها وقواها الذاتية وقدراتها وامكاناتها Potentials وصولاً الى حالة التكامل Integration الوظيفي للهيكل المكاني الوطني عبر متكاملة متناسقة متبادلة العلاقات والمصالح Mutual Relation

على المستويات التراتيبية (   ) اعتباراً مـن المسـتويات العليـا National Level مروراً بالمستويات الاقليمية Regional Level والاقـاليم الثانويـة Subregional وحتـى المسـتوى المحلـي Local level، فالهيكـل المكـاني بهـذا المضـمون يعـني العلاقات المكانية المختلفة التي تحدث ضمن هيكل الحيز المكاني الوطني National Spatial Stractuee مع الاهتمام بالعامل الحركي في المكان والمشـكلات المتعلقـة به (25)، ان الهيكل المكاني يمثل جميع المسـتويات مركبـا تتحـد ضـخمة عناصـر شبكة الطرق ومنطقة الطير والمدافع المتتشرة.

إن هذه العناصر او المحـاور تمثـل منظومـة خاصـة تخضـع للقيـاس ضـمن مفهوم السلوك المكاني Spatial Behavior وان هذا السلوك يرتكز علـى عامـل المسافة Distance وسهولة الوصول Accessibility وفورات الحجم Economy وفوائد التخصص والتركز Propulsive Activitie وان عملية انتظام النشـاطات الإنسانية يغلب عليها التراتب Hierarchical والنـاتج عـن العلاقـات الضـمنية الداخلي Interorelatioship ما بين ظاهرة التراكم في توزيـع مراكـز النشـاطات ومبدأ سهولة الوصول والانتفاع بها.

2.9.5 محاور الهيكل المكاني

الهيكل المكاني ان يقسم وفقاً لكامل الكناني (26) الى ثلاثة محاور:

أ- المنطقة الظهير المخصصة لخدمة الاقليم او مواقـع الصـناعات الصـغيرة ومـا يتبعها من النشاط الإداري والتمويل والتجارة وخدمات اخرى مشابهة حيث تتجمع لتمثل نظاماً مستقلاً من الاماكن المركزية موزعة في المكـان علـى نحـو يسمح بسهولة الوصول الى الاسواق الكبيرة.

ب- انتشـار المواقـع (Scattering of Location) مـع صـناعة متخصصـة حيـث

يتمحــور بعضــها مــع بعــض لتشــكيل عناقيــد Clusters وتجمعــات Agglomeration طبقا لخصوصية المكان وما يوفره من الموارد الطبيعية.

جـ- نمط شبكة النقل، ان شبكة الطرق والسكك الحديد تفرز نمطاً شـريطياً مـن المستقرات البشرية Linear Pattern of Settlemoent.

وبشكل عام تمثل هذه المحاور الثلاثة منظومة خاصة تخضع لقيـاس ضـمن مفهــوم الســلوك الســكاني Spatial Behavior، بينمــا يــرى جــون كلاســون J.Glasson بإن الهيكل المكاني يرتكز على الاسس الرئيسة الآتية (27)

أ- ان التوزيع المكاني للنشاطات يعتمد على عامل المسافة بحيـث تتحـق افضـل توليفة من العلاقة ما بين موقع النشاط في ذلك المكان والمسافة الفاصـلة بينـه وبين النشاطات الاخرى.

ب- ان جميع مواقع النشاط تمتاز بدرجة معينة من سهولة الوصول عنـد ممارسـة الفعالية الاقتصـادية ولكــن بعـض مــن هــذه المواقـع تتمتـع بميـزات خاصـة وبدرجات اعلى من غيرها في سهولة الوصول.

جـ- تمثل اغلب الفعاليات الاقتصـادية البشـرية للتجمـع Agglomerate بهـدف تحقيق الفائدة من اقتصاديات الحجم Scale Economic وهـي منـافع متحققـة بسبب التخصص Specialization والتركـز Concentrtion في مواقـع مشـتركة للنشاط.

د- ان السمة الغالبة في تنظيم النشاط البشري هي التـدرج الهرمـي Hierarchial وهذه السمة ناتجة عن العلاقات الضـمنية Inter-relationship مـا بـين تجمـع النشاط ومبدأ سهولة الوصول.

1.10.5 نظام الأماكن المركزية عند كريستالر

مع ان نظرية كريستالر بقيت لاكثر من ثلاثة عقود منذ انجازها من قبل الباحث الاقتصادي ولتر كريستالر 1933 وحتى نشرها باللغة الانكليزية من قبل باسكن في جامعة شيكاغو 1965، منذ ذلك الوقت ولفترات استمرت عقودا ولم تزل محور العديد من الدراسات والانتقادات والتعديلات في امكانات تطبيقها، فقد كان انجاز كريستالر فتحا علميا متميزا والهاماً لدراسات واضافات لاحقة نذكر منها مساهمات لوش وايزارد.

درس كريستالر العوامل والقوى التي تحكم توزيع المراكز الحضرية تباعدها واحجامها ووظائفها وحاول ان يطبقها على منطقة بغاريا جنوبي المانيا وبعبارة اخرى فأن دراسة كريستالر تعتبر من بواكي النظام الحضري وحركيته ضمن الهيكل المكاني مستندا على الفرضيات الآتية:

1- ان اي مدينة لابد ان تكون مركزا لتقديم الخدمات الى المناطق التي تحيط بها مقابل الاستفادة من منتجاتها وعليه فأن موضعها ينبغي ان يكون مركزياً لهذا فقد سماها بالمكان المركزي.

2- اطلق تسمية الوظائف المركزية على الوظائف التي تنتج في المركز الحضري الكبير اطلق عليها اسم بضائع التسويق وتستهلك خارجها، اما تلك الاي تنتج في المراكز الصغيرة فهي تستهلك في اماكن قليلة فقد اطلق عليها خدمات متقنة.

3- ترتفع مركزية المدينة بمدى تقديمها الخدمات والوظائف لاقليمها فكلما ارتفعت مركزية المدينة اتسعت مساحة اقليمها وزادت مرتبتها.

4- ادرك كريستالر سبعة مستويات مراتب تبعا لحجم سكانها والوظائف التي

تقدمها تبدأ من المستقرة الصغيرة في القاعدة الهرمية لمراتبه الى اعلى قمة في الحيز الحضري وهي المدينة، يمتاز

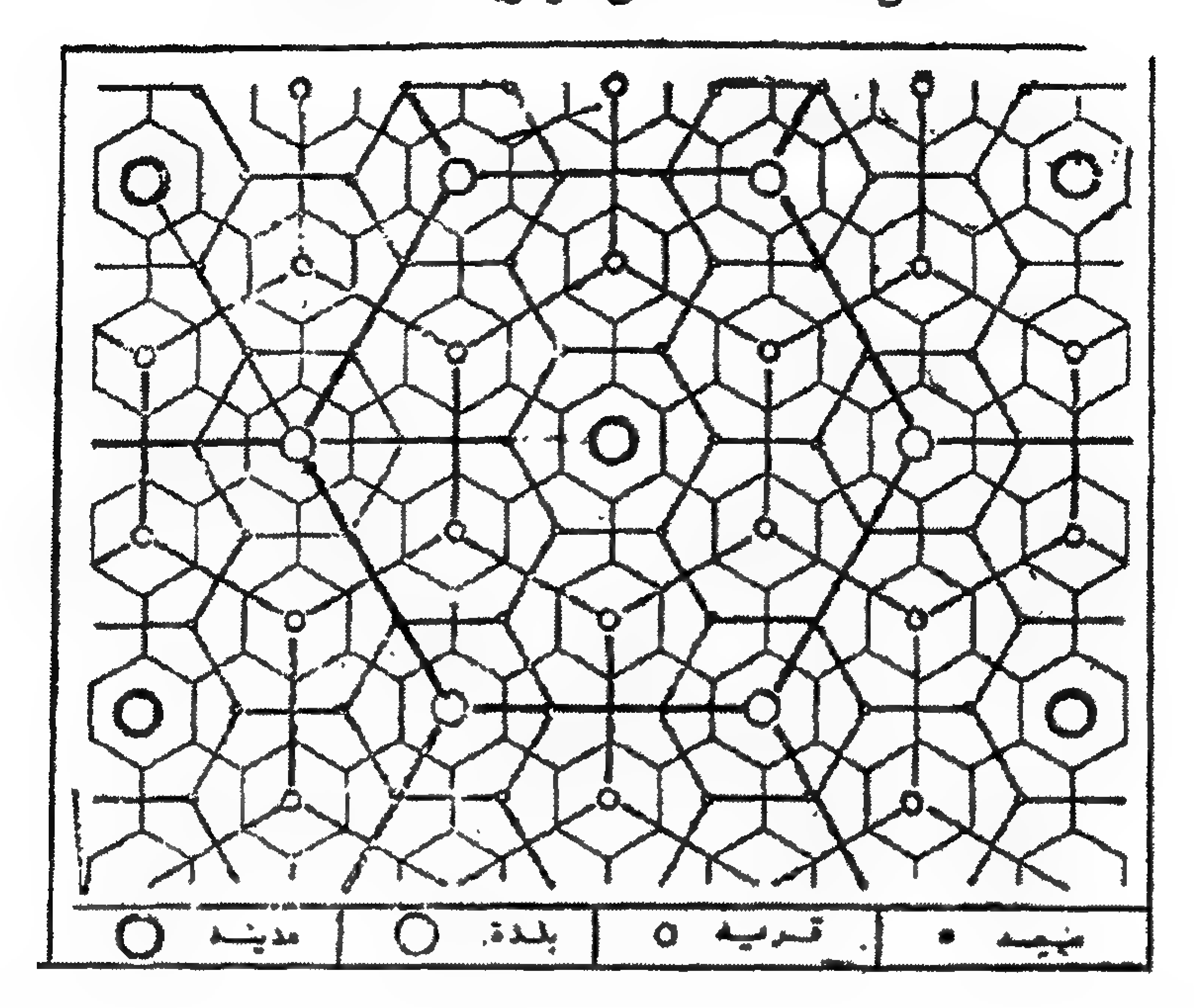
جدول 5-3

مستويات الاماكن المركزية كما اقترحها كريستالر

المرتبة	مستوى المكان	المكان المركزي		ظهير المكان المركزي	
		السكان بالالاف	المسافة كم	السكان بالالاف	المسافة كم2
1	قرية صغيرة	8	7	7.2	45
2	قرية كبيرة	5.1	12	1.8	135
3	بلدة صغيرة	5.3	21	24	400
4	بلدة كبيرة	9	36	75	1200
5	مدينة صغيرة	27	62	225	3600
6	مدينة متوسطة	90	108	675	10800
7	مدينة كبيرة	300	186	2025	32400

المصدر: محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد المرسي، جغرافية التنمية، مفاهيم ونظريات- تطبيق- انظمة. حلب 2009

شكل (6-5) الأماكن المركزية W. Christar



كل مستوى بعدد معين من السكان واقليم معين بمساحة محدودة وعـدد معـين من السكان وتباعد محدود بين كل مستوى او صنف من الجدول(6.5)

5- يظهر من الجدول 3.5 ان المناطق المركزية تتباعد حسب قاعدة معينة وحيث ان المراكز التي تنتمي الى مستوى معين تتباعد عن بعضها بمسافة واحدة.

6- ان المسافة بين المراكز من مستوى الى آخر اعلى منه تزداد الجذر التربيعي للـ3 مضروباً بالمسافة بين مراكز المستوى الأصغر، وان المسافة بـين اصـغر المراكـز هي 7كم محسوبة بقدرة الإنسان على قطعها ماشيٍَ في ساعة واحدة.

7- اطلق مصطلح الاقليم على المنطقة التابعة للمدينة ويتخذ هذا الأقليم شكلاً سداسياً اقترحه حول المركز لتجنب منـاطق غـير مخدومـة في حـال اسـتخدام الشكل الدائري ومع ان موديل كريستالر لحجم وتباعـد ووظيفـة المسـتقرات البشرية كان مجرد فرضية منطقية قـد لا تجـد تطبيـق كامـل لهـا وتتـأثر بجملـة

عوامل اهمها عامل التضاريس زوقد شبه البعض بانها (تكون خطاً يشبه بشكل ما شبكة سمك مبسوطة على شكل شاطئ خيوطها الخلوية منتظمة متناسقة حيث الرمل املس ولكن مجعدة مضطربة حيث تشبك في الصخور)[28] ولهذا فهي اقرب الى التطبيق في المناطق السهلية كما تلعب طرق النقل في تغير ابعادها كما يراها المن وبيري وهكيت، فقد وجدت النظرية على انها اقرب الى التطبيق في محافظة بابل حيث اخذ التوزيع نمطا خطيا على طول محاور الانهار.

ومع ذلك فقد اعتمدت هذه النظرية في تفسير مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وحجومها واصنافها وفق وظائفهما وتحديد علاقاتها التشابكية مع بعضها وبمناطق التأثير حولها انطلاقا من الوظيفة الاساسية التي تقدمها تلك المدن لبعضها ومناطق تأثيرها، وهذا ما دفع بأن لا تقوم فقط بالقيام بتحديد المسافات التي تفصل بين المستقرات على اختلاف وظائفها واحجامها بأن ايضا في تحديد النشاطات والمشاريع في الاقليم ايضا، وحيث ان النظرية في تفسيرها وتحليلها لكيفية توقيع المشاريع لا يتم بعزل عن الحجوم السكانية للمستقرات البشرية كون السكان هم السوق الاقتصادي لتصريف السلع والخدمات والى هذا السوق تقطع المسافات لايصال الخدمات وبالتالي من خلالهم يحدد حجم الانتاج الاقتصادي[30] من هذا المنطلق فأن هناك محددين لتفسير العلاقة بين الاماكن المركزية واقاليمها المكملة.

1- الحد الأدنى Threshold Population: وهو الحد الأدنى من السكان لانجاح المشروع الاقتصادي لان قلة السكان عن الحد الادنى يعني فشل المشروع لذا فإن المشاريع تتوزع في المدن الكبرى بينما تكون محدودة في المستقرات الصغيرة.

2- مدى البضائع المركزية Market Range وتعني اقصى مسافة ممكنة يرغب سكان الاقليم للحصول على البضائع والخدمات من المكان المركزي، فإذا ازدادت المسافة عن بعد ملين فسوف تصبح مرتفعة الثمن مما يؤدي الى التحول الى سوق مركزي آخر، ان معقولية قبول مدى المسافة الحصول على البضائع يخضع لعاملين هما عامل الوقت time وعامل الكلفة Cost ومهما يكن من امر فإن النظرية لا تخلو من عيوب اوضحها كثير من الباحثين مثل هاكيت والمن وبيري وبيرتون والكناني وعباس واخرين غيرهم فإن النظرية لا يمكن ان ترقى ابدا الى صفة الكمال بل ان كريستالر نفسه اعترف في 1962 بأن مخططاته تمثل فكرة مثالية[31]، فإن بيرى الذي انبرى ينتقد الكثير من ابعاد هذه النظرية عاد ليعترف لكرستال بمدى صحة الكثير من طروحات نظرية الاماكن المركزية وكيف انها اوضحت كثيرا من فرضيات هذه النظرية وكيف ان النظام الهرمي وجد في الكثير من اقطار العام، كما ثبت وجود النظام الطبقي من الاماكن المركز ليس بين مناطق التأثير التجاري وبين الوظائف الحضرية ذاتيا في داخل المركز الحضري نفسه، وان كان كريستالر لم يعالج الموضوع الاخير في طروحاته.

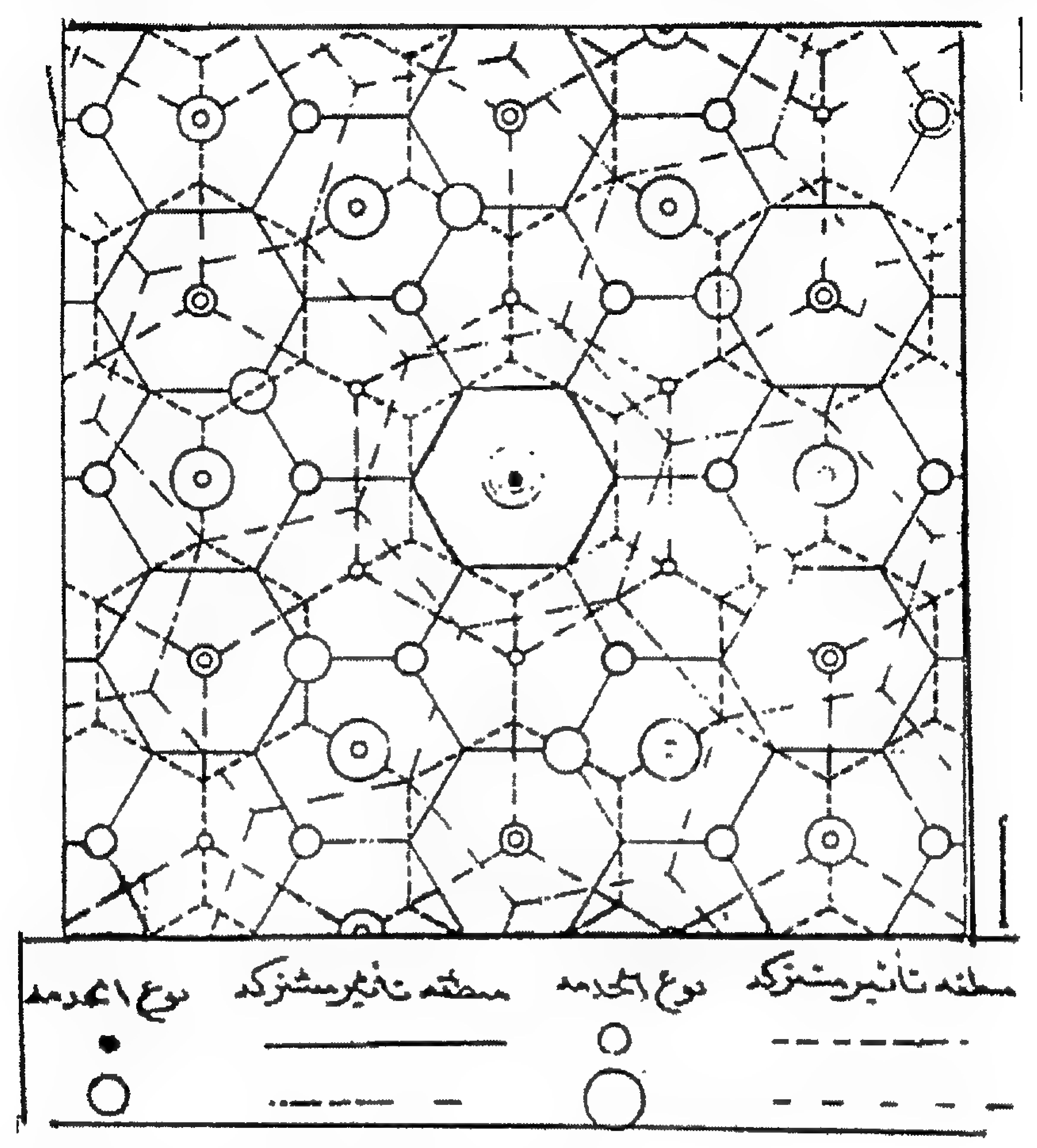
أما من الناحية التطبيقية فأن مخططات كريستالر قد لاقت قبولا من جانب كثير من المختصين فقد اقترح المخطط الحضري هوارد E.Howard بجمع من مدن الحدائق Garden cities يقيم مدينة مركزية واحدة مدن اخرى تبعد بمسافات متساوية عن بعضها وتتوزع بطريقة سداسية وتتصل بشبكة من الطرق ولكل منها حدودها الادارية، يضم هذا المجمع الحضري 250000 نسمة ادعى هوارد بأن بناء 250 مجمع من هذا النوع سيكفي لاستقبال سكان انكلترا وويلز الشكل (7.5)[32].

2-10-5 نظام الاماكن المركزية عند لوش

يقوم جوهر الاختلاف بين فهم لوش A.Losch وادراكه لاستمرارية توزيع وتغير احجام ووظائف المراكز الحضرية على عكس فهم كريستالر في ثبات العلاقة بين الحجم والتباعد ومستوى الوظائف والخدمات التي يقدمها المركز الحضري وبالتالي ادراكه لسبع مراتب منها، ومع اتفاقه مع ما جاء به كريستالر عن الاشكال السداسية لاقاليم الوظائف والخدمات غير انه اي لوش جمع كل الانظمة الشبكية السداسية التي جاء بها كريستالر وافترض على انها يمكن ان تظهر معا حول الاماكن المركزية مما ادى الى ادراكه لنظام مستمر من المدن ومراكز الاستيطان تمثل مختلف الحجوم. اختلف لوش مع كريستالر من ان النظام الذي يراه اوكست لوش يتكون من تعاقب مستمر للمراكز وليس على شكل مستويات متميزة وانه لا يشترط في الاماكن ذات الحجم الواحد ان تقدم نفس الوظيفة على عكس نموذج والتر كريستالر الذي يرى ان الاماكن المركزية ذات المستوى الحجمي الواحد تؤدي نفس الوظيفة او العدد من الوظائف. من هذا المنطلق فإن لوش يرى انه ليس من الضروري ان تتصف اماكن المستوى الاعلى بتقديم جميع الوظائف التي يمكن ان تقدمها او تمتلكها الاماكن المركزية الاصغر ان هذا الادراك للدور الذي تلعبه حقيقة عدم الانتظام في توزيع الموارد.

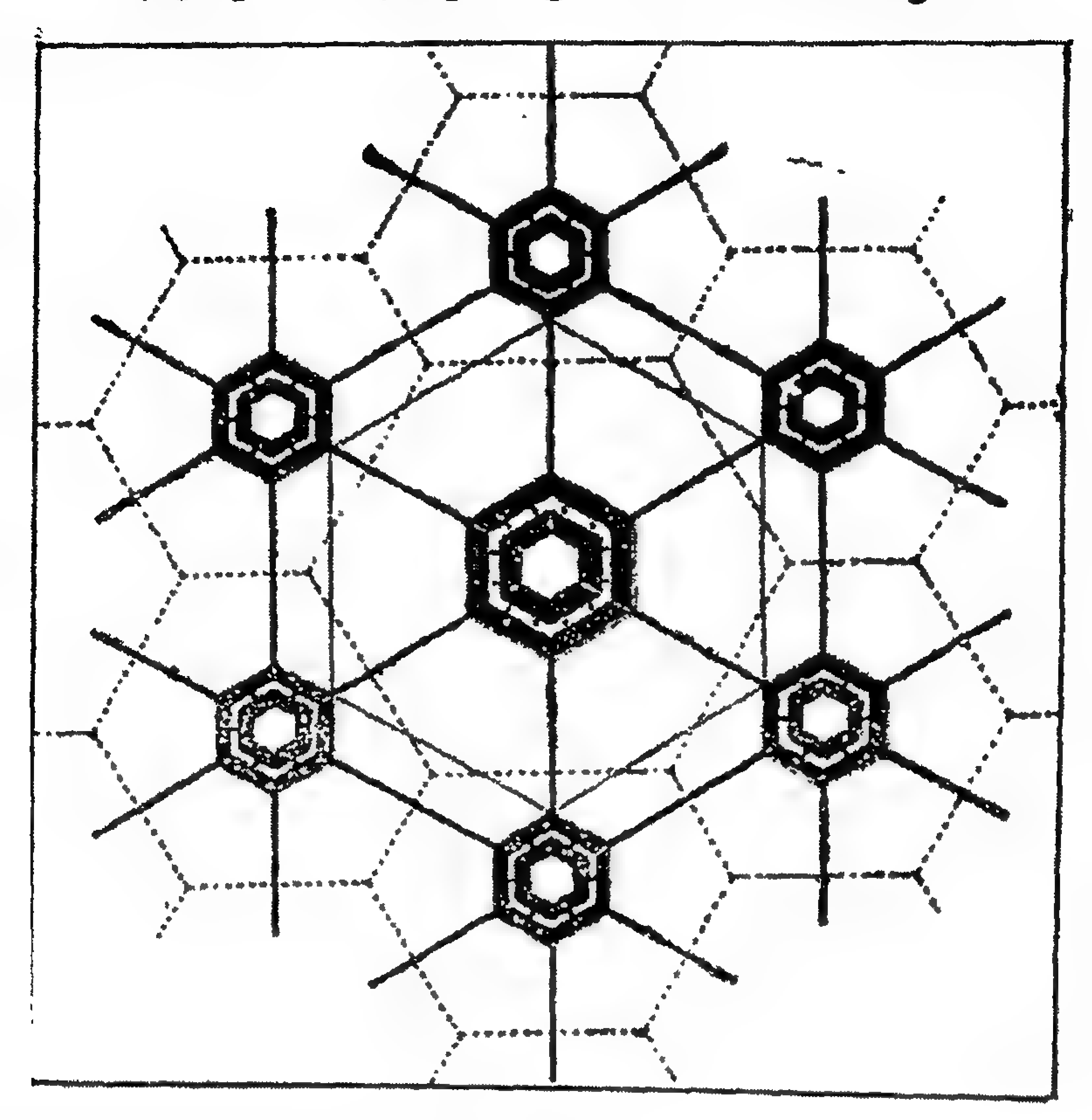
كان النموذج الذي قدمه لوش عن الاماكن المركزية يأخذ بعداً اكثر واقعية ويمكن ان يفسر الحجم والتباعد ومستوى الوظائف للاماكن المركزية على واقع[33].

شكل (5-7) مناطق التأثير على أساس نظرية الأماكن المركزية عند A.Losch



المصدر: عبد الرزاق حسين جغرافية المدن. بغداد 1977

شكل (8.5) مدن الحدائق على أساس نظرية الأماكن المركزية



المصدر: عبد الرزاق حسين جغرافية المدن. بغداد 1977

3-10-5 نظام الاماكن المركزية عند ايزارد W.Isard

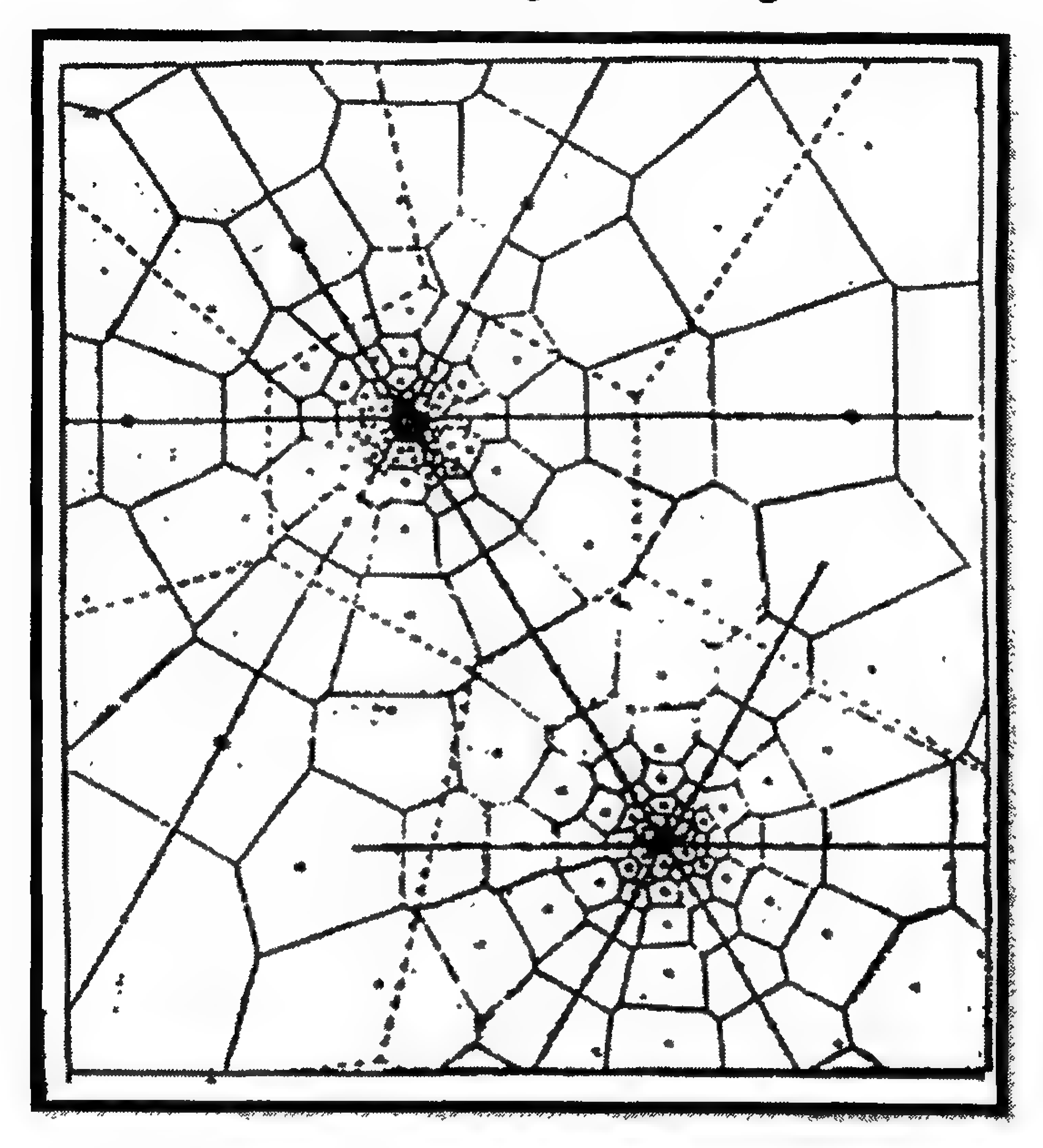
يقوم جوهر شكوك ايزارد عن نظامية نموذج كريستالر في حجم وتباعد ووظيفة او وظائف الاماكن المركزية، في كون ان نظرية كريستالر لم تعط الاهمية المكانية التي يستحقها عامل التكتل الحضري في جذب فعاليات ووظائف وخدمات اضافية للمدن المكتظة بالسكان والسياسات الحكومات السكنية ولا يقتصر هذا الامر على التضخم والتركز السكاني والوظيفي في المدينة نفسها وضمن حدودها البلدية والعمرانية وانما يمتد بعيدا حتى خارج حدودها الإدارية

كما في حال مدينة بغداد او ما يمكن تسميته بالأقليم المتروبولي، ضمن هذا الحيز النشط المحيط بالمدينة الكبرى هناك مجال وفرصة للتركز الوظيفي والسكاني ليس بشكل ضواحي سكنية او صناعية وانما ايضا بشكل بلدات ومدن توابع فكلما ازداد حجم المركز الحضري زادت كثافته اي ان نمط الكثافة يتناسب طرديا مع حجم المكان. فقد بلغت نسبة السكان الحضر في اقليم بغداد المركزي اكثر من 60٪ من عدد السكان الحضر في العراق بالإضافة الى ان هذا الاقليم كان يضم نسبا عالية من الوظائف والعاملين فيها[34]. ولاشك فأن هذه المراكز الصغرى ضمن المنطقة المتروبوليه تعتبر جزءا من المنطقة الحضرية لمدينة بغداد وهي جزء من الاقليم المركزي لها، غير ان الكثافة الحضرية ومستقراتها عند حافات المنطقة الاقليمية للمدينة الكبرى سوف يزداد مرة اخرى شكل 8.5.

حسب رأي ايزارد ان مدى البضائع والخدمات التي تقدمها مراكز الاستيطان الصغرى التي تقع بالقرب من المراكز الكبرى او المدن الرئيسة يصبح اقصر او اقل بالمقارنة مع مدى البضائع والخدمات التي تقدمها مراكز الاستيطان البعيدة عن المدينة المركزية ويمكن ان يفسر ذلك على اساس امكانية تحقيق مفهوم "البداية" من مسافة قريبة لتركز السكان بالإضافة الى ارتفاع دخل الفرد في المناطق القريبة من المدن الكبرى ويترتب على ذلك قلة عدد السكان او الزبائن المطلوب تيسرهم لضمان استمرار المؤسسات او المدن لتأدية وظائفها، كما يعني كثرة عددها وتقاربها او تزاحمها زيادة الى صغر مناطق تاثيرها او اقليمها الخاص بالمقارنة مع مراكز الاستيطان البعيدة وعن المدن المركزية. وعلى اساس هذه التحليلات استطاع ايزارد ان يقيم نظام الاماكن المركزية ومناطق تأثيرها على اساس ثلاثة مستويات هي: مراكز المستوى الاسفل ومراكز المستوى المتوسط ومراكز المستوى العالي، وان الطريقة التي تتداخل فيها مراكز المستوى الاسفل

ضمن مجالات تأثير المستوى الاعلى منها تعتمد على المسافة عن المدينـة المركزيـة الكبرى[35].

شكل (9.5) الأماكن المركزية عندLsard



عن عبد الرزاق عباس حسين جغرافية المدن. بغداد 1977

هوامش الفصل الخامس

الاقليم والاقلمة والهيكل المكاني

1- L.keeble. Principles and Practice of Town and Country Planning 1262 p47

2- P.Hall Theory and Practice of Regional Planning London 1974 P54

3- احمد غلام علام، التخطيط اللاقليمي، القاهرة 1982 ص13-14.

4- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي التنمية والتخطيط الاقليمي الموصل 1991 ص167.

5- J.Glasson "An Introduction to Regional Planning. London 1977 PP1-15

6- فلاح جمال معروف العزاوي. تحليل لتطور مفهوم اقطاب النمو. دراسة نقدية لمنطلقاته النظرية مجلة الجمعية الجغرافية العراقية. العدد 21 1987 ص237-256.

7- J.R Boudevile Problems of Regional Econimic Planning Edinburgh 1966

8- A.Kukliski.Regoinl Disaggregation of National Policies 1975 p46

9- انظر صباح محمود محمد، مدينة الحلة الكبرى، وظائفها وعلاقاتها الاقليمية، بغداد 1974

10- F.Perroux Economic Space .Theory and Application in Friedman and W.Alono.(eds) Regional Development and Planning .A.Reader Cambaidge Massachusetts 1965 pp21-36

11- كامل كاظم بشير الكناني. الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية جامعة بغداد 2005 ص51.

12- عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، بغداد 1977 ص28-31

13- R.Dicknson.The City Region in Western Europe.London. 1967 p3

14- وزارة التخطيط- هيئة التخطيط الاقليمي دراسة حول تحديد المناطق التخطيطية في العراق كانون اول 1984 ص1

15- المصدر نفسه ص2

16-J.Glasson op Cit p.23

17- Ibid p42

18- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي. مصدر سابق

19- عبد الرزاق عباس حسين- مصدر سابق ص363

20- المصدر نفسه ص361

21- فلاح جمال معروف العزاوي. استعمال معيار حركة النقل في تحديد الاقليم المتروبولي لمدينة بغداد دورة التعليم المستمر.كلية التربية 1986

22- F.J.Maroof. Metropolitan Dominance and Regional Planning. Case of Baghdad Un publish D Thesis. University of. Keele England. UK. 1982.

23- عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي مصدر سابق ص184-185

24- عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق 362

25- كامل كاظم بشير الكناني مصدر سابق ص15

26- المصدر نفسه

27- J.Glasson. Op. cit p 148-149

28- جمال حمدان. جغرافية المدن الطبعة الاولى. بدون تاريخ ومكان طبع ص371

29- صبري فارس الهيتي، مراكز الخدمات في محافظتي بابل واربيل. دراسة مقارنة رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة بغداد. 1973.

30- كامل كاظم بشير الكناني. مصدر سابق ص75

31- عبد الرزاق عباس حسين مصدر سابق ص390

32- المصدر نفسه ص391

33- المصدر نفسه ص392-394

34- فلاح جمال معروف، بغداد رئيسة مدن العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد. 1976

35- عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق ص396.

الفصل السادس
التنمية المكانية والهيكلية المكانية

الفصل السادس

التنمية المكانية والهيكلية المكانية

6-1 مدخل.

6-2 العلاقة بين التنمية المكانية والهيكل المكاني.

6-3 اعتبارات التنمية المكانية.

6-4 أهداف التنمية المكانية في الأقطار النامية.

6-5 استراتيجيات التنمية الأقليمية.

6-5-1 استراتيجية نقل الاستثمارات.

6-5-1-1 الوسائل المستخدمة استراتيجية نقل الاستثمارات.

6-5-2 استراتيجية تهجير الأيدي العاملة.

6-5-3-1 استراتيجية اقطاب النمو.

6-5-3-2 مساهمات فرانسوا بيرو.

6-5-3-2 مساهمات ميردال وهيرشمان.

6-5-4 استراتيجية الأقليم الخاص (المخطط).

6-5-4-1 الاقليم الجيوبوليتيكي أو الجيوستراتيجي.

6-5-4-2 اقليم اعادة الإسكان أو الاستيطان.

6-6-1 أقاليم النماذج التنموية.

6-6-2 أقليم المجمعات الصناعية.

الفصل السادس

التنمية المكانية والهيكلية المكانية

1.6 مدخل :

يمكن فهم استراتيجية عملية التنمية المكانية بأنها الاطار التنظيمي المكاني الذي يوجه النشاطات والفعاليات والمشاريع لأستغلال واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية بين المناطق او الاقاليم المختلفة في الحيز الوطني، ضمن اطار وطني شامل ومتوازن بعيد المدى، يحقق التنسيق والتكامل بين الابعاد الوطنية والاقليمية والمحلية لمشاريع التنمية. ولايقتصر تنفيذ ذلك على اعداد هيراركية ادارية لدراسة وادارة وتنسيق توقيع المشاريع على المستوى المكاني، وانما ايضاً ترجمة صلاحيات الاجهزة التنموية الاقليمية والمحلية بقوة تشريعية وقانونية تكفل لها دورها في المشاركة التخطيطية والتنفيذية لمشاريع التنمية القطاعية والمكانية تحت مظلة الاجهزة المركزية للتنمية

2.6 العلاقة بين التنمية المكانية والهيكل المكاني :

ان عملية التنمية المكانية يمكنها ان تلعب دوراً فعالا في الهيكل المكاني من خلال التأثير المتبادل بين مشاريع التنمية المكانية وما يمكن ان تحدثه من تغيرات في مفاصل الهيكل المكاني على جميع المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية وبالتالي توازن المكونات المكانية السكانية والاقتصادية وزيادة الناتج الاقليمي والوطني. ويأتي ذلك من خلال عدد الضوابط التي تحكم تحقيق التنمية المكانية

أ- ضرورة وجود حد مناسب من الحوافز والبنى الارتكازية مثل الامن والطرق والمصارف والخدمات الصحية والتعليمية.. ان عدم وجود ارضاً لها يؤدي الى تغير سياسة التنمية[1]

ب- توفر الكوادر التخطيطية الكفوءة على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية، القادرة على وصف وتحليل الاقتصاد الاقليمي ودوره في الاقتصاد الوطني تبعاً لقطاعات النشاط الاقتصادي والهيكل الاجتماعي، مدعومة بالقوة القانونية والشرعية

ج- توفر قاعدة البيانات التفصيلية عن مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والامكانات الطبيعية والمتاحة والممكنة. ويشمل ذلك الامكانات الموقعية

د- وجود قاعدة ايدولوجية واستراتيجية تنمويه واضحة تنظم العملية التخطيطية سواء على مستوى الاعداد والتخطيط او التنفيذ مع ادراك الاهمية الوطنية لبعض المشاريع التنموية

3.6 اعتبارات التنمية المكانية:

أن الاعتبارات التي ينبغي اخذها بالحساب في التنمية المكانية يقوم على ثلاثة اعتبارات.[2] الاعتبار الاقتصادي والاعتبار التنظيمي والاجتماعي اما الاعتبار الثالث فهو الاعتبار الجيوستراتيجي، وهي اعتبارات تتعلق بالامن الوطني وسيادة الدراسة وقد بدأت هذه الاعتبارات الجيوستراتيجية تأخذ مداها بعد ان بدأت الدول تدرك خطورة عدم التوازن الاقليمي سكانياً واقتصادياً وبعض مناطق التركزات السكانية والوظيفية الكبرى بما يمكن ان تصيب البلد بالشلل في حالة تعرضه لمخاطر الحروب والكوارث الطبيعية. وبين المناطق

الفقيرة والمتخلخة سكانياً والتي يمكن ان تكون ذات امكانات كامنة مستقبلية وهذه تكون هدفاً لأطماع القوى الطامعة ودول الجوار.

لقد بقيت حالات عدم التوازن في التوقيع المكاني للمشاريع الاقتصادية وبناها الارتكازية والتركزات السكانية. بمخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والامنية والبيئية، والتفاوت في مستوى الدخول بين الريف والحضر والهجرة من الريف الذي كاد يفقر من سكانه والمدن التي ملئت جوانبها اكواخ الصفيح من اهم دوافع الاخذ باساليب التنمية المكانية

ففي الاقطار المتقدمة، تعمل ممارسات التنمية المكانية على تقليل الفروقات الاجتماعية الاقتصادية بين الاقاليم المتفاوتة، بغية اعطاء دفعة قوية للمناطق الفقيرة وتجنب المناطق المتقدمة من مشاكل ضمن استراتيجية وطنية مكانية شاملة. اما في الاقطار النامية فأن الاسباب في الغالب كانت تهدف الى زيادة معدل النمو القومي الى جانب تقليص التفاوت الاجتماعي الاقتصادي بين الاقاليم من خلال الاخذ بالتنمية المكانية والتخطيط الاقليمي جنباً الى جنب التخطيط القطاعي.

4.6 اهداف التنمية المكانية في الاقطار النامية:

1. تقليل الفوارق بين الاقاليم في توزيع الفعاليات الاقتصادية
2. خلق فرص العمل والتقليل من الهجرة خارج الاقليم
3. تحقيق اهداف التنمية الوطنية في حقيقته ان توزيع الاستثمارات ينبغي ان يكون حسب وامكانات وحاجات الاقليم الذي تفترضه احداث التنمية الوطنية

4. خلق فرص العمل في الاقاليم الطاردة والتقليل من الهجرة خارج الاقليم بتوقيع المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية

5. السيطرة على التجمعات الحضرية التي تعاني من المشاكل المتزايدة المرتبطة بالاكتظاظ السكاني وتخفيف الضغط على الاقاليم المزدحمة والوصول الى تحقيق الموازنة بين السكان والبيئة.[3]

اذ ان اهم مساوئ التوزيع الاقليمي هو انخفاض الكفاية الصناعية نتيجة لعدم كفاية استغلال الموارد الصناعية والتفاوت في مستوى الدخول وظهور المشكلات الاسكانية وعدم كفاية الرافق في مواجهة موجات تيار الهجرة. ان علاج هذه المشكلات غير ممكن الا عن طريق الاخذ بسياسة التنمية الاقليمية وتوفير اكبر قدر من الخدمات الاجتماعية والعامة. فالتنمية الاقليمية لا تقتصر على تحديد المشاريع الصناعية والزراعية في الاقليم فقط بل يشمل ايضاً توفير خدمات البنى التحتية بل هي في بعض الاحيان تسبق الكثير من المشاريع الانمائية ومواكبه له في اقل الحالات

6. التنمية الاقليمية تساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بين اجزاء الدولة الواحدة وهي بهذا تدعم الروابط الاجتماعية الاقتصادية مما يكفل تماسك البنيان السياسي لدولة قوية متماسكة النهوض بالبيئات المحلية صناعياً وزراعياً وادخال مجموعة من الصناعات التي تناسب ووضع الاقليم ورفع مستوى الدخل الفردي الاقليمي وتحسين الوضع الصحي والتعليمي

5.6 استراتيجيات التنمية الاقليمية:

استناداً على المنطلقات النظرية لفرضيات التنمية المكانية والخبرة الميدانية المستنتجة من التجارب العالمية في الهيكلية المكانية واعتماداً على ماجاء به

j. Glasson[4] فأنهبالامكان بلوره عدة اتجاهات اساسية في استراتيجيات التنمية المكانية فأنه يمكن تمييز

1. ستراتيجية نقل الاستثمارات
2. ستراتيجية تهجير الايدي العاملة
3. ستراتيجية اقطاب النمو
4. ستراتيجية الاقليم الخاص

أ- الاقليم الجيوبوليتيكي او الجيوستراتيجي

ب- اقليم اعادة الاسكان

ت- اقليم النماذج التنموية- اقليم المشاريع الزراعية

5. ستراتيجية اقليم التجمعات الصناعية
6. ستراتيجية تنظيم الهيكل المكاني لاقاليم المدن الكبرى والمتروبولي.

1.5.6 استراتيجية نقل الاستثمارات:

تنطلق ابعاد هذه الاستراتيجية من عدد من الفرضيات لعل اهمها

1. ان رأس المال يكون اشد حساسية للتقلبات والاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا يجعله يميل الى الاستثمار في المناطق التي تؤمن له افضل حالات الاستقرار والامان والتي تؤمن له انتاجية حدية اكبر من تلك التي يحصل عليها في بلده الاصلي[5] لذا فأن النشاطات والاستثمارات الاقتصادية تتجه الى حيث تجد الحماية والتمتع بالامان في المدن الكبرى والمدن العواصم وحيث تجد الحماية قرب مراكز السلطة المستقرة والامان بجانبها
2. ان توقيع الاستثمار الاقتصادي خارج المناطق المتطورة الى المناطق قليلة النمو

يجعلها تحصل على مواقع جيدة وبأسعار مناسبة مقارنة بالمواقع التي تحصل عليها في المراكز الحضرية الكبرى التي تعاني ضغطاً على مساحات الارض ومحدداتها وبناها الارتكازية. ان انخفاض اسعار الارض والأجور والخدمات يعني انخفاض كلف الانتاج Cost of Production خارج المناطق المتطورة ومن ثم القدرة على المنافسة

3. ان تطبيق ستراتيجية نقل الاستثمارات فأنها تؤدي الى استغلال الموارد والخصائص الطبيعية، المكانية والسكانية وتحويلها من مناطق مستهلكة الى مناطق منتجة

4. ان هذه الاستراتيجية تؤدي الى خلق التوازن التنموي بين المناطق المتخلفة والمناطق المتطورة. اذ ان الاستفادة العاملة الفائضة تدفع للعمل على تركيز نشاطات اقتصادية جديدة في هذه المناطق وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال لتوظيفها فيها لزيادة جاذبيتها بالنسبة الى النشاطات الاخرى وعلى رأسها الصناعات

5. ان المساعدات الحكومية خصوصاً في الاقطار النامية تؤدي دوراً رئيساً في خلق الظروف الملائمة للاستثمارات من اجل رفع عملية التنمية في المناطق الاقل نمواً

6. تستطيع السلطات زيادة قابلية اموال الاستثمار على الانتقال عن طريق تنسيق ودعم نظام عام للقروض المالية والاشراف على عملية التحويل فضلاً عن ذلك فأن نشر معلومات واحصاءات هامة متعلقة بالاماكن المختلفة تسهل مهمة المنشآت ودراسة امكانية هذه الاماكن. كما تسهم الدراسات المسؤولة بترويج بعض الاماكن عن طريق تقديم مساعدات مالية للمنشآت الجديدة التي تقام عليها(6) يمكن للدولة فرض ضرائب اضافية على المنشآت

القائمة في المناطق المتطورة امام تقديم تسهيلات معاكسة في المناطق الاقل تقدماً

6-5-1-1 الوسائل المستخدمة في استراتيجية نقل الاستثمارات:

مما لا شك ان الدول تختلف فيما بينها بين الاسباب التي اخذتها او تتخذها لتبني استراتيجية نقل الاستثمارات كما تختلف اساليب تطبيقها تبعاً لأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى ذلك فأن دراسة الجدوى الاجتماعية الاقتصادية تمثل بعداً حاكماً في تبني هذه السياسات من هذه الوسائل التي يمكن توظيفها لتحقيق سياسة نقل الاستثمارات هي:

1. السيطرة المباشرة على المواقع الصناعية القائمة ومنع توسع المشاريع الصناعية في المناطق ذات التركزات الوظيفية والسكانية. ان هذه الوسيلة تتطلب وضع حدود لحجوم وانواع ومواقع المؤسسات الصناعية التي يراد تحجيبها وبمعايير رأس المال المستخدم، العمالة، التخصص الصناعية والا كان التدخل في حريه المواقع الصناعية وتوجيهها بيروقراطياً يمكن ان يؤدي الى هبوط الكفاية من حيث تأثيرها على الصناعات الاخرى المعتمدة على انتاجية المؤسسة الصناعية بمفهوم التكتل الصناعي. كما يمكن ان يؤدي الاستخدام اللا عقلاني للتدخل في التوقيع الصناعي الى انخفاض النمو الاقتصادي القومي. خصوصاً اذا كان هذا القطاع الصناعي قطاعاً مموناً SUPPORT SECTOR لبقية القطاعات الاقتصادية

2. تمثل الحوافز الفنية والمالية دوراً مهماً في جذب الصناعة ورؤوس الاموال الى الاقاليم قليلة التطور وهي تتخذ اشكالا عديدة قد تكون بشكل قروض ومنح الى المنشآت التي تقام في المناطق المتخلفة لتغطية نفقاتها وتكاليفها.

اضافة الى الاعانات التي تعطى الى المستثمرين الجدد اعتماداً على مستوى العمالة المتوقع خلقها في هذه المنشآت. وقد تصل الحالة ان تقوم الجهات الحكومية المهتمة بالتنمية المكانية بتهيئة العقارات الصناعية ذات الخدمات الكاملة فضلاً عن المعامل المتطورة لتشجيع الاستثمار في المناطق المتخلفة. ويمكن للمستثمرين في مثل هذه الحالة شراء وايجار مثل هذه العقارات او المعامل بشروط معقولة كما ان مدة الايجار قد تكون في بعض الحالات غير محدودة بمدة معينة[7].

وتشمل هذه التسهيلات توفير القروض بمعدلات فائدة منخفضة ليس فقط على عين المنشآت الصناعية بل على المؤسسات الخدمية وخدمات اقامة البنى الارتكازية المساعدة باعتبار ان اقامة البنى الارتكازية صيانتها وتطويرها هي من عمل السلطة التنفيذية. وتمثل الحوافز المالية ايضاً صفة الاعفاءات الضريبية او تأجيل الضرائب والسماح الضريبي لجزء كبير من الدخل. او قد يعني الضرائب المنخفضة على الملكية وتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص بتوفير الاراضي والمواقع الخالية وتوفير البنى الارتكازية[8] لتنمية الاقليم المراد تنميته. ومع كل هذا ينبغي ان لا يغيب عن البال حقيقة ان رأس المال الجديد المستثمر في الاقاليم المتخلفة يأتي من خارج هذه الاقاليم وربما يولد حتى فائدة محدودة داخل هذه الاقاليم بسبب من تعرض قسماً من مردودات هذا الاستثمار خارج الاقليم ويكون تأثير المضاعف Multablier-Effect منخفض على الاقليم المتخلف

3. يمكن للدولة نفسها ولاسباب جيوستراتيجية او حتى اقتصادية اجتماعية ان تباشر هي نفسها كرائدة في بأقامة مشاريع تنموية في اقاليم مختارة، واقامة بنى ارتكازية لمزيد من التوسعات في المشاريع التي ينتظر ان تنجذب اليها مشاريع

رأس مال الخاص. لقد اثبتت ستراتيجية نقل الاستثمارات جدارتها ونجاحها في تقليل الفروقات الاقليمية في دول طبقتها مثل المملكة المتحدة وفرنسا وكندا والنرويج، وكلها اقطار تعتبر متقدمة بمستوى اداء مؤسساتها التخطيطية والادارية والتنفيذية. فهل يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية في اقطار نامية لا تمتلك نفس المستوى من المؤسسات التخطيطية والادارية والتنفيذية؟ وهل تمتلك المؤسسات في هذه الاقطار النامية ذات الخبرة التي تمتلكها الاقطار المتقدمة في اعداد وتهيئة البيانات والدراسات التطبيقية والحنكة لتقديم النصيحة؟ وان تكون معبراً لتنفيذ استراتيجية نقل الاستثمارات؟ وهل يمكن التضحية بنمو ماهو قائم وعطاء موجود، لمن سوف يمكن ان يكون؟ وهل يمكن التضحية بنمو قطاع منتج او ينمو وعطاء مكان ناجح تتجمع منه AGGLOMERATE ويحقق العائد من اقتصاديات ووفورات التكتل والحجم SCALE ECONOMICS وهي منافع متحققة بسبب التخصص SPECIALIZATION والتركيز CONCENTRATION لاشك ان جزءاً اساسياً من عوامل نجاح استراتيجية نقل الاستثمارات هو ليس في عملية سياسة الترهيب والترغيب Stack and Carot Policy، التي يمكن او كانت العديد من الحكومات في العالم قد اتبعتها، لتحريك الاستثمارات خارج مناطق التركزات الكبرى. بل في طبيعة وكفاءة القنوات التي تقوم بها والاجهزة القائمة بها والبيانات الدقيقة التي يعول عليها، والدراسات الميدانية التطبيقية والخبرة المعتمد عليها، وبالمخططات الاساسية تكاملها وشموليتها وواقعيتها ووضوح الرؤيا والخطط المرحليه الموكله لها.

ان غياب هذه العناصر وتهميشها، يجعل من اهداف التنمية والتهيئة المكانيةروالاقليمية مجرد امال طوباوية غير قابلة للحياة بل تؤدي ايضاً الى ضياع

الجهود والاستثمارات معاً. والى تناقص معدلات نمو القطاعات الممونة والاقاليم الناجحة بل وفي وقوع البلد في شرك المديونية[9]. بسبب توجيه مردودات هذه القطاعات والاقاليم لا الى زيادة معدلات تراكم رأس مالها واستغلالها في تطورها وتوسعها وانما باتجاه سياسات استثمارية غير محسوبة خارج حواضنها الناجحة

6-5- 2 استراتيجية تهجير الايدي العاملة:

تقوم فرضية هذه الستراتيجية على فكرة ان تقليل عرض القوى العاملة في مكان معين سوف يؤدي الى زيادة الناتج الحدي[10]. اي ان المفهوم ينمو باتجاه اقاليم وطنية تتوفر او يمكن ان تتوفر فيها الموازنة بين سوق العرض والطلب على القوى العاملة. عن طريق تأهيل وتشجيع القوى العاملة وتحسين مهاراتهم في الاقاليم الفقيرة للهجرة الى مناطق او اقاليم الطلب خارج الحدود الاقليمية للاقليم الفقير. والاستراتيجية تحاول بهذه الموازنة تشجيع العاطلين عن العمل والفائضين عن سوق العمل في الاقاليم الفقيرة وبالتالي زيادة نسبه العاملين المتبقي منهم في الاقليم الفقير بسبب من تناقص المنافسة التي سببها هجرة جزء من هذه القوى الى خارج الاقليم. وهي من جانب اخر تنظم وتعد وتأهل القوى العاملة والاعداد التي تحتاجها سوق التكتلات الاقتصادية في الاقاليم المتطورة وهنا يتطلب الامر تدخل الدولة للتعويض عن تكلفة الهجرة من جهة، وتقديم العلامات عن التسهيلات المتاحة من جهة اخرى.

اما على المدى البعيد فمن الافضل الاستمرار في تشجيع الهجرة للأفراد العاطلين في المناطق ذات القوى العامله الفائضة، ذلك ان الهجرة تسهم اسهاماً فعالاً في التأثير على التعديلات الاقليمية المرغوبة من خلال دعم برامج التدريب

وتطويرها وفتح المجال امام الجميع ،اذ ان هذه البرامج ذات اثر فعال في تشـجيع الهجرة.[11] وبعبارة اخرى فأن هذه الاستراتيجية تتمثل بتشجيع اكبر عدد ممكـن من العاطلين عن العمل الى الهجـرة مـن الاقـاليم المتخلفـة الى المنـاطق المتطـورة للعمل فيها لغرض التخفيف من حدة البطالة والتقليل من معدلاتها ان تشـجيع القوى العاملة الفائضة عن سوق العمل في المنـاطق او الاقـاليم الفقـيرة، يعتمـد على عامل رئيس، هو انخفاض مستوى المعيشة في مكـان يجعـل منـه مكانـاً غـير اقتصادي بالنسبة لعدد سكانه. ووجود فرص عمـل في اقـاليم اخـرى، يعـني ان احوال المهاجرين ستتحسن وان الاستفادة من مقدرتهم سـوف تـزداد خصوصـاً عندما يكون الفرق بين المكان الجديـد اكـبر مـن تكلفـة الانتقـال المباشـرللعامل والتكاليف غير المادية التي تنطوي عليها الهجرة

1.3.5.6 استراتيجية اقطاب النمو:

تهتم هذه الاستراتيجية بتركز عوامل التنمية في عدد محدد من اقطاب النمو Growth Centers. وعلى الرغم من انه يمكـن تلمـس بعـض جوانـب مفـاهيم اقطاب النمـو في بعـض الاساسـيات المعروفـة في الجغرافيـة والـتي تبحـث عـن الخصائص الوظيفية للمناطق وعلاقاتها المحلية والاقليمية والوطنية والعالمية والتي تبلورت على ايدي مفكرين مثل Ohlin ومن بعده Brocard

2.3.5.6 مساهمات فرانسوا بيرو:

أن الفضـل الكـبير في ظهـور مفهـوم اقطـاب النمـو يرجـع ولا ريـب الى مساهمة الاقتصادي السياسي الفرنسي FransoisPerroux عندما نشـر في 1950 مقالته المشهورة، المجال الاقتصادي، نظرية وتطبيق Economic Space. Theory

and Application. الذي اوضح فيه جوهر منطلقاته واكد فيه مجموعة من الاراء[12]

- وجد بيرو ان النظرية والبحث الاقتصاديين كانا شديدي الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية للاقطار بشكل فردي Individual Counties مؤكد على الطبيعة الغير محلية للمشروع، موضحاً ان يرى او ان يدرس المشروع الاقتصادي مما اطلق عليه المجال أو الحيز الاقتصادي المجردAbstract Economic Space. والذي كان يعنيه بأنه مجال عمل المشروع الاقتصادي وشكل فعاليته ومجال تأثيره دون التقيد بأطار مكاني اقليمي محدد
- ومع ان بيرو ادرك ثلاثة انواع من الاقاليم، المجال المتجانس والمجال المخطط والمجال كميدان او حقل قوى Space as a Field of Forces فان ادراكه للمجال الاخير على أنه يمتد او يتسع الى حد يمتد المشروع الاقتصادي نفوذه
- ادرك بيرو نوعين من القوى التي يمتد بها المشروع الاقتصادي نفوذه

أ- القوى الجاذبة الى المركز Centripetual Force كجذب العمالة والموارد

ب- القوى الطاردة من المركز Centrifugal Forces

وان هذه القوى لم تكن في حقيقة الامر الاقوى اقتصادية معبراً عنها بشكل الفعاليات المنشآت والصناعات في مجال اقتصادها المجرد. مؤكداً على النمو الذي يمكن ان تحدثه الفعالية الجديدة وتطورها ولم يكن يتطرق ابداً على المضامين الجغرافية للنمو الاقتصادي

- لم يتطرق بيرو ابداً للبعد المكاني Spatial Diementsion او المضامين الجغرافية للنمو الاقتصادي الذي يحدث جراء التغيرات الصناعية. وانه كان اكثر اهتماماً بمعدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية

- في بحثه المفهوم ملاحظة على مفهوم اقطاب النمو Note on the Concept of Growth Poles اي بعد خمس سنوات من الخبرة بعد بحثه الاول، قد اقنعه بأن افكاره التي جاء بها في 1950 يمكن ان تتعامل في اطار مضمون مكاني. وان مؤسسه صناعية ذات استخدامات يمكن ان تلعب كبؤر للتنمية الصناعية في مجال مكاني كما تلعبه في مجال مجرد

- لقد ادرك بيرو في 1955[13] ان الاستحداثات Innovation او الصناعات الرائدة ان شئت عامل مهم في ظهور قطاعات متباينة في الاقتصاد. غير انه في هذه المرحلة يضيف مفترضاً بان التنمية الناتجة سوف لا تحدث اينما كان وعلى دفعة واحدة، وانما تحدث في نقاط (اقطاب) متناسبة مع شدة وقوع المتغير المستحدث، ومن ثم تنتشر من خلال القنوات الاقتصادية المختلفة الى قطاعات اخرى. وان اكثر الفعاليات تغيرا تحدث من خلال المؤسسات الاقتصادية الكبرى القادرة على الهيمنة Dominos على وسطها بالفعالية الخاصة لاحجامها وقوتها وطبيعة عملياتها. والتميز بالفاعلية الذي يقصده (بيرو) كما يراه Hermansen[14] هو ان تكون الصناعة الرائدة اكثر عصرية، وتعمل بمستوى فني متقدم في السوق، مع منتجات تتميز بمرونة ودخل عاليين يتيح ان تمارس تأثير على بيئتها من خلال علاقاتها وارتباطاتها الصناعية المتبادلة

- لم يعط بيرو[15] اهتماماً كافياً لمسئلتين رئيسيتين بقيتا اخطر جوانب الضعف التطبيقية في نظريته وكانت محور الانتقادات الى توجه اليها ومثار اهتمام الدراسات المكملة والصياغات المعدلة لها والتي ظهرت فيما بعد على ايدي باحثين مثل ميردال وهيرتشمان وبودفيل وفريدمان وريجارسون واخرين

- المسألة الاولى تتعلق بالبعد المكاني للمؤسسة الصناعية المستحدثة او لقطب

التنمية Development Pole ومدى مطابقته للنطاق الصناعي او اي شكل اخر من اشكال التركيز الجغرافي

• المسألة الثانية تتعلق بالوصلية او الترابط Linkages وحقيقة التأثير الذي تولده الفعاليات المستحدثة بانواعها على خلق التنمية في القطب ومجاله الاقتصادي

- اعتقد بيرو[16] ان المميزات الاساسية للمؤسسات الصناعية الديناميكية المستحدثة هي بفعاليتها المتميزة التي تضمن لها قدرة الهيمنة على وسطها الاقتصادي وذلك بخلق وانماء تراكم لصالح هذا الاستحداث Innovation في النواة Nucler، سرعان ما تتجمع حولها بشكل عنقودي Cluster عن فعاليات ونشاطات اخرى تشكل مركباً صناعياً متكاملا. فقد ظل هناك الكثير من سوء الفهم لما كان يرمي اليه. فكيف يمكن لمؤسسة صناعية بارتباطها الصناعية المتبادلة ان تجد موقعاً لتلعب او تخدم كنواية Nuclurs لما حولها من تشكيله التجمع الصناعي؟ وكيف يمكن ان تصبح قطباً للنمو بمجرد ان تصبح الصناعات المحفزة الرائدة تشكيلا يكون بحجم يسمح لها بفرض نفوذ معين على بيئتها الصناعية؟ سيما وان رؤية بيرو لاقطابها لا تزيد عن كونها مجرد علاقات وظيفية تتماثل مع القطاع الممون للأقتصاد، حيث تبدو سطوة قطب النمو من خلال الروابط linkage المتبادلة بين القطاعات الصناعية دون النظر الى اطار موقعها الجغرافي ليس ذاك فحسب فأن هذه التوصيلات او الروابط التي تتواصل من خلالها المؤثرات المباشرة وغير المباشرة بين المؤسسات الصناعية ببعضها وبين بقية الشرائح الاقتصادية للمجتمع في الوسط الاقليمي، فأنها جاءت متضمنة وعرضية ايضاً بدون الخوض في تفاصيلها وانواعها ودور كل منها في احداث التنمية خصوصاًمنها تلك الجوانب

المتعلقة بتوفير العمالة ورأس المال الاجتماعي وهي المتغيرات التي تدخل ضمن مفهوم الترابطات الجانبية

- فهم بيرو ان التأثير الاقليمي للمشروع الاقتصادي هو على نوعين الاول منها عبر جميع قنوات الاتصالات العامة بحكم اهتمام جمهور الناس واتصالهم به لذا فهم بيرو في انتشاره لموجات متلاحقة من امواج متحدة المركز. اما النوع الثاني وهو ال Consume Innovation فهو لايهم جمهور الناس غير انه وثيق الصلة بالمنتجين والموزعين ووكلاء الخدمات والمتخصصين ولذا فأن نمو الانتشار المكاني لهذا النوع يبدو بشكل اشعاعات او انصاف اقطار دوائر من ترابطات متباينة الاطوال تربط المركز بالمستلمين المتخصصين

2.3.5.6 مساهمات ميردال وهيرشمان:

في اواخر الخمسينات حاول كل من ميردال G.Myrdal وهيرشمان A.Hirscman كل على حدة، صياغة اسس نظرية لاشكال ومديات التأثير الجغرافي للنمو، على اعتبار ان عملية التنمية الاقتصادية هي اساساً عملية غير متوازنة تتزايد من خلال سلسلة من العلاقات المكانية والاقتصادية لصالح احد الاطراف. وبمعنى اخر فأن مجرد الزيادة الكمية لاتجعل من اي تجمع جغرافي للفعاليات مركزاً للتطور او قطباً للتنمية[17] وان قوى السوق تزيد من التباين المكاني اكثر مما تقلله وبعبارة اخرى فأن مفهوم اقطاب النمو قد تطور وصيغ بمنظور جديد يتضمن البعد المكاني وليس البعد او المجال الاقتصادي المجرد على يد ميردال وهيرشمان

- اوضح ميردال جوهر فكرته عن النمو غير المتوازن التي اطلق عليها مسببات التراكم Circular and CoumulativeCoustions ان النمو يعمل بطريقة

تجعل من القوة الجاذبة اكثر من القوة الطاردة. فـالمؤثرات المنتشـرة هـي الـتي تقلل من الفوارق بين الاقليم المتطور وبين الاقليم المتأثر الاقل تطوراً، حيـث تؤدي زيادة انتاجيه القطاعات الاقتصادية والعمالة في المركز المتطور الى خلـق طلب متزايد من المواد الخام والزراعية في الاقليم الاقل تطوراً. وبحسـب رأي ميردال فأن هذه العملية سوف تؤدي الى احداث تراكم لصالح هـذه المنـاطق وتؤدي بالتالي الى تقليص درجة التباين بين الاقليم المتطور والمناطق المتأثرة به

- امـا هيرشمـان فأنـه اكـد علـى كـل مـن ضـرورة الاسـتثمار داخـل القطـب والاستفادة من البنى الارتكازية لدفع مزيد من الاسـتثمارات الـتي يمكـن ان تؤدي زيادة الطلب على المنتجات الاقليمية من خلال شبكة متقنة من طـرق النقل.[18]

ان الفضل الكبير لدفع مفهوم اقطاب النمو باتجاهات النظرية المكانيـة، يعـود الى اسهامات الفرنسي J.R.Boudeville الـذي اكـد علـى الصـفه الاقليميـة للمجال الاقتصادي وحيث اوضح جوهر تصوره لاقطـاب النمـو الاقليميـة على انها مجموعة من الصناعات المتسعة الواقعة في المنطقة الحضـرية وتأكيـده على تنمية اكثـر للفعاليـات الاقتصـادية خـلال نطـاق نفوذهـا الاقليمـي[19] وبمعنى اخر فأن اقطاب النمو عند بودفيل قد تطـورت لتبـدو بشـكل مراكـز حضرية او تراكم فعاليات مكاني وليس مجرد مركب من القطاعـات، فقطـب النمو عنده تجمع جغرافي مـن الفعاليـات اكثـر مـن كونـه نظامـاً مركبـاً مـن القطاعات مختلفة عن النسيج والاطار الوطني.[20] هذا التجمع من الفعاليـات يبدو في رأيه بالمحصـلة النهائيـة علـى انـه مراكـز حضـرية تمتلـك مركبـاً مـن الصـناعات المحفـزة Appear As Towns Possessing a Complex of Propulsive Industries.

- لقد كانت اضافات Boudeville في ربط البعد القطاعي والوظيفي -Sectoral functional Diemension بالبعد المكاني Spatial Diemension قد اقنعت الكثير من المهتمين بالتنمية المكانية والتخطيط الاقليمي بتبني فرضيات اقطاب النمو والاتجاه بها باتجاهات تطبيقية فما دامت الاقطاب يمكن ان توجد في مجال جغرافي فأنه بأمكانها تحرك عجلة التنميةفي اقاليمها المستقطبة من خلال مواقعها الوظيفية والمكانية. كما يمكنها ان تحفز التنمية في المناطق المحيطة بها.[21]

4.5.6 استراتيجية الاقليم الخاص (المخطط):

وتتمثل بالانواع التالية:

أ- الاقليم الجيوبولوتيكي او الجيوستراتيجي

ب- اقليم اعادة الاسكان: 1- الكوارث الطبيعية 2- المسببات البشرية.

ج- اقليم النموذج التنموي: 1- اقاليم المشاريع الزراعية 2- اقاليم المشاريع الصناعية.

1.4.5.6 الاقليم الجيوبوليتيكي او الجيوستراتيجي:

وهي مناطق تتميز بقيمتها الموقعية، او خلخلة سكانية، في مناطق حدودية على الغالب يراد منها خلق تواجد او ثقل سكاني. او مشروع مكاني له ابعاد جيوستراتيجية سياسية له علاقة بتطلعات الدولة الجيوبوليتيكية. ولايشترط ان تكون لاقاليم المشاريع الموقعية هذه ابعاداً اقتصادية مجردة دائماً. فالدولة في الغالب تنحو نحو البديل Alterative- الاستراتيجي في تحقيق اكثر من عامل في المفاضلة في اختيار موقع المشروع. فالأهتمام بمنطقة البصرة او Maritime

Region لم يكن يقتصر على انها او انه المنفذ الوحيد والضيق جدا للعراق على الخليج وانه يجاور مكانيا ايران والكويت والسعودية اضافة الى الخليج العربي. وان الأجزاء الجنوبية منه على الاقل تتميز بخلخلة سكانية واضحة لاتتناسب مع تطلعات العراق الجيوبوليتيكية في الخليج. وبما تمتلكه المنطقة من ثروه نفطية هائلة بما تعنيه من احتمالات وامكانيات واعدة لمشاريع البتركيمياويات وصناعاتها وما يهيئه النقل البحري من اقامة مشاريع الحديد والصلب ومايضمنه موقعها في ظهيرة واسعة وطنية واحتمالات واعدة عالمياً. لقد تضافرت جميع هذه المؤشرات وغيرها نحو محافظة البصرة لتوجه الاستثمارات الحكومية، قبل حرب الثمان سنوات مع ايران ولتحصل على 17.27٪ من مخصصات التنمية المصروفه في 1976، مقتربه في محافظة بغداد التي لم تعد تزد على 17.77٪ في نفس تلك السنة. هذا بينما تفوقت المصروفات على القطاع الصناعي لتتجاوز 23.7٪ من جملة استثمارات الخطة ولتتفوق حتى على محافظة بغداد التي لم تكن تمثل غير 8.02٪ من مجموع استثمارات الخطة. لقد ذهبت معظم مخصصات محافظة البصرة لتنمية النطاق الصناعي حول قناة شط البصرة الذي ضم منشآت الصناعات البتروكيمياوية بكلفة 345 مليون دينار (باسعار 976) ومعمل الصلب والحديد بكلفة 195 مليون منطقة الصحراء بين خور الزبير والشعيبة وشهد محور النمو التقليدي عند شط العرب تطوراً في مشاريع محطة الطاقة الكهربائية الحراريةفي وتطور في مشاريع الأسمدة وتلك القائمة في مدينة البصرة.

لقد اتسمت محافظة البصرة في عدد وحجم مستوطناتها خصوصا في منطقة خور الزبير والفاو كما ازدادت كثافتة سكانها. فبينما كانت كثافة السكان في كل من اقضية الفاو والزبير (45.16) نسمة للكيلو المتر المربع الواحد في سنة 1965 غدت الكثافة 34، 95 في1977. وبينما كان معدل النمو السنوي لمدة 1965،

1977 يمثل 16، 6٪ في الزبير والفاو كان المعدل هو 0، 30 على المستوى الوطني.[22]

وكانت خامات الفوسفات وراء اجتذاب صناعات تتعلق بموارد الثروة المعدنية لخلق مناطق ومجمعات صناعية مسكونة في غربي العراق لاسباب تتعلق بفكر وبفلسفة الدولة، بخلق اواصر علاقات اقتصادية وسكانية مع الاقطار العربية سوريا والاردن. وحيث مثلت مشاريع اسكان البدو الرحل في وادي حوران وجهاً اخر من سياسة الدولة بهذا الاتجاه وحيث تضاعفت المخصصات لمحافظة الانبار في 1980 حوالي (21) مرة بحجم المخصصات التي كانت عليها في 1976 وارتفع معدل النمو السنوي لنفس الفترة الزمنية من 2.95٪ الى 3.20٪.[23]

كما اعطي اهتمام خاص لتطوير المنطقة الشمالية من العراق. فقد ارتفعت مخصصات الاقليم من الاستثمارات من 3.1٪ من 1976 الى 12.1٪ من الاستثمارات الوطنية من 1979، ذهب معظمها لتطوير البنى الارتكازية وان 54٪ من هذه الاستثمارات ذهبت لتطوير النقل والابنية وقطاعات الخدمات وارتفع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في الاقليم من (12) منشأة في 1969 الى (76) في 1977 هذا الى جانب تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية الكبيرة مثل (مشروع شيماموك الزراعي) و(مشروع شهرزور الزراعي) و(مشروع رانية الزراعي). ان ذهاب النسبة الاكبر من الاستثمارات في هذا الاقليم الى قطاع الخدمات والنقل بشكل خاص يعكس رؤية الدولة لهذا الاقليم الذي عاش سنوات طويلة من القتال والحاجة الى ربط اجزاء هذا الاقليم ببعض بل بربط اجزاء هذا الاقليم وبقوة باجزاء الوطن الاخرى اضافة الى تسهيل حركة النقل

لمختلف الاغراض. كما افردت الدولة اهتماماً للمناطق المتخلخلة سكانياً مع الحدود الشرقية

لم يكن العراق لوحده هو الذي يهتم بهذه الجوانب الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية بل ان هذه الاهتمامات ربما تتساوى مع الاهداف الاجتماعية الاقتصادية للتنمية المكانية الاقليمية الشاملة بل ربما تأخذ الاولوية عليها في التنفيذ[24]

يظهرذلك في ميل السلطات الامريكية والعسكرية منها بالذات في ان تكون رائدة في نقل الكثير من المؤسسات الصناعية والاستراتيجية على وجه الخصوص وتشجيع انتقال الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية من المناطق الصناعية المكتظة بالسكان في الاقسام الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة (في الميكابولس Megapolic ومنطقة جنوب البحيرات العظمى) او منطقة القلب الاقتصادي الامريكي الى المناطق شبه الجافة في الجنوب الغربي الامريكي. او محاولة تشجيع توزيع الصناعة بعيداً عن مناطق التركزات الكبرى في منطقة القلب الاقتصادي الامريكي، لتفادي ضربة مدمرة قد تصيب الاقتصاد الامريكي بالشلل.

كما كان تخوف فرنسا من ضربة مفاجئة وسريعة من قبل جارتها المانيا وراء توقيع صناعة الطائرات العسكرية الى المناطق الجنوبية الغربية في منطقة اللاندز landes الفقيرة والقليلة السكان، متعللة بوجود خامات البوكسايت (خام الالمنيوم) لصناعة الطائرات.

كما تقوم الحكومات بتشجيع وخلق ظروف الاستيطان عند مناطق الحدود المتنازع عليها والمتخلخلة سكانياً كما في حالة الحدود بين الارجنتين وتشيلي. وغيرها من مناطق النزاع الحدودي حيث تحاول كل دولة من تثبيت حقوقها

بخلق وقائع سكانية على الارض من خلال مشاريع تنموية وبنى ارتكازية من اجل جذب المزيد من المستوطنين ورعايتها بشكل اقاليم خاصة خاضعة وبنسب عالية من التخطيط سواء المستوى المساحي والتصميمي او ربطها وعلاقتهما ببقية اجزاء البلاد.

2.4.5.6 اقليم اعادة الاسكان او الاستيطان:

مناطق محددة المساحة، تضم مستقرة او اكثر، مخططة او عشوائية، قامت او تقام لاستيعاب او ايواء اعداد من النازحين الذين تعرضت مناطقهم الى كوارث طبيعية كالبراكين او الزلازل او التسونامي، او بسبب عوامل بشرية اضطرتهم للنزوح مثل انغمار مناطقهم بمياه خزانات مشاريع الري او لاسباب سياسية وعمليات عسكرية. والمستقرات او المخيمات (كما يطلق عليها في بعض الاحيان) غالباً ما تقع بظل مدينة قائمة او عند حافاتها الحضرية او قريباً منها. وتمثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة او في سوريا او لبنان او الاردن، نموذجاً لتوزيع المخيمات الفلسطينية[25] كما تمثل مناطق بلدروز وبعقوبة[26] والمقدادية والكوت والحافات الشرقية من مدينة بغداد[27] نماذج لاستيطان النازحين من المناطق الحدودية الشرقية في العراق في احيان اخرى تقوم الدولة بانشاء مستقرات بديلة لاعادة استيطان السكان قريبا من مناطقهم التي هجروا منها كما في اعادة اسكان منطقة سد وخزان حديثة [28] واعادة اسكان سد الموصل او اعادة اسكان سد حمرين في العراق او الحالات المشابه خارج العراق في سوريا او مصر وغيرها من المناطق التي كانت اهلة بالسكان وغمرتها مياه خزانات مشاريع الري والمناطق هذه محددة مساحياً وخاضعة للتخطيط من حيث توزيع مناطق المستقرات والتصاميم أو المخططات الاساسية Master Plans والبنى الارتكازية والارتباطات الحضرية والاقليمية.

ان اي خلل في هذه المتطلبات خصوصاً الوظائف الاساسية والعلاقات الاقليمية يعني الموت السريري لمستقرات هذه الاقاليم وللاقليم نفسه.

1.6.6 اقاليم النماذج التنموية:

يمكن تمييز نوعين اساسين من هذا النوع من الاقاليم. الاولى، وهي تكاد ان تكون مختبرات حقلية، ان لم تكن هي مختبرات حقلية لتطبيق وسائل وادوات علمية غير تقليدية، على مستوى اختيار المحاصيل او اختيار او تطوير او تهجين البذور والفسائل والاصول المرغوبة او اختيار انواع الترب والاسمدة او استخدام انظمة الدورات الزراعية وطرق الري وجني المحصول. المزارع النموذجية التجريبية تهدف الى احداث تنمية زراعية تحسب من خلال العمل على احداث زيادة كمية ونوعية في خصائص المحصول او الانتاج الحيواني. وهي غالباً ما تمارس التطبيق من قبل جهات حكومية او شبه حكومية ذات علاقة بالزراعة او الثروة الحيوانية، وهي تهدف الى تعميم النتائج الناجحة لهذه التجارب في اقاليم اوسع تشابه في خصائصها مع النموذج هذا النوع من الاقاليم التجريبية الصغيرة Empirical Region Micro Field بالنوع الجديد فقد وجدت مثل هذه الوحدات التجريبية في مشاريع زراعية مختلفة في مختلف اقطار العالم واستخدمت في العراق في مناطق عديدة مثل المقاطعات الزراعية التجريبية في ابي غريب والزعفرانية والحويجة ونينوى والبصرة[29] كلها مشاريع كانت تهدف الى ادخال محاصيل واصناف زراعية لتطويرها وتهجنها ونشر زراعتها في مناطق اخرى من القطر

اما النوع الثاني من هذه الاقاليم فهو يهدف الى احداث نموذج لا ينحو باتجاه خلق تنمية زراعية فحسب بل ينمو باتجاه تنمية ريفية متكاملة لذا فأن

هدفها لا يقتصر على ما تقوم به المزارع التجريبية بل العمل على تطوير مفهوم ان الانسان هدف ووسيلة التنمية ايضاً ومن هنا فأن اعداد وتدريب العاملين في هذا المشروع وتخطيط توزيع مستويات البنى الارتكازية كالتعليم والصحة والنقل ومراكز الاستيطان واستعمالات الارض والعلاقات الاقليمية، تخطيط اسلوب الانتاج Mod of Production وتسويق الانتاج وتحقيق الارباح، وعموماً فهي اوسع مساحة بكثير من المزارع التجريبية هناك شبه بين آليه عمل هذا النوع من الاقاليم وآليه عمل وتنظيم المزارع التجارية Plantation فالاقاليم النموذجية او مشاريع الاقاليم النموذجية التي نحن بصددها، فهي غرس وطني تنمو ان تكون تجارب تنموية، قد تتوسع او قد تنقل تجاربها للاستفادة والاقتباس من مضامينها واساليبها في ارجاء من الحيز الوطني او الاقليمي. اما المزارع التجارية فهي غرس استغلالي لشركات اجنبية تهدف الى تحقيق اكبر قدر من الارباح للشركات الاجنبية.

ويمثل مشروع الدجيلة الزراعي والصويرة والزبيديه ومشروع المسيب الكبير، اشكالا مختلفة لمشاريع زراعية تجريبية كبيرة لمحاوله اجهزة الدولة الفنيه ان تكون نماذج متقدمة لتنمية زراعية في العراق، غير انها جوبهت بتحديات ونواقص فنية وادارية ومالية، جعلت من هذه المشاريع غير قابلة ان تحقق اهدافها التي اقيمت من اجلها وتمثل مشاريع Kawaw Self Help Schem في تنزانيا التي اعتمدت على المتطوعين ومشروع Rural Commission Scheme ومشروع New Village Schem in Ruvma. نماذج للتنمية الريفية في تنزانيا، وتبني مشروع قرى الاوجاما Ugama Villages. والذي وأن كان تعتريه الكثير من المشاكل التنظيمية فأنه قد نجح فيما يجعل من بعض القرى مستقرات عملت كأماكن مركزية Central Places ومراكز خدمات كبيرة مثل Matama

وChawino ويمثل مشروع Bomend-Cross River-Calabar Area مشروع MokwaSchem في النطاق الاوسط من نايجيريا نماذج لهذا النوع من الاقاليم النموذج او القدوة ان صح التعبير. كما تمثل بمشاريع تنمية مناطق Kohkiluyeh و Girof و Dast and Dorgan وKhuzestan وAzarbijan ومشروع سهل Gazvine نماذج حاولت الجهات التخطيطية الايرانية تنميتها منذ الستينات[30]

2.6.6 أقاليم المجمعات الصناعيه

وفيها تكون لعناصر وعوامل الانتاج المعروفة. المادة الخام، المواد المحركة او الوقود، القوى العاملة، رأس المال، النقل، التنظيم واقتصاديات التكتل. هي التي تحدد توقيع التجمعات الكبرى للمشاريع الصناعية. ومع ان بعض هذه المشاريع يأخذ طابعاً جيوستراتيجيا وجيوبولتيكيا مثل اقليم منطقة البصرة. فأن مواقع اخرى مثل التجمع الصناعي في منطقة بيجي الذي يقوم اساساً على عقدة انابيب النفط في المنطقة وموقعها الوسطي بين بغداد والموصل وارتباطها الجديد بطرق سكك حديد وطرق سيارات بين بغداد والموصل وكركوك وحديثة والحماية العسكرية التي يمكن ان توفرها مرتفعات حمرين مكحول والاثار الناجمة عن حرب الثمان سنوات وتوقف عمل منطقة البصرة الصناعية في خور الزبير وشط البصرة وكل المنشآت الصناعية في الاقليم البحري، كانت وراء الاهتمام بهذا الاقليم بمصافيه ومحطات الطاقة والصناعات المرتبطة بها. ان الديناميكية التي عمل بها مجمع بيجي وابتعاد موقعه النسبي، عن مناطق العمليات والاحداث العسكرية التي مر بها العراق هي التي اعطت لهذا الاقليم الصناعي قيمته كأحد مناطق التجمعات الصناعية في العراق.

ومثلت منطقة الاسكندرية شكلا اخر لهذا النوع من الاقاليم. وصورة من

صور التحايل الذي تمارسه مؤسسات الدولة مع نفسها. ومع صدور مايمنع اشكال استثمار الدولة في مؤسسات صناعية داخل محافظة بغداد اختارت نفس الجهات منطقة الاسكندرية في محافظة بابل عند خط الحدود تماماً مع محافظة بغداد، لتوقيع واقامة مجمع الاسكندرية للصناعات الميكانيكية تزامناً مع توسع قدرات محطة المسيب الحرارية الكهربائية المجاورة لها وامتداد خط او نطاق الصناعات العسكرية داخل محافظة بغداد نفسها، والمستثنى طبعاً من شروط توسع واقامة المؤسسات الصناعية

ولاشك فأن هذه الاسباب وقرب مجمع الاسكندريه من بغداد، وارتباطه معها بشبكة من خطوط النقل فهو يقع على الطريق الرئيسي رقم (8) باتجاه الحلة والطريق رقم (6) باتجاه كربلاء وقرب خط النقل السريع بين الحدود الاردنية والحدود السورية وموانئ العراق في البصرة والخليج كما يخترق الاقليم الخط العريض للسكك الحديد ان هذا الموقع لم يضعه ضمن دائرة الخطر المباشر للعمليات العسكرية وسهل له الحصول على الايدي العاملة الماهرة وخدمات الكثير من البنى الارتكازية فيها وعن طريق التسوق والتسويق غداً هذا الاقليم واحداً من اهم المجمعات.

هوامش الفصل السادس

التنمية المكانية والهيكلية المكانية

1. E. Hoover An Introduction to Regional Economiu, Newyork 1971 p 270

2. كامل كاظم بشير الكناني. الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية بغداد 2005ص ص278-579.

3. طه جعفر سعيد، التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية للقطاع المختلط، رساله ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والأقليمي. جامعة بغداد 1989.ص8

4..J. Glasson an Introduction to Regional Planning.London. 1978

5. طه جعفر سعيد- ومصدر سابق ص5.

6. ابو بكر متولي، التخطيط القومي والأقليمي والعلمي، مركز البحوث الأدارية المنظمة العربية للعلوم الأدارية 1974 ص28.

7. جلال محمد علي احمد، التنمية الأقتصادية ظمن النظرية والستراتيجية، بغداد 1978 ص56.

8. H. Richardson Regional Economies- Location Theory, UnbanStructure and Regional Change. Newyork 1969

9. فلاح جمال معروف العزاوي. التخطيط المضاد واستراتيجية الحفاظ على هوه التخلف مؤتمر جامعة ذي قار 2012.

10. H.Richordson, Op, cit pp 392-393

11. طه جعفر سعيد مصدر سابق ص20.

12. فلاح جمال العـزاوي، تحليـل لتطـور مفهـوم اقطـاب النمـو. دراسـة نقديـة لمنطلقاتها النظرية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد21 1987.

13. نفس المصدر ص256

14. T.Hermonson Spatial Organization and Economic Development, Cited by M. Darko, Growth Contres. with Special Referena to Devebping Countries. A Critique. the Jornal of Tropical Geography Vole 44.1977

15. فلاح جمال معروف العزاوي، تحليل لتطـور مفهـوم اقطـاب النمـو. مصـدر سابق ص249

16. نفس المصدر ص250

17. M.Mosely Growth Centres in Spatial Planning. Oxford. 1974

18. P4a.Hilschman ; The Strategy of Economic Development. New Haven1950

19. j. Boudeville ; Problems of Regimal Economice Planning Edinburgh 1966

20. فلاح جمال معروف العزاوي. تحليل لتطـور مفهـوم اقطـاب النمـو، مصـدر سابق ص25

21. نفس المصدر من ص246–254

22. F.J.Maroof.Metropolitan Dominance and Regional Planning Case of Baghdad (Unpublished) p.h.d thesis. keel University. England u.k.1982 p 207

23. I bid p 208

24. I bid p 204

25. سعدي محمد صالح السعدي. توزيع المتجمعات الفلسطينية في لبنان. رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب جامعة بغداد 1973

26. مسلم كاظم حميد. الامتدادات الحضرية للمدن الكبرى في محافظة ديالى، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كية التربية، ابن رشد. جامعة بغداد 2005

27. سلام فاضل علي: الاثار البيئية للانشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد. جامعة بغداد 2008

28. الجمهورية العراقية. وزارة الري، اشراف وزارة التخطيط. التقرير النهائي- تخطيط اقليم اعالي الفرات واعاده اسكان اهالي خزان حديثة الانبار. بغداد 1971.

29. F. J. Maroof, Op, Cit p.218

30. I bid p 211-270

الفصل السابع
استراتيجيات تنظيم المخطَطَين الأساسي والهيكلي للأقاليم الحضريه

الفصل السابع

استراتيجيات تنظيم المخطَطَين الأساسي والهيكلي للأقاليم الحضريه

7-1 مدخل.

7-2 النظام الحضري عند المناطق المتروبولية.

7-3 مفهوم النظام الحضري.

7-4 نظريات تخطيط المدن واستعمالات الأرض الصناعية.

7-4-1 نظريات تخطيط المدن.

7-4-2 نظريات التركيب الداخلي.

7-5 استعمالات الأرض خارج المدن.

7-6 سياسه الاحزمة الخضراء حول المدن.

7-7 استراتيجية المدن الجديدة.

7-6-1 مبررات تعني اقامة المدن الجديدة.

7-7-3-1 المدن الجديدة في اقطار الراسمالية.

7-7-3-2 التجرية البريطانية في أنشاء المدن الجديدة.

7-7-4-1 المدن الجديدة في الاقطار الاشتراكية سابقاً.

7-7-4-2 التجرية السوفييتية في روسيا.

7-7-5 التجرية العراقية.

الفصل السابع

استراتيجيات تنظيم المخطَطَين الأساسي والهيكلي للأقاليم الحضريه

7-1 مدخل:

شهد القرن الماضي تزايدا مضطردا في اعداد واحجام المدن المليونية الكبرى large Great cities والمدن المتروبولية ظهور ظاهرة مدن الماموث الميكابولس MEGA POLICE. ان السبب الرئيسي لزيادة التحضر Uibanization. وهو انعكاسات الثورة الصناعية وما تلاها من انعكاسات على كل من الريف والحضر، واستغناء الريف عن الكثير من قواة العاملة، بسبب المكننة، مع زيادة في انتاجية الوحدة المساحية وزيادة الانتاج من ناحية اخرى. مما كفل باعالة اعداد، هائلة وكبيرة من سكان المدن المتزايدة حجما ومساحة. من جانب اخر فان اتجاة المشاريع الصناعية الكبرى الى المدن او اطراف المدن او حافاتها، ضواحيها وتوابعها بسبب من توفر اقتصاديات التكتل Agglomeration Economies ادى الى ارتباك النظام الحضري Urban system في هذة المناطق. وافرز مشاكل عديدة من كفاءة الانتاج مسببة الاقتصاديات Diseconomic الناتج التركز الوظيفي والسكاني.

7-2- النظام الحضري عند المناطق المتروبولية:

لاشك بان اتجاة المشاريع الصناعية وحتى منها المشاريع الوظيفية والخدمية باتجاة المدن والمدن المتربولية الكبرى ذات التركزات السكانية والوظيفية الكبيرة

كـان بالاصـل بسـبب مـن اقتصـاديات التكتـل Agglomeralion Economics واقتصــاديات التحضــر Urban Economics،المتمثلــة بتــوفر فــرص العمــل والاسواق الكبيرة وتوفر الخدمات الاجتماعية والبنـى الارتكازيـة والتسـهيلات المالية ومراكز البحوث والتسهيلات التجارية[1]. يضاف الى ذلك كما في كثير من الدول النامية، والعراق واحدا منها، فان مثل هذة الحوافز لاتوجد بوضوح كمـا توجد في المدن العواصم، وكما انهم أي اصحاب المشـاريع قـد يجـدون الامـان اكثر في ظهرانية المدن وربما بنفس قوى الاستقطاب او من ضمنها الـذي تمارسـة المدن العواصم، في استقطاب المشاريع الاقتصادية الصناعية.

ولا يقتصر تركز كثافة السكان وارتفاعها عند او قرب المدن المتروبوليـة في الاقطار النامية بل توجد بوضوح حتى في الاقطار المتقدمة حيث وجـد ان ظهـير بعض المدن تحتوي على اكثر من 100صناعية علـى بعـد 15-30كـم منهـا. وفي بعض الحالات كما هي الحالة في مدينة شيكاغو، تحتوي منطقتها الحضـرية علـى حوالي 170 مركزا من المدن الصغرى او البلديات والضواحي[2] وهـي بلاشـك ضمن المنظومة الحضـرية لشـيكاغو Chicago Urban System غـير ان الكثافـة تعود لتنمو بارتفاع مرة اخرى باتجاة مدينة متروبولية اخرى. هذة الحقيقة كانـت هي التي دفعت والتر ايزارد w.lsard. الى الاختلات مع النظام الهيراركي التراتبي للمدن الذي قدمة كل من كريستالر ولوش كل على حدة حيث[3]. راى ايـزارد بان نمط الكثافة يتناسب طرديا مع حجم المكان المركزي. فكلما زاد حجم المركز كلما زادت كثافة المراكز المستقرات والمراكز الحضرية حولة. وبـرأي ايـزارد فـأن مدى البضائع والخدمات التي تقدمها مراكز الخـدمات حـول المدينـة المتروبوليـة يصبح اقصر او اقل بالمقارنة مع البضائع والخدمات التي تقدمها مراكز الخـدمات البعيدة عن المركز المتروبولي[4].

ان استمرار هجرة رؤس الاموال والاستثمارات والعمالة الى المركز المتروبولي سوف يؤدي حتما وبعد مرحلة زمنية الى ظهور اللاقتصاديات Diseconomics في المدن العواصم والمتمثلة بارتفاع سعر الارض والخدمات والسكان والتلوث[5]

ومن هنا يمكن تصور التضاد القائم بين المتروبولية والصناعة. ففي الوقت الذي تسعى سلطات المدينة الى ان تكون استعمالات العاصمة المتروبولية نظيفة، فان الصناعة كانت وما زالت السبب الرئيسي في ظهور:

1- ارتفاع ايجار وقيمة الارض بسبب الندرة وخاصة لتلك المخصصة ملابينية العامة والمنشات الصناعية.

2- ازدحام وتعقد النقل وصعوبتها بين مناطق واحياء المدينة وطول وقت الرحلة ومايترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف النقل.

3- تغاقم مشكلة تلوث البيئة في المدينة بدخان المصانع ووسائل النقل والضجيج ومشاكل تصريف النفايات والاوساخ.

4- ارتفاع معدلات الفائدة والصعود اللولبي في كلف التشغيل للصناعات القائمة في المدن.

ا- ارتفاع الاجور النقدية.

ب- ازدياد في كلف المواد المنتجة تحت ظروف الفوائد المتناقصة Diminishing Returs.

5- ارتفاع تكاليف اقامة وصيانة الخدمات البلدية من طرق مثل الماصلات والمشاريع الماء والكهرباء وكذلك التكاليف الحالية للخدمات العامة الصحية منها والتعليمية.

6- مساوى اقتصادية اخرى ذات طابع اجتماعي تتمثل في فقدان بعض العادات التقاليد وانصهارها في مسارات التحضر السريع ومنها العلاقات الاجتماعية والانسانية بين افراد المدينة[6].

7- ومن هنا فأنة الى اي مدى يمكن السماح للمدينة للنمو والتوسع؟ والمشكلة هي المدن الكبرى المتروبولية Great Metropolitan cities التي توسعت وابتلعت المستقرات، الضواحي والتوابع ولم تزل ماضية في ابتلاعها للمزيد، مسببة تراعي النطاقات الزراعية والنباتية وتلوثا بيئيا وارتفاعا في سعر الارض وكلف الانتاج...

والسؤال هو كيف ان يكون هذا السماح؟ هل هو المنع القسري؟ ام المنع الرضائي؟ وبمعنى اخر، ان تقتنع المؤسسات الصناعة داخل المدينة بالتقيد من التوسع مقابل اعطائها فرص وتسهيلات مماثلة او افضل داخل الاقليم المتروبولي خارج حدود المدينة الرئيسية. فكيف السبيل الى التنظيم وتنظيم استعمالات الارض داخل المدينة Master- Plan او خارجها Structure Plan اخدين بنظر الاعتبار ادامة الزخم الذي توفرة اقتصاديات التكتل وشبكة الطريق للمشاريع الصناعية مع الاحتفاظ بكلف اقتصادية يوفرها تخطيط الضواحي والتواسع الحضري كجزء من المنظومة System الحضرية للمدينة المتروبولية، وفق تخطيط منهجي قائم على تحقيق التوافق والموازنة بين البعدي المحلي (داخل المدينة) والمتروبولي (خارج حدود المنطقة المبينة Buildup Area او المنطقة البلدية Muncipal Boundries

3-7 مفهوم النظام الحضري:

ان مفهوم النظام الحضري Urban System يعتمد معالجة البيئة الحضرية

وتخطيطها كوحدة ترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها ومعالجة النظام كوحدة ينبع من كونة عبارة عن بنية هيكلية Strueture تتكون من عناصرElements وروابط links وتشكل الروابط شبكة العلاقات التي تشكل وحدة النظام.

وبما انة يمكن تجميع العناصر المتشابة في النظام في مكونات متمايزة عن بعضها فاذ هذة المكونات يمكن تشكل انظمة فرعية Sub-System ويشكل مجموع هذة الانظمة الفرعية النظام الرئيسي. في هذا المنطق فان النظام الحضري يعني جميع المكونات الحضرية Urban Compoment وعناصرها والروابط التي تدمج هذة العناصر والمكونات في وحدة واحدة تشكلة في النهاية مايطلق عليه بنظام البيئة الحضرية. System of Urban Envirnment

4-7 نظريات تخطيط المدن واستعمالات الارض الصناعية:

1.4.7 نظريات تخطيط المدن:

لقد كانت المدينة ولاتزال موضع اهتمام علماء التخطيط. فلقد ظهرت عدة افكار تحولت الى نظريات كلها تهتم بالمدينة ودراسة التركيب الداخلي لها. ومن بين هذة النظريات نظرية الباحث سورياماتا Sorya matta صاحب فكرة المدينة الممتدة الذي رفض فكرة الشكل المركزي للمدينة.

وكذلك ظهرت فكرة المدن الحدائقية في عام 1898 لأيزاد هورد في لندن وكانت هذة الفكرة ردا على ما لمسة هذا الباحث من قبح المدن الصناعية وازدحامها ونموها غير منتظم. ثم جاء ريموند بونيسن صاحب فكرة مدة التوابع Satalite Town وهي عبارة عن مدن حدائقية تابعة لمدينة رئيسة ولقد طبقت هذة النظرية في بريطانيا وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدمير المدن الصناعية بالقنابل من جراء الحرب. ثم جاء بعد ذلك عرض المهندس

لوكوربوزية في عام 1922 حيث طرح فكرتة واسماها مدينة الغد وهي عبارة عن حدائق ضخمة تحتوي في وسطها على عمارات عالية تتكون من ستين طابقا وقد صممت هذة المدينة لتستوعب (3) مليـون نسـمة وقـد طبقـت هـذة الفكـرة في بـاريس عـام 1925. ثـم ظهـرت فكـرة البلـوك السـكني في الولايـات المتحـدة الامريكية من قبل المعماريـان شـتين وداريـت كافضـل طريقـة لتصـميم المدينـة وتتلخص هذة الفكرة على اساس تقسيم المدينة على شـكل بلوكـات مسـتطيلة تحيط بها الشوارع من جميع الجهات ويتراوح طـول البلـوك بـين 600-900 قـدم وعرضة حوالي 200قدم وقد طبقت هذة الفكرة في عام 1928 عند تخطيط مدينة راوبر التي تبعد عن عن نيويورك حوالي 75 كم. وفي عام 1920 ظهرت نظريـة المعماري فرانك لويد رايـت FRANK Loyd Right وقـد كانـت فكرتـة علـى عكس فكرة كوربوزية الذي حاول ان ينقـل الريـف وجمـال الطبيعـة الى المدينـة وذلك بانشاء الحدائق والمساحات الخضراء حول العمـارات داخـل المدينـة فقـد حاول فرانك لويد رايـت ان ينقـل المدينـة الى الريـف وذلـك بنشـر المصـانع في المناطق الريفية المجاورة للمدينة بدل من انشائها في داخل المدينة[7] ثم تتالـت اراء العلماء والبـاحثين ومـن امثلـهم جودمـان Godman والباحـث لـودفيج هـيلير وغيرهم وكلها تبحث في اختيار النمط المناسب لتصميم المدن[8]

2.4.7 نظريات التركيب الداخلي:

اهتم الاقتصاديون والاجتماعيون والجغرافيون بالتركيب الداخلي للمدينة وليست فقط موقعها في الاقليم ومن بين هؤلاء المختصون ارنست بـرجس عـام 1925 حيث اعتمد في مخطط المدينة على اساس الدوائر المتراكزة وطبق ذلـك في تصميم بناء مدينة شيكاغو. جاء بعد ذلـك هـومر هويـت Homer Hoyt حيـث ميز نوعين من النمو الحضري ودعا الاول النمـو المحـوري اى نمـو المدينـة علـى

شكل اذرع بامتداد طرق النقل الرئيسية والثاني هو النمو المركزي وهـو التوسـع الذي يحدث حول مركز المدينة وبذلك يصبح شكل المدينة اشبة ما يمكن بالشكل الشعاعي او النجمي. ثم جاء الباحث مكنزي بفكرة ان تكون المدينة على شكل نوى متعددة وليس نواة واحدة فتكون هي المركـز وتخطـط بهـا المبـاني السـكنية حيث اقترح ان تكون المدينة من نواة مركزية رئيسة وكـذلك تحتـوي علـى نـوى ثانوية متعددة. ويمكن ان يكون تخطيط مدينة بغـداد علـى هـذا الاسـاس حيـث يمكن اعتبار المنطقة الممتدة مابين باب المعظم والباب الشرقي هي النواة الرئيسـية (المركز الرئيسي) اضافة الى وجود نوى ثانوية مثل الاعظمية والكاظمية.

شكل (1.7) نظريات التركيب الداخلي للمدن



عن/عادل عبدالله خطاب، جغرافية المدن، بغداد، ١٩٨٩.

7-4-3-1 استعمالات الارض الصناعية في المدن:

توصف المخططات الاساسية Master Plans على تنظيم لمستقبل استعمالات الارض في المدينة. انطلاقا من مفهوم ان هذة الاستعمالات وعلاقتها لايمكن التعامل معها بانفرادية لما لهذة الاستعمالات من تاثير متبادل. لذا فان التخطيط لهذة الاستعمال يخضع الى[9]

1- الضوابط التي تحكم العلاقة القائمة والمستقبلة لمختلف الاستعمالات.

2- الضوابط التي يحتاجها كل واحد من هذة الاستعمالات بمعياري التلوث البيئي ومدياته، وبالمعيارالاقتصادي، الفني المرتبط بكفاوه الاداء الصناعي. وهذا يعني ان المعالجات يجب ان لاتخرج عن اطار تحقيق هذة الموازنة في مجموعة من الاجراءات المتكاملة تناسب ومديات التلوث الذي يمكن ان يحصل نتيجة تفاعلها.

7-4-3-2 انماط استعمالات الارض الصناعية في المدينة:

أ- الصناعات في المنطقة التجارية المركزية C.B.D: وهي صناعات صغيرة غير ملوثة ومرتبطة بالسوق كالطباعة والصياغة وخياطة الملابس

ب- الصناعات المنتشرة في الاحياء السكنية: وهي صناعات صغيرة ضرورية للحاجات اليومية للسكان مثل محلات التصليح.

ج- الصناعات الواقعة على واجهات مائية: وهي التي تستهلك مادة اولية كبيرة وثقيلة وتحتاج للنقل المائي الرخيص ومخرجاتها.

ء- تجمعات كثيفة في الاحياء الصناعية كصناعة الزيوت والغزل والنسيج القطني والصوفي والصناعات الكهربائية وهي تقع على الطرق الرئيسية بسبب سوقها الذي يمتد خارج المدينة في المدخلات والمخرجات.

ان تخطيط واستعمالات الصناعية ينبغي ان يأخذ بالحساب

أ- علاقتها الانية والمستقبلية ببقية الاستعمالات الحضرية الضجيج والتلوث البصري.

ب- سهولة الوصول Accessibility للمدخلات والمخرجات.

ج- الاثار البيئية الذي يمكن ان بتسبب للموارد المائية وتلوث التربة.

ء- وضع معايير تخطيطية بما ينسجم مع طبيعة النشاطات المختلفة في المدن[10].

شكل (2.7) مخطط استعمالات الأرض الصناعية

تخطيط استعمالات الأرض الصناعية

المستوى الإقليمي

المستوى المحلي

بين المدن

أطراف المدينة

داخل المدينة

المخطط الأساسي للمدينة

المخطط الهيكلي للاقليم

عن/ الكناني، ص372

5-7 استعمالات الارض خارج المدن:

تهدف المخططات الهيكلية في توسع المشاريع خارج المـدن الى تحقيـق عـدة مزايا اولها الابتعاد عن مناطق الاعتضاض السكاني والازدحـام في مراكـز المـدن والابتعاد عن التداخل مع الاستعمالات الاخرى مـع تـوفر المسـاحات اللازمـة للتوسع المستقبلي. ويعني ثانيها القرب من خطوط النقل الرئيسـية بمـا يعـني مـن مرونة في حركة المدخلات والمخرجات لنقل العاملين والابتعاد قدر الامكان عن المناطق الزراعية. وهي بهذا تجد نفسها ان تأخد بعدد من الخيارات منها:

1- اشكال وانواع الاستعمالات الملوثة عند منطقة حافات المدينة.

2- المحاور الصناعية وفي هذة الحالة فأن محاور مجاري الانهار ومع انهـا كانـت في اكثر الاحيان محاور للتوسع الحضري والوظيفي فانها بسبب اهمتها في الحماية من التلوث وانها تمتاز بتربتها الجيدة وقدرتها الانتاجية العالية فان الاسـتمرار في التوسع على حساب محاور الانهـار في ظـروف التوسـع الحضـري الكـبير والسريع المعاصر يعني تدمير بيئي ممنهج. وبهذا فان التوسع ينبغـي ان يكـون مع محاور الطرق وشبكتها.

3- المناطق الصناعية وهي مناطق تكون واسعة نسبيا وان تحتوي ضمن حدودها على مجموعة الصناعات التكاملية وان تكون مناطق تتصف بالانفراليـة عـن المناطق والاستعمالات الاخرى. خصوصا موقعها بالنسبة لاتجاة حركة الرياح والمياة. وحيث يمكن ان تبتعد عن الاستعمالات الاخرى خارج المدينة بمسافة تتراوح بين 10-15كم وعلى ان تكون هذة المناطق تتوافق مع المخططات مـع المخططات الهيكلية القائمة على تخطيط استعمالات الارض بين المدن[11].

6-7 سياسة الاحزمة الخضراء حول المدن:

الاحزمة الخضراء اداة تخطيط اقليمية تستخدم بشكل خاص في تحديد توسع المدن غير المنتظم والسريع نسبيا خاصة عند حدود المدينة. وتعرف الاحزمة الخضراء بانها مناطق مفتوحة تستعمل كمنطقة عازلة ضمن المناطق الحضرية ومن اهم فوائدها[12] اوعدم السماح للمدن القريبة بالاندماج ومنع التوسع غير المنتظم للمدينة والسيطرة على عدم استغلال الاراضي الزراعية للاغراض السكنية والصناعية. كما تمثل الاحزمة الخضراء مناطق عازلة في تاثيرات الغبار وكمناطق ترفيهية وكمناطق عزل للملوثات المناطق الصناعية لقد حددت شركة بولسيرفس من عرض المناطق الخضراء التي تحيط بالمواقع الصناعية بالشكل الثاني:

- الصناعات من ضمن (أ) وهي صناعات الكيماوية مثل تكرير النفط وحامض الكبريتيك يكون عرض الحزام الاخضر 1000م.
- الصناعات من صنف (ب) مثل وحدات معالجة الغاز الطبيعي والجلود. يكون عرض الحزام 500م.
- الصناعات من صنف (ج) صناعات تقطير الزيوت ومصانع الورق. ويكون عرض الحزام 300م.
- صناعات من صنف (ء) مثل مثل صناعة مواد التجميل ويكون عرض الحزام 100م.
- الصناعات من صنف (ه) مثل صناعة الثلج والصابون والتبوغ ويكون عرض الحزام لا يقل عن 50م[13].

7-7-1 استراتيجية المدن الجديدة:

لاشك ان هذا الاسلوب هو شكل من اشكال التنظيم المكاني الذي طبقتة الكثير من اقطار العالم. ينطلق هذا الاتجاة من مفهوم نظرية الاحتمالات Threshold Theory في ان تبين اسلوب المدن الجديدة بدلا من التفكير بزيادة الطاقة الاستيعابية، باعتبار ان المحددات التي تواجة المدن الجديدة من البنى الارتكازية الاسعى الاقتصادي للمشاريع التوسعية الجديدة في المدن القائمة يفوق ما تحتاجة مصروفات اقامة المدن الجديدة من كلف مالية لهذا يكون بديل انشاء مدن جديدة هو البديل الامثل.

7-7-2 مبررات تبني اقامة المدن الجديدة:

تختلف مبررات دول العالم في تنبها لاسلوب انشاء المدن الجديدة ولكنها تكاد تتفق على:

1- اختلال التدرج الهجري لشبكة المدن والنظام الحضري.

2- اختلال التوزيع المكاني المتوازن للسكان وكثافاتهم.

3- استغلال الموارد الاقتصادية وتجاوز مشاكل سعر الارض وتقليل كاف الانتاج.

4- المبررات السياسة والاستراتيجية والامنية.

7-7-3-1 التجارب التطبيقية لاستراتيجية المدن الجديدة:

طبق اسلوب المدن الجديدة في مختلف انحاء العالم في الاقطار المتطورة وفي الاقطار النامية. غير ان هناك اختلاف بحجم تاثير الظروف الطبيعية والبشرية والسياسية.

7-7-3 المدن الجديدة في اقطار الراسمالية:

مع تاثير تجارب الاقطار الراسمالية بفكرة مدن الحدائق لهيوارد فان التجربة هذة تتميز بمجموعة في المميزات.

1- المدن الحدائقية.

2- مدن الشركات.

3- المدن التوابع.

4- المدن المستقلة.

وتتمثل مدينة تاييولا في فلندة نموذجا لمدن التوابع الجديدة التي تتمتع باستقلال نسبي عن العاصمة هلسنكي. هذا بينما استخدمت فرنسا وهولندا والولايات المتحدة اسلوب تنمية الضواحي. وتمثل التجربة البريطانية، البلد الذي نشات فية فكرة (المدن الجديدة) وتأثرت بها معظم التجارب العالمية[14]

7-7-3-3 التجربة البريطانية في انشاء المدن الجديدة:

ترجع بدايات التجربة البريطانية الى افكار ابيلزر هيوارد التي قدمها عام 1898 والتي تضمنت مخططات لمجموعة من المدن الصغيرة والتي تحيط بمدينة كبيرة اسماها المدينة الاجتماعية Social City وتعتبر هذة المخططات من الافكار المبكرة التي تفسر دور المدن التوابع في مواجهة النمو العمراني للمدن الكبرى. ومع ذلك لم تنشا سوى مدينه ليتورث Letch Worth وولين Welyn خلال مرحلة مابين الحربين. بعد الحرب الثانية ونتيجة لمخلفات الدمار التي خلفها زاد الاهتمام بانشاء المدن الجديدة.

فقد قسمت لندن بموجب خطة P.Abercrombi الى اربع حلقات متراكزة Concentric Ring كما موضح في لخارطة رقم (3.7) مع التوصية بعدم اقامة

صناعات جديدة في مدينة لندن والمناطق القريبة منها مع ضبط العمالة الصناعية الزائدة وهذة الحلقات هي[15]:

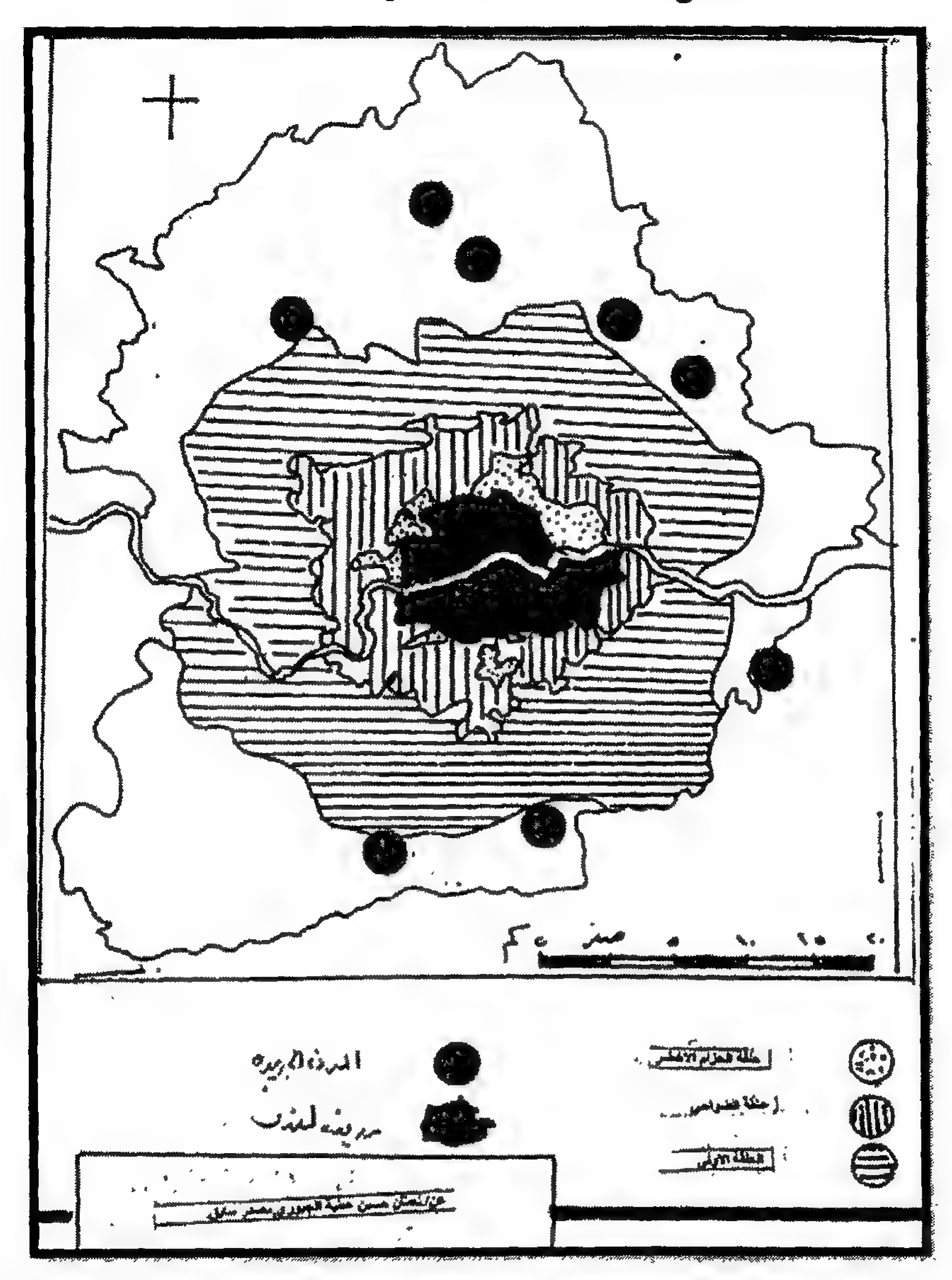
الحلقة الاولى: وهي المحيط بمركز مدينة لندن، حيث ان كثافتها السكانية عالية وهي قلب المدينة ومنطقة التركز السكاني والتي اكدت معظم الدراسات بنقل جزء من سكانها خارج المدينة

الحلقة الثانية: وهي منطقة الضواحي. ذات الكثافة السكانية 125/ نسمة/ هكتار

حلقة منطقة الحزام الاخضر

الحلقة الرابعة وهي الخارجية اومنطقة المدن الجديدة والتي اقترح ان تجتذب جزءا من سكان لندن.

شكل (3.7) المدن الجديدة حول مدينة لندن



وقد تنتج عن تنفيذ هذة الخطة، انخفاض عدد سكان الحلقة الاولى بنسبة 17,6٪ والحلقة الثانية بنسبة 14,6٪ ولعموم اقليم لندن الكبرى Great London 9.9٪ في 1946 صدر قانون المدن الجديدة. وبموجبة انشات (14) مدينة جديدة (8) منها حول لندن (2) حول كلاسكو. في 1955-1976.

توزعت المدن الجديدة التي بلغ عددها (27) مدينة (12) منها حول لنـدن (2) في منطقة ويلز (5) في اسـكتلندا والبـاقي في انكلـترا يمكـن ايجـاز اهـم الخصـائص التجربة البريطانية بالاتي[16]:

1- اختيرت مواقع المدن الجديدة خارج مدينة لندن والمدن الكـبرى بمسـافة 23-50كم

2- تباينت المواضع التي اختيرت للمدن الجديدة، فقسم منها اختيرت لة مواضع خالية من البناء (تماما) وقسم اخر من المواقع كانت قرى قديمـة ذات هياكـل عمرانية متخلفة، تحولت الى عمران حضري مخطـط كمـدن كراولـي Growly وهمل هميستيد Homel Hempstead وباسيلون

3- عدم التجاوز على الارض الزراعية الافي اضيق الحدود

4- تباينت احجام المدن الجديدة مـن مـدة الى مـدة اخـرى مـن جيـل الى جيـل فكانت احجام الجيل الاول 47-1957 مـابين 30-80 الـف نسـمة. في حـين ازداد احجام مدن الجيل الثاني الى 100-200 الف نسمة.

5- انخفاض معدل الكثافة فيهـا اذا لاتزيـد عـن 50 نسـمة/ هكتـار. باسـتثناء مدينتي كراوي وكمبرلاند

6- ارتباط هذة المدن بشبكة نقل كفوءة، سـواء اكانـت سـكك حديـد ام طـرق معبدة

7- التمويل المالي في ظل قروض حكومية طويلة الاجل تدفع على اقسـاط لمـدة (60) عاما بفوائد لايتجاوز 6٪ يتم تسديد الاقساط من الايجارات.

7-7-4 المدن الجديدة في الاقطار الاشتراكية سابقا:

القاسم المشترك لتبني هذة الاقطار اسلوب المدن الجديدة بعود لعدة اسباب منها

1- طبيعة نظام هذة الاقطار وفلسفة في اعتبار الارض ملكية عامة وهي بهذا تتجاوز مشكلة انشاء المدن الجديدة في الاقطارالراسمالية التي تعد الارض ملكا خاصا

2- وحدة الادارة والتمويل[17]

3- التزام الجهات التنفيذية وتقيدها بتنفيذ الخطط الموضوعة لها

4- ان المدن في هذة الاقطار قد عانت من الدمار اثناء الحرب الثانية والتي كانت ساحات قتال لمدة طويلة

7-3-2-2 التجربة السوفييتية في روسيا:

يمثل النموذج الذي طبق في روسيا من الاتحاد السوفيتي، ففي خطة وضعت عام 1971 لانشاء خمسة توابع حول المدينة (موسكو) الشكل() وهي لاتبعد اكثر من 50كم عنها وقد توزعت هذة المدن على محاور النقل الرئيسية وكانت الخطة تهدف[18]، الى تحديد الحجم السكاني لمدينة موسكو وتحديد التنمية الصناعية لها ولاقليمها. واقامة حزام اخضر، واستقطاب مدن التوابع تميز مدن التوابع حول موسكو بالميزات التالية:

1- انها ذات احجام سكانية متوسطة تتراوح ما بين 40-80 الف نسمة

2- بعدها بحوالي 50كم وهو بعد مناسب

3- مكتفية ذاتيا لوجود اساس صناعي يؤمن لها فرص العمل

4- تحتوي على مراكز بحثية انتقلت من مركز المدينة موسكو مما جعلها مناطق جذب للباحثين صنعت المدن الجديدة الى ثلاثة اصناف

1- المدن الكبيرة الصناعية: وهي تمثل النسبة الكبرى من المدن الجديدة وهي على ثلاثة احجام

أ- المدن المعتمدة على صناعة واحدة واحجامها بين 30-80 الف نسمة.

ب- المدن المعتمدة على اكثر في صناعة واحدة واحجامها 80-150 الف نسمة

ج- المدن المخططة لتكون مراكز صناعية رئيسة واحجامها 250-500 الف نسمة

2- المدن العلمية: وتاتي بالمرتبة الثانية حيث يتوافر فيها مراكز البحوث والدراسات. ويصل سكانها الى اكثر من(50) الف نسمة.

3- المدن الترفيهية ولم يحدد لها حجم سكاني معين[19].

5-7-7 التجربة العراقية:

يمكن اعتبار مشاريع اسكان مدينة البكر الصناعية او اعادة اسكان مشاريع الري بدايات تطبيق سياسة المدن الجديدة. غير ان البداية الحقيقية كانت عام 1981 حين شكلت الهيئة المركزية للمدن الجديدة وحيث يمكن ان تعتبر البداية الحقيقة في اهتمام الجهات التخطيطية باسلوب المدن الجديدة عندما قامت الهياة بالتعاقد مع شركة استشارية يابانية لوضع دراسات لمجموعة في المدن الجديدة في اقليم بغداد.

وفي عام 82-1984 قام فريق عراقي بدراسة انشاء مدن جديدة حول الموصل والبصرة اعتمد معيار منطقة التردد اومعيار 30-45 دقيقة حول الموصل لتوقيع المدن الجديدة، غير ان الطبيعة المتموجة للمنطقة وخصوبة التربة هما المحددان لحجم المدينة الجديدة او حوالي 70 الف نسمة وحيث تم اتخاد موقع برطلة وموقع النمرود تل اسقف وموقع التقاء طريق الحضر بطريق الموصل

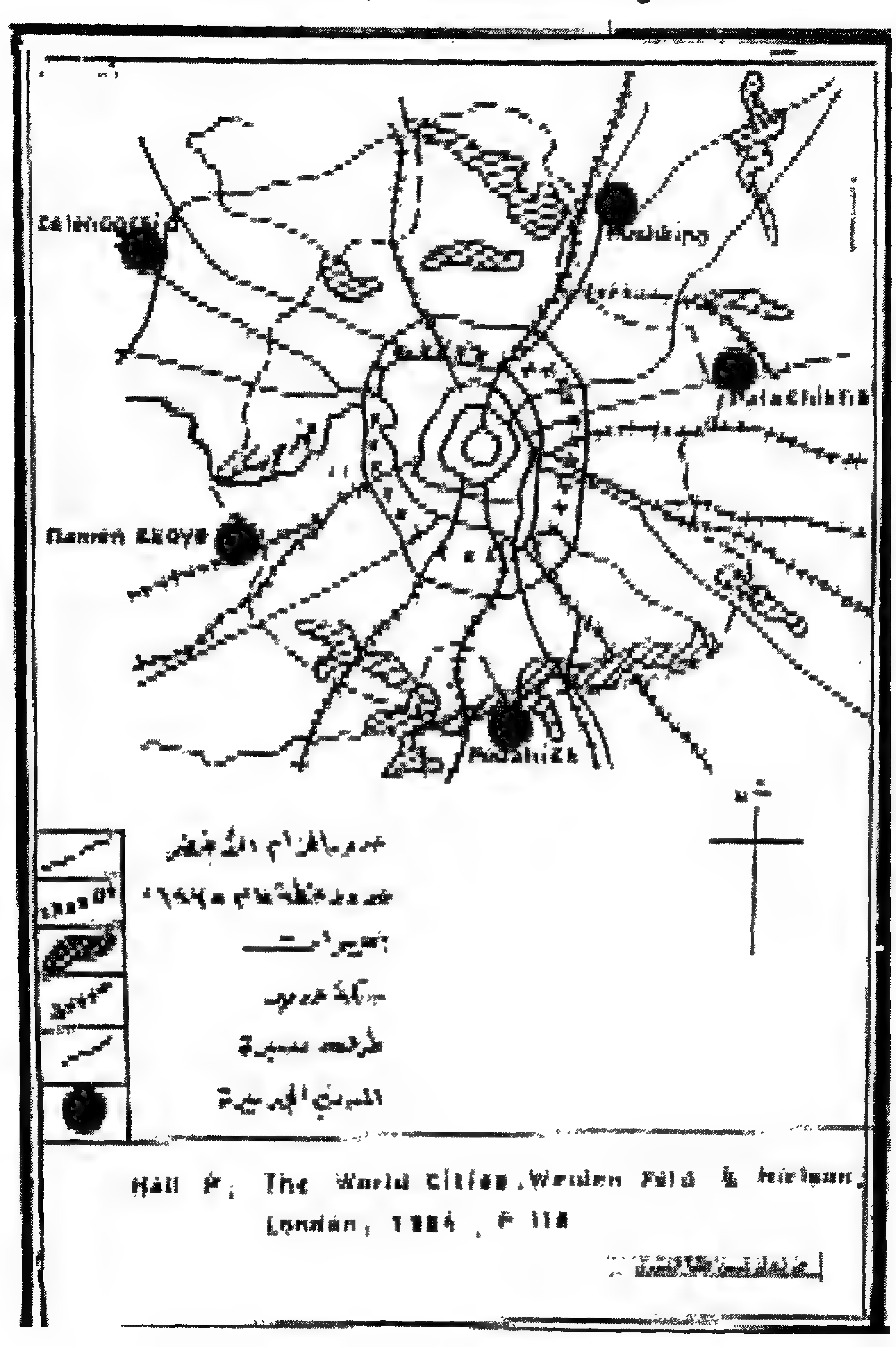
بغداد كما اضيفت موقع الموالي على الرغم من عدم وقوعها في منطقة التردد انظر الشكل(5.7)

اما بالنسبة للبصرة والمنطقة الجنوبية فقد كانت ظروف الحرب 80-988 وما بعدها وتراجع المركز السكاني لها وراء بقاء هذا المشروع مجرد افكار، مع تعدد البدائل فان عملية تقويم اقتصادية وتخطيطية واستراتيجية لهذة البدائل لاختيار البديل الافضل حصل البديل الاول وهو وهو انشاء مدن جديدة من 150 الف نسمة لاتبعد عن مدينتين البصرة والناصرية باكثر 35 كم. كما حصل البديل الذي يوكد على انشاء ثلاثة مدن توابع وبحجم سكاني 80 الف نسمة وبمسافة لاتزيد عن (50) الف نسمة حول المدينة البصرة لتحقيق الانتشار السكاني وبشكل متوازن. ولم تشر اي من البدائل الى مواضع سابقة لتمتعها ولم يتخذ موضع معين لاغراض المدن الجديدة في هذا الاقليم.

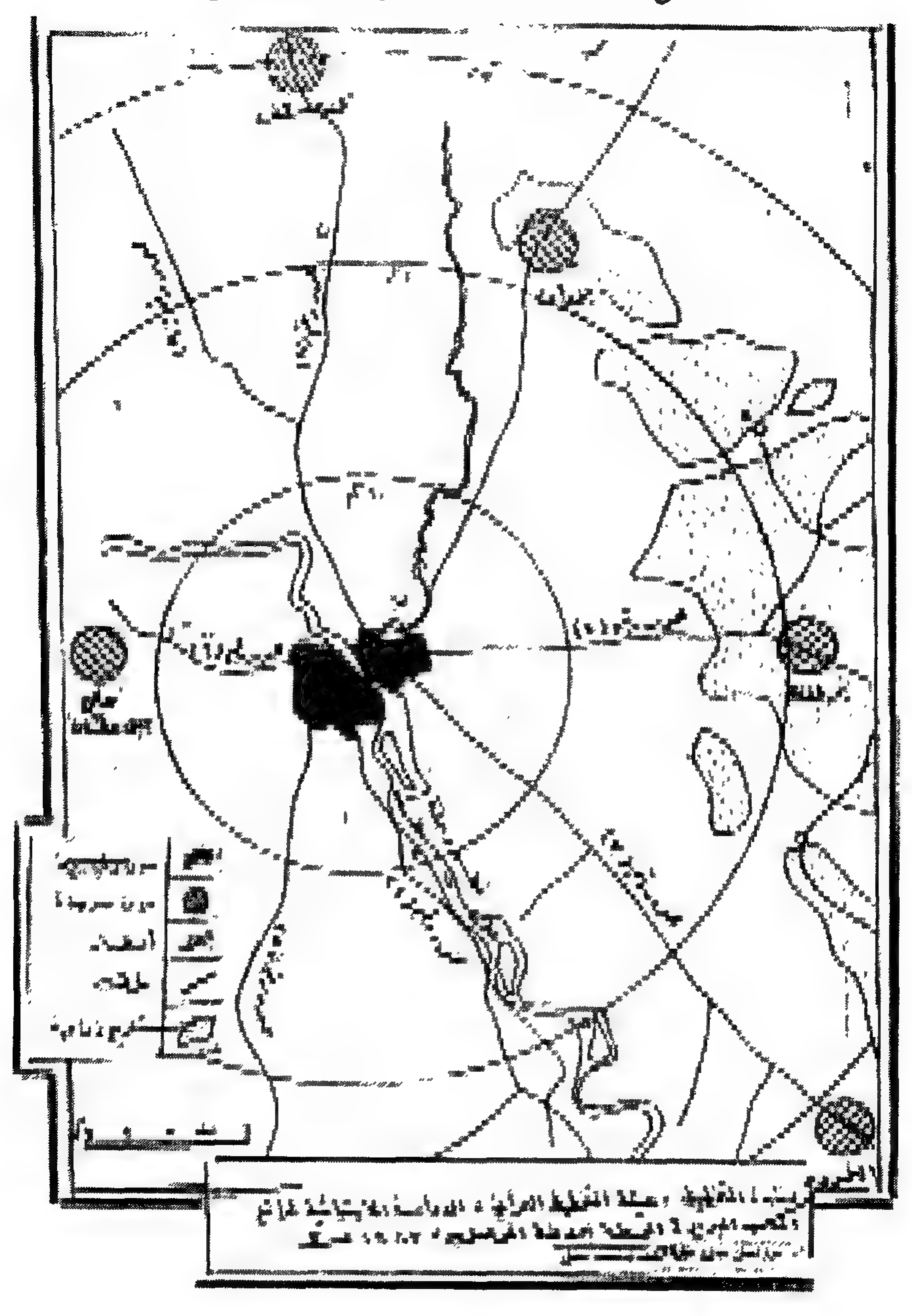
اما بالنسبة لاقليم منطقة بغداد فقد اختيرت ثلاث مواضع هي المدائن والزبيديه والثرثار انظر الى الخارطة، اختيرت على اساس تمتعها بمواقع لاتبعد عن خطوط النقل الرئيسية. لذلك فان اختيار مدينة الثرثار الجديدة على اساس قربها من الطريق الرئيسي رقم (1) باتجاة الموصل والطريق الرئيسي 10و11 بالاضافة الى الخط السريع الاستراتيجي رقم(1) باتجاة الغرب.

اما بالنسبة لمدينة الزبيدية على الجانب الايمن لدجلة فانها ترتبط بالطريق رقم (6) بغداد- البصرة كما انها يمكن ان ترتبط بمجموعة من الطرق الشريانية بالطريق رقم (8) بغداد الحلة كما يمكنها ان ترتبط بالطريق الاستراتيجي السريع رقم (1) وهذا بالاضافة الى قربها من طريق السكك المقترح اما بالنسبة لمدينة المدائن فانها تقع على الطريق رقم (6) وبمحاذاتة وهي مدينة مخططة جديدة لاترتبط بمدينة المدائن (سلمان باك) القائمة انظر الشكل 6.7.

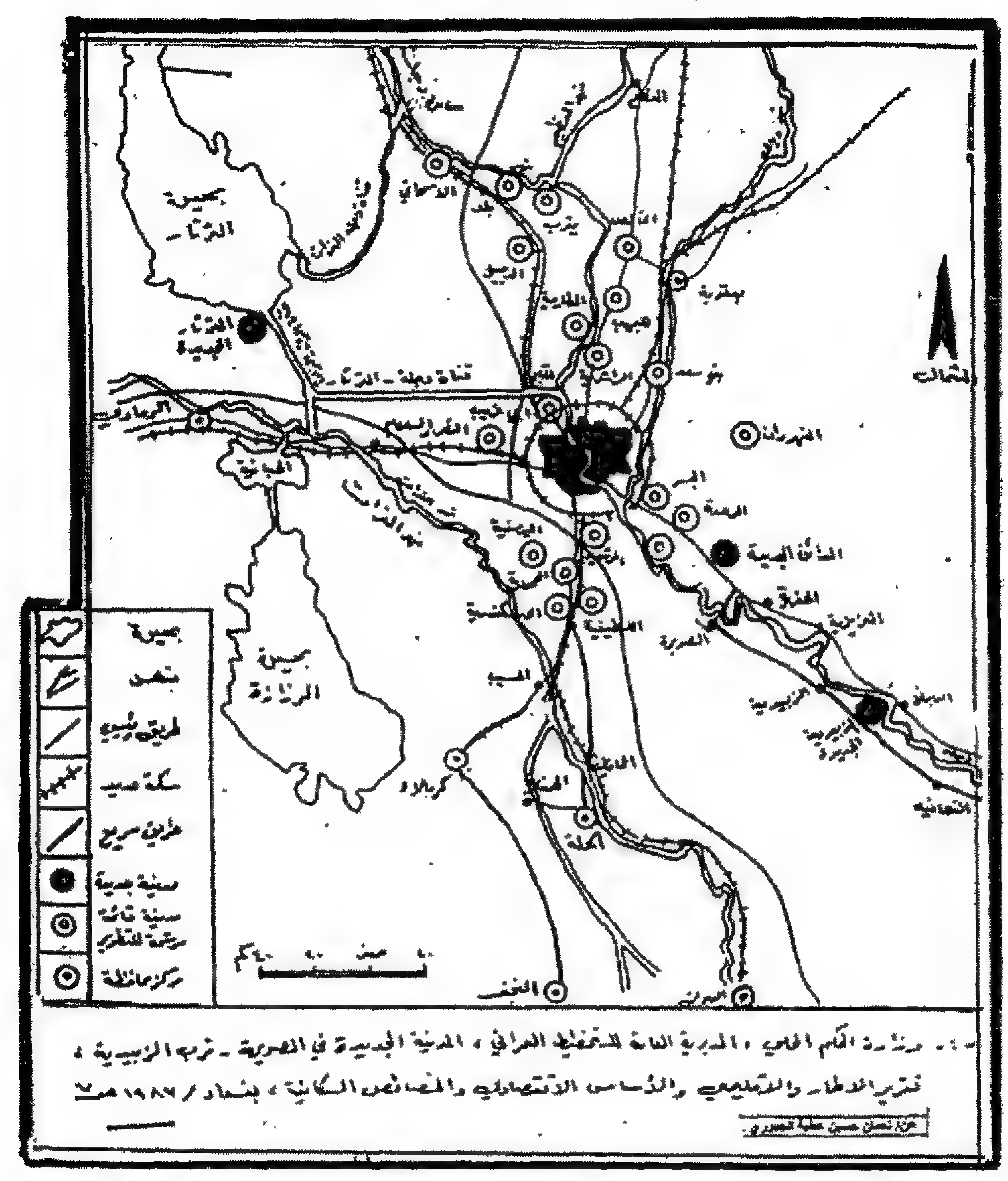
شكل (7-4) المدن الجديدة حول مدينة موسكو



شكل (7-5) المدن الجديدة حول مدينة الموصل



شكل (7-6) المدن المرشحة حول مدينة بغداد



عن نعمان حسين عطيه الجبوري

هوامش الفصل السابع

استراتيجيات تنظيم المخطّطين الأساسي والهيكلي للأقاليم الحضرية

1- عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، بغداد 1977

2-W.lsard. location and space Eonony U.S.A 1959

3- عبد الرزاق عباس حسين مصدر سابق ص22

4- كامل كاظم بشير الكفاني، الموقع الصناعي وسياسيات التنمية المكانية. بغداد.5..2 ص155

5- كامل كاظم بشير الكناني، المصدر سابق 372

6- المصدر نفسة انظر ايضا فلاح جمال معروف، بغداد رئيسه مدن العراق، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب جامعة بغداد 976

7- اسحاق القطب، نمط التخطيط الحضري، ومكانة، الكويت 1980ص206

8- عدنان مكي البدرادي وفلاح جمال معروف العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي، الموصل 1991 ص30

9- كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سابق ص17

10- المصدر نفسة ص270

11- المصدر نفسة ص271

12- حسن علي نوري، اساليب تنفيذ الاحزمة الخضراء لحماية المدن وتنفيذ مشاريع تشجير المدن والاقاليم. هيئة التخطيط الاقليمي بغداد1986ص31

13- كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سابق ص266

14- نعمان حسين عطية الجبوري المدن الجديدة في اقليم بغداد، اطروحة دكتوراة غير منشورة كلية تربية ابن رشد 1996

15- المصدر نفسة ص75

16-المصدر نفسة ص77

17- المصدر نفسة ص78

18-P.Hall.The World Cities. London. 1970 P118

الفصل الثامن

هيكلية والية عمل اجهزة التنمية المكانية

الفصل الثامن

هيكلية والية عمل اجهزة التنمية المكانية

8-1. مدخل.

8- 2 الاجهزة التخطيطية المركزية.

8-2. 1 الاجهزة التخطيطية العليا.

8- 2. 2 الاجهزة التخطيطية الفنية.

8-3 اجهزة التخطيط المكاني في الاقاليم.

8-4 نماذج عن الهيكل التنظيمي الاقليمي.

8-5-1 الدروس المستنبطة في التجارب التخطيطية.

8-5-2 اجهزة ومهام عمل عملية التنمية السكانية في الدول الاتحادية الفدرالية.

8-5-3 اجهزة ومهام عمل عملية التنمية السكانية في الدول الوحدوية (الموحدة).

8-6-1 تطور مهام اجهزة التنمية المكانية في العراق.

8-6-2 تطور اجهزة التخطيط الاقليمي في العراق.

8-6-3 مؤشرات ومحاور التنمية الاقليمية في العراق.

الفصل الثامن

هيكلية والية عمل اجهزة التنمية المكانية

1.8 مدخل :

ان الدول التي تنحى بأتجاه التخطيط والتنمية المكانية. لابد لها من جهاز يقوم على تنظيم الهيكل المكاني وادارته. بأعتبار ان هذه الجهة او الجهاز هو الذي يقوم بألتخطيط والاشراف على تنفيذ الخطط. مستوعبتاً افكار ومفاهيم الدولة الفلسفية والاستراتيجية من ناحية، والامكانات المتاحة وتوزيعها المكاني والظروف الداخلية والخارجة للبلد. لذا فأن هذا الجهاز ينبغي ان يكون ضمن دائرة صنع القرار "منها او قريبا منها". وان شكل وتنظيم الية عمل هذه الاجهزة، محكوم بطبيعة النظام الاداري للبلد، كأن يكون نظاما فيدراليا اتحاديا او وحدويا (موحدا) بفلسفته ووضعه التنموي ايضا. حيث ان ترك العديد من التفاصيل للهيئات الاقليمية يعتمد بدرجة كبيرة على المرحلة التنموية ومستوى الكوادر والكفاءة العلمية والفنية لهذة الكوادر في الجهات الاقليمية، ومدى استيعابهم لمفهوم التناغم والتكامل بين المتطلبات الاقليمية والحاجات الوطنية، التي تقرها الهيئات السياسية والفنية في المركز. والدور الموكل الى الاقاليم، ومستوى مشاركة الوحدات التخطيطية والتنفيذية في الانظمة الوحدوية في العملية التنموية. وبين دور الهيئات التخطيطية الاقليمية وعلاقتها بالأجهزة المركزية في الانظمة الفيدرالية الاتحادية.

2.8 الاجهزة التخطيطية المركزية:

تختلف هذه الاجهزة من دولة الى اخرى سواء في عدد الهيئات او في الاعضاء. الا ان معظم دول العالم تمتاز بنوعين من الاجهزة المركزية.

1-2-8 الاجهزة التخطيطية العليا:

وهي ترتبط ارتباطا اساسيا بالسلطات السياسية في قمة الهرم التخطيطي. وتقوم بتحديد الخطوط العامة السياسية التخطيطية الواجب اتباعها من قبل الاجهزة التخطيطية الاخرى الفنية والاقليمية بأعتبار ان هذه الهيئة تتحمل مسؤولية امام المجتمع وان نجاح الخطة او فشلها يقع على عاتق القيادة السياسية لانها تقود المجتمع وتحدد اتجاه التنمية فيه. ان عضوية هذه الاجهزة غالبا ما تكون برئاسة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء على اعتبار انهم على اطلاع كامل بظروف البلاد وامكانياته المادية والبشرية. غير ان ما يؤخذ على هذا، ان وجود وزراء مثل الاعلام والخارجية والدفاع ليس لهم اهتمام كبير في التخطيط، قد يأخذ من وقتهم في ادارة شؤون وزاراتهم. وتجنباً لهذا الوضع قامت بعض الدول بأنشاء هيئات وجهات تقوم بتقويم التوجهات بقضايا التخطيط والاشراف على مفاضلة وتحسين اهدافه. والمواضيع الاخرى المقدمة من الاجهزة التخطيطية الفنية بالاضافة الى الدوائر الفنية في مختلف دوائر الدولة من قبل تقديمها لمجلس الوزراء والتصديق عليها.

تتألف الهيئة من مجموعة من الوزراء ممن لهم علاقة بالتنمية مثل وزير المالية ووزير الزراعة او وزير الاعمار او وزير الصناعة او اعضاء اخرين يضافون الى الهيئة.[1] وقد يمكن تشبيه هذا النوع من الهيئات بتلك التي اقيمت

من العراق في بداية الخمسينات متمثلة بمجلس الاعمـار Development Board ومجلـس التخطـيط في السـتينات ومابعـد علـى اخـتلاف تسـميات الـوزارات. واهتمامه ايضا بالشؤون التخطيطية القطاعية، وحيث كان الاهتمام ينصب فقـط الى التخصيصات القطاعية في خطط التنمية القومية. ان ما يميز التجربـة التنمويـة العراقية انذاك، انها كانت ذات بعد قطاعي فقط، ولم تكن لها اية جذور او ابعـاد اقليمية وحتى في مرحله السبعينات لم تكن لهيئة أو دائره التخطـيط ؟؟؟ دوراً في صياغه القرارات. ولم يكن يكاد يسمع منه صوت او يسمع له.[2] وعلى حد قول محمد مهدي صالح[3]، لم تكن للهيئة دورا في توقيع المشاريع وانمـا فقـط اسـقاط مواقع المشاريع المقترحة من الدوائر القطاعية الاخرى في المجلس علـى محافظـات القطر، التي اعتبرت اقاليم وفق قـرار حكـومي ولـيس علـى اسـاس دراسـة او تصنيف.

وعلى كل حـال فـأن مـدى مشـاركة الـوزراء في الحكومـة الاتحاديـة وفي الاقاليم او ضم اعضاء من المجلـس الـوطني وحتـى ادخـال ممـثلين مـن القطـاع الخاص بل حتى ادخال افراد في محاولات لتوسيع مجال التخطيط والاستماع الى اراء عدد من الشرائح في المجتمع مما يساهم في تطوير السياسة التخطيطية في البلد.

ومع ذلك فأنه من الملاحظ ان اغلب الدول خصوصا في الاقطار النامية لم تأخذ بنظر الاعتبار التخطيط الاقليمي كأحـد الاسـس الـتي يجـب اتباعهـا عنـد وضع الخطة مما ادى الى اختلال التوازن بين المناطق المختلفة في البلد الواحد وان الاهتمام كان ينصب فقط على نسبة النمو الاقتصـادي للقطاعـات المختلفـة. ان حالة اللاتوازن الموجودة بين الاقاليم قد اشعرت الجهـات التخطيطيـة بضـرورة تبني مبادئ التخطيط المكاني والى مشاركة ممـثلين عـن الولايـات وعـن الاقـاليم

داخل الاجهزة السياسية التخطيطية او عن طريق مجموعة استشارية منفصلة دون اللجوء الى ادخالهم في الهيئات السياسية التخطيطية العليا.

8-2-2 الاجهزة التخطيطية الفنية:

الغالب في الاجهزة الفنية في معظم دول العالم التي تعتمد التخطيط، ان تكون هناك وزارة متخصصة بالتخطيط تجمع البيانات وتهيأ الدراسات وكما يقول لويسن ولنسكي ان اقامة وزارة بالتخطيط يجعلها اكثر للتلائم والانصهار في اعمال الجهاز الحكومي وفي حظ اوفر في الحصول على المعلومات والاحصاءات الحديثة وفي المقدرة على الاتصال السريع الدائم بالسلطات العليا[1] وهناك من يرى ان هذه المهمة يمكن ان تترك لوزارات اخرى مثل وزارة الاقتصاد او وزارة المالية وانه يمكن الاستعانة بالخبرة والاستشارة الاجنبية. غير ان ما يؤخذ على اسلوب تتبعه الاجهزة الفنية وارتباطها بوزارة تعني ان التخطيط القطاعي سوف يفرض نفسه ويحول دون تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة على ان التخطيط ضمن الوزارات هو تخطيط قطاعي لا يأخذ بنظر الاعتبار التخطيط الاقليمي ولا يهتم بالتنمية المكانية بل سيؤدي الى مضاعفة الاختلال في النمو بين المناطق[2]

8-3 اجهزة التخطيط المكاني في الاقاليم:

يمكن اعتبار التخطيط الاقليمي حلقة وصل بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي وتظهر اهميته في تنظيم عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للقطاعات المختلفة على المستوى المكاني بالشكل الذي يتماشى مع الاهداف المركزية الموجهة من قبل القيادة السياسية. غير انه لابد من الاشارة فأن الاجهزة

التخطيطية في الاقاليم لاتستلم الاهداف المركزية والعمل على تنمية القطاعات الواردة فيها على مستوى الاقليم. بل ان هذه الاجهزة هي التي ترفد التخطيط القومي الشامل بالمؤشرات التفصيلية على مستوى الاقليم المعني من حيث مستوى امكانية تحقيق الاهداف المركزية وتأشير المناطق التي تستلزم توضيح المشاريع الاجتماعية الاقتصادية ضمن منظور قوي شامل في عملية اختيار مواقع المشاريع(3). وبمعنى اخر فأن وحدات التخطيط الاقليمي في الاقاليم تقوم بوضع الخطط الاقليمية وعلى ضوء الاهداف المركزية كأن تقوم بتحديد الموارد الطبيعية والبشرية، حجمها وتوزيعها ونوعياتها كما تقوم من خلال الدراسات اعطاء مؤشرات طبيعة التحديات التي تواجه تحقيق الاهداف ووضع الحلول لها. ومع ان طبيعة عمل هذه الاجهزة وعلاقاتها بالتخطيط القومي الشامل ومنطلقاتها تختلف من دولة الى اخرى وتبعاً لنظام ادارة الدولة الفيدرالية الاتحادية او النظام الوحدوي.

8-4 نماذج عن الهيكل التنظيمي الاقليمي:

نحاول هنا ان نتناول نموذجين نظريين للهياكل التنظيمية للعلاقة الفنية والادارية بين اجهزة التخطيط الاقليمية والجهاز المركزي للتخطيط، كما اوردها عبد الواحد حمود(4) بشكل مخطَطَين Digrams. الأول لابو بكر متولي(5) مخطط رقم (1.8) والثاني لمحمد مهدي الراوي(6) مخطط رقم (2.8)

المخطط الأول يظهر ان لجان التخطيط والسلطات التنفيذية تكون تابعة للسلطات السياسية المركزية العليا على اعتبار ان السياسة التخطيطية والاهداف المركزية تحدد من قبل القيادة السياسية وان لجان التخطيط تكون اعلى من السلطات التنفيذية وتكون خاضعة لأعلى سلطة سياسية وان هذا الوضع يجعل

لها السيطرة على السلطات التنفيذية وملزمة لها. اما رئاسة اللجان فأن اللجان المركزية تتبع رئيس الوزراء. وكذلك يجب ان تتبع اللجان الاقليمية الى حاكم الاقليم وكذلك بالنسبة للجان التخطيط المحلية. ان تبعية لجان التخطيط الى اعلى سلطة سياسية يحدد منصلاحيتها فكل ماتستطيع ان تقدمه من برامج ومشاريع لايخرج عن الاهداف التي اشرتها السلطة السياسية ولايخرج عن فلسفة الدولة، وان اي انحراف سوف يصحح من قبل القيادة السياسية.

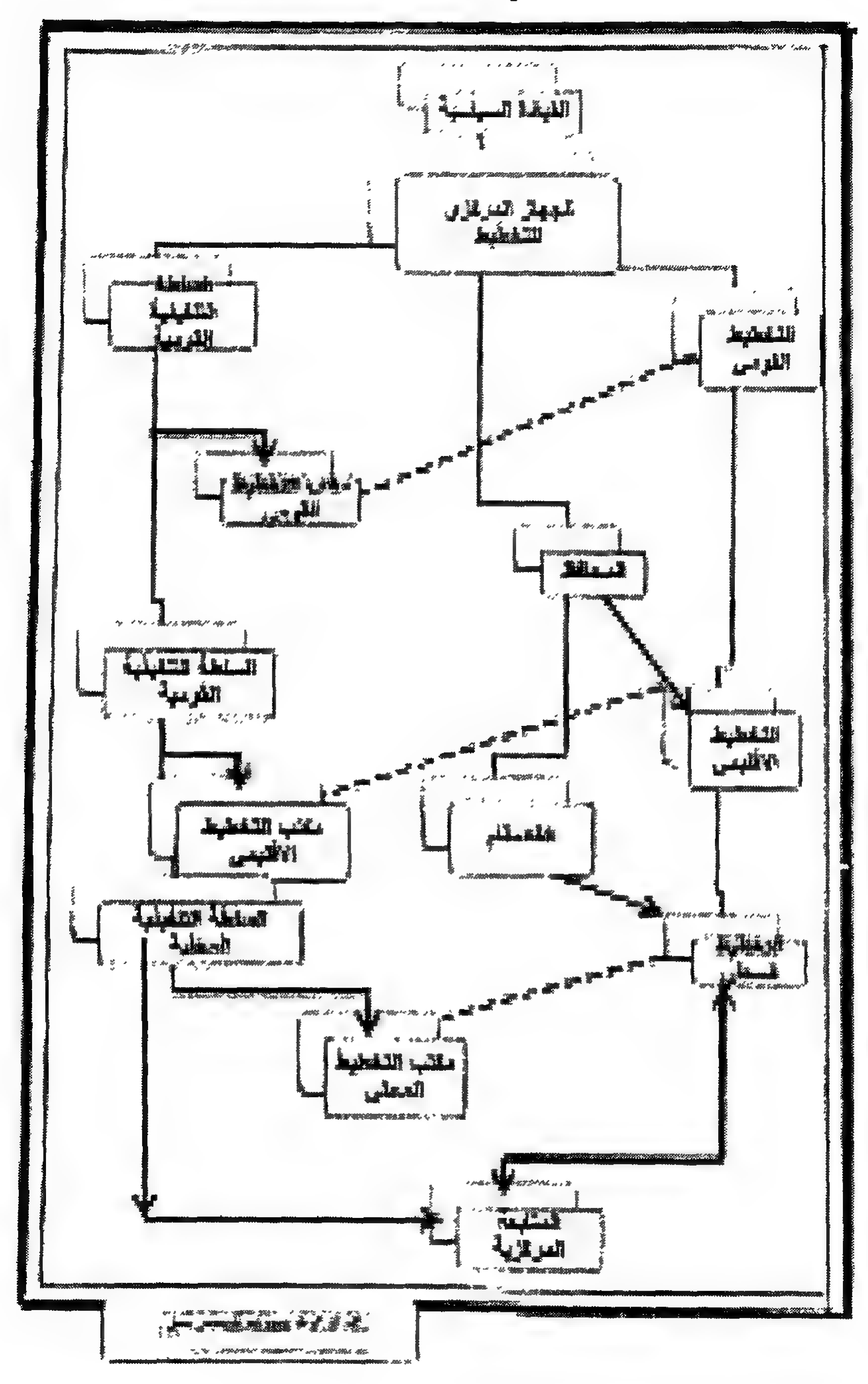
اللجان المحلية تقوم باعداد الدراسات والخطط وترفع الى اللجان الاقليمية وتقوم هذه اللجان باعداد الخطط الاقليمية بالاعتماد على الدراسات والبحوث، واعتماداً على الخطط المحلية. وترفع الى اللجان المركزية حيث تقوم اللجان المركزية بتنسيق الخطط الاقليمية بالشكل الذي يحقق التوازن بين الاقاليم في المجالات الاجتماعية والاقتصادي من المخطط رقم (1) يظهر ان السلطات السياسية تقوم بالاشراف والتوجيه للجان الفنية وهي التي تتخذ القرارات وان الاجهزة الفنية تقوم بدور الاستشارة. كما ان لجان التخطيط في الوزارات ترتبط مع الاجهزة الفنية مما يمنع الازدواجية. وان التقسيم الاقليمي ينبغي ان يكون متوافق ومنسجم مع التقسيم الاداري

اما عن الهيكل التنظيمي لمحمد مهدي الراوي الذي يوضحه المخطط رقم(2.8) فأنه يوضح كيفية ارتباط القيادة السياسية بأجهزة التخطيط القطاعية والفنية وكيفية ارتباطهما مع بعضهما ومع التخطيط الاقليمي. فبعد اطلاع الاجهزة الفنية على الاتجاهات العامة للسياسيات التخطيطية، وتقوم اللجان التخطيطية المتخصصة في كل قطاع باعداد خططها وارساله الى الجهاز المركزي للتخطيط. بينما تقوم اللجان التخطيطية الاقليمية باعداد مثل هذه الخطط على مستوى الاقليم، بعد دراستها وتحديد حجمها ونوعها ومشاكلها، وهي تحدد

وتقترح بدائل مواقع المشاريع ومدى الاستفادة منها او تحديد مؤشراتها وترفعها الى اللجان المركزية اي ان يكون للتخطيط القطاعي بعداً مكانياً. اي خلق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية لمختلف الاقاليم او المناطق التي تشكل بمجملها التخطيط القومي. وبعد دراسة كل هذا يقوم الجهاز المركزي بوضع خطة التنمية القومية.

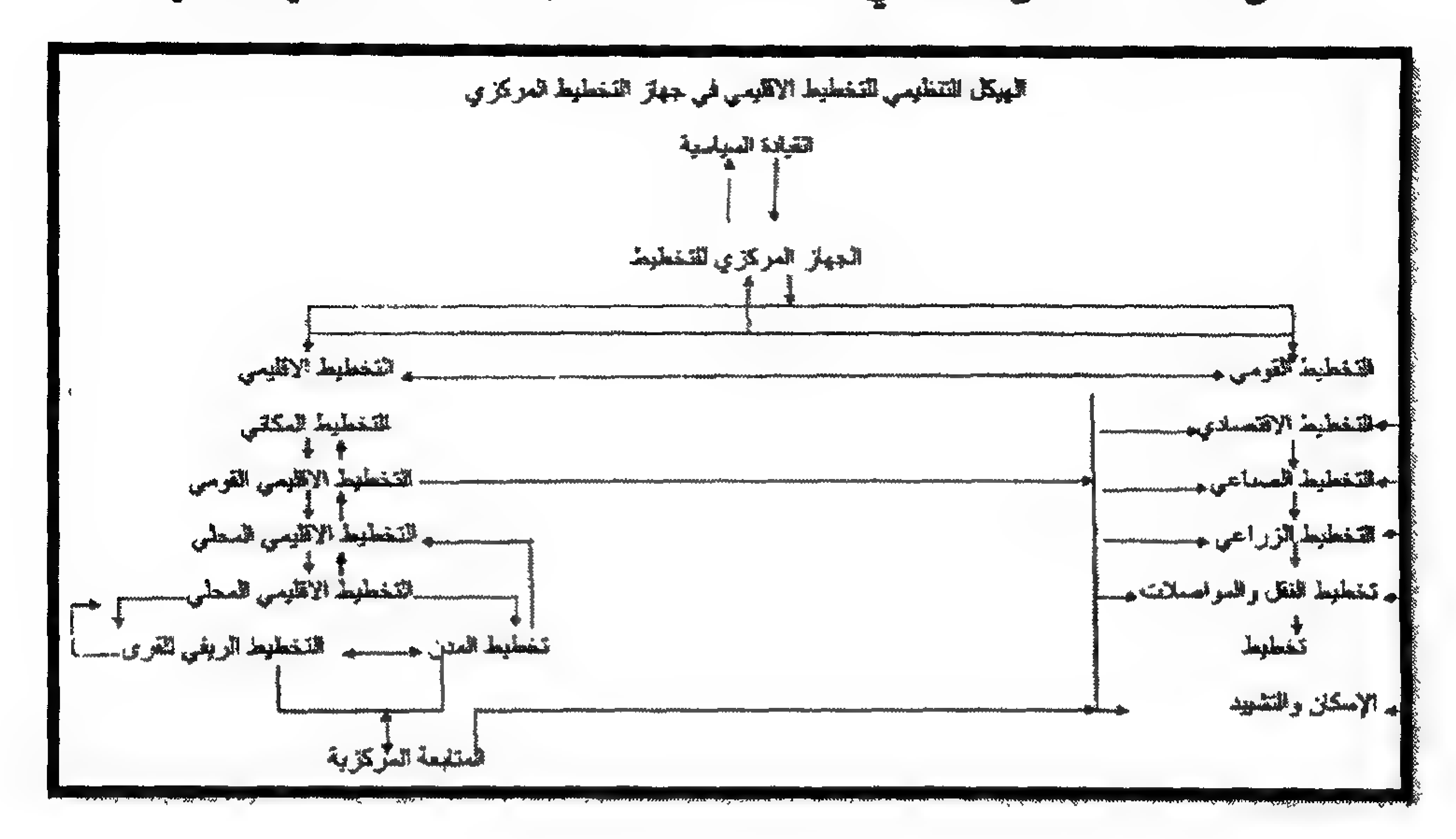
وعلى الرغم من ان المخطط الذي قدمه محمد مهدي الراوي كان يمثل واقع التجربة العراقية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. فأن الواقع افرز نقاط خلل تنظيمية واخرى تتعلق بالقدرة القانونية ليس فقط اللجان العاملة في الاقاليم بل وحتى لتلك العاملة في الجهاز المركزي للتخطيط. وهو امر لم يغب عن الراوي الذي اوضح ان البعد الاقليمي في خطط التنمية القومية لم يكن سوى عملية اسقاط مشاريع اجهزة التخطيط القطاعي الذي اقرته اجتماعات الجهاز المركزي امام ممثل هيئة التخطيط الاقليمي الذي لم يكن يستطيع ان يفعل شيئا امام القناعات الاقتصادية لممثلي اجهزة التخطيط القطاعي العديدون.

شكل (8-1) الهيكل التنظيمي العلاقات الفنية والإدارية لأبي بكر متولي



المصدر: عن عبد الواحد محمود عبد الله

شكل (8-2) الهيكل التنظيمي للعلاقات الفنية والإداريه لمحمد مهدي الراري



عن محمد مهدي صالح

8-5-1 الدروس المستنبطة من التجارب التطبيقية:

في عالم سريع التغيير وكثير الاقتباس في التأثير والتأثر بين القناعات النظرية وتجارب التنمية والتخطيط العالمية، التي تضفي ابعاداً على العملية التنموية وابعادها المكانية. وتمثل انظمة الدول الادارية، الاتحادية الفيدرالية والاخرى ذات الانظمة الوحدوية. دوراً اساسياً في تبني سياسات التنمية الاقليمية في تلك الاقطار، كجزء من طبيعة تركيبها الاتحادي او الوحدوي.

8-5-2 اجهزة ومهام عملية التنمية المكانية في انظمة الدول الاتحادية الفدرالية:

تمثل الهند ونايجريا والتجربة السوفيتية في روسيا. النماذج لتجارب التنمية والتخطيط الاقليمي في الاقطار الفيدرالية. وجميع هذه الاقطار تتميز بمساحتها

الكبيرة واحجام سكانها الكبيرة وبالتعداد الاثني والديني فيها. بالأضافة الى اختلاف الموارد البشرية والطبيعية، جعلت النظام الفيدرالي فيها ضرورة قائمة ومن الصعوبة تجاوزه. فمساحة ولاية من الولايات الهندية او الجمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي تزيد على مساحة العراق وعدة مرات على مساحات دول متوسطة الحجم.

ففي الهند التي تصل مساحتها الى 782، 287، 3 كم2 وما يزيد على المليار من البشر، تتكون من 15 ولاية اجهزة تخطيط ووزير متخصص وهي مسؤولية عن ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الاقليمي والمحلي بينما تترك للحكومة المركزية اختصاصات عليا.

في كل ولاية هناك مديرية للتخطيط والتطوير تحتادارة واشراف الوزير في الولاية، وتكون تحت مستوى الولاية المحافظة والقضاء والقرية. وتوجد في كل قرية لجنة تطوير يترأسها المحافظ. وتقوم هيئة تخطيط الولاية.بمساعدة لجان التطوير في المحافظات ولجان تخطيطية على مستوى المدينة والقرية بأعداد خطط المحافظات في الولاية. وان اقسام ومجموعات هذه اللجان تكون مماثلة لتلك الموجودة في الحكومة المركزية. وتقوم هذه اللجان بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والامكانات المتاحة واستخدامها في وضع خطة شاملة للولاية وبعد اعداد مسودة الخطة بشكل نهائي ترفع الى حكومة الولاية وتتم المصادقة عليها ثم ترسل الى مفوضية التخطيط العامة في العاصمة نيودلهي لمناقشتها.

وبمعنى اخر فأن الخطط الاقليمية في الهند لا تتم تحت مؤشرات الحكومة المركزية. وان دور الحكومة المركزية في دلهي هو ابداء المساعدة في تنفيذ الخطة الاقليمية بعد الموافقة عليها فمنذ تبني الحكومة الهندية سياسة الموقع في 1956.

والتي كانت تهدف الى خلق الموازنة بين الاقاليم، بأعتبار ان السيطرة الحكومية على مواقع الصناعة هي احدى اهم الركائز لضمان تنمية المناطق المختلفة، وكنتيجة لأهمية المشروع الصناعي في عملية التنمية والموازنة المكانية[7]

ومع الاخفاقات الكثيرة والنجاحات المحدودة في ظروف بلد مثل ظروف الهند فقد اعتمدت سياسة الموقع الصناعي في الهند على مبدأين رئيسين لتوقيع المشاريع الصناعية الاول هو حجم المشروع صغيرا ام كبيرا. والثاني هو طبيعة الصناعة ثقيلة ام خفيفة وعلى هذا الاساس، كان اختيار الموقع الذي يحقق الهدف الاقتصادي في انشاء هذه المشاريع الكبيرة في حين ان توزيع الصناعات الصغيرة كان يتيم بالأعتماد على مبدأ التوزيع الأقيمي (معيار العدالة الاجتماعية).

لذا فهي توزع على المناطق المتخلفة. وبمعنى اخر اعتمد سياسة الحكومة المركزية في العاصمة علىتشجيع الصناعات الكبيرة بأقامة والتوسع في اقامة البنى الأرتكازية لها، مع اعطاء الأسبقية للأقاليم المتخلفة تحت مبدأ الكفاية الذاتية لنجاح الصناعات الكبيرة Self-Relionce واكبر عدالة اجتماعية لمناطق للمتخلفة Great Social justice[8].

اما في نايجيريا البالغ مساحتها 967.0000 كم2، اي اكثر من ضعف مساحة العراق، فأنها تتألف من (4) اقاليم هي الولاية الشرقية والولاية الغربية وولاية الغرب الأوسط والولاية الجنوبية حتى بداية السبعينات، في كل اقليم وزارة تخطيط اقتصادي مسؤولة عن تنمية وتطوير الاقليم الخاص بها وهي التي تضع الخطط الخاصه بها دون الرجوع الى الحكومة المركزية. مما يمكن تصور حجم الأرتباك في اعداد الخطط وتنفيذها بل وتناقض النسيج الوطني وبعثرة الجهود فيما لو بقيت العلاقات التخطيطية بهذا الشكل عندما اصبح عدد

الولايـات (12) ولايـة و(19)- 1976 و(21) ولايـة في 1978 و(30) ولايـة في 1991 ليصبح (36) ولاية بالأضـافة الى العاصـمة الأتحاديـة (ابوجـا)[9] ان هـذا العدد من الولايات والأجهزة المنفلتة عن الأجهـزة المركزيـة، يعـني التشـتيت في القوى والموارد والتفتيت التدريجي والمتسارع لارومةالبلد الواحـد. انهـا شـرعنه للجهوية والعشائريه والطائفية التي تجد ذاتها ومهما صغرت في هذا الشـكل مـن التنظيم المنهج.

ان هذا النمط من الادارة التخطيطية يصنع مبدأ التخطيط اللامركزي هـي اهم الاسس في تنمية الاقليم فالحكومـات المركزيـة اعطـت صـلاحيات واسـعة لهيئات التخطيط في كل اقليم. غير انه لابد من الانتباه الى الامكانـات المتاحـة في هذه الاقاليم لتنظيم نفسها في مجتمع متكامل الدولة الواحدة. وان ما قـد يصـلح من تنظيم في الهند لا يعني الضـرورة انـه يمكـن ان يصـلح في نيجيريـا والعكـس صحيح.

وتعطي التجربة السوفيتية دروسـاً في هـذا النـوع مـن التخطـيط ومـع ان التخطـيط المركـزي الشـامل هـو احـد اهـم الاسـس الـتي يشـير عليهـا النظـام الاشتراكي. فأن مساحة الاتحاد السوفيتي التي تعادل 6/ 1 مسـاحة يـابس العـالم، وروسيا الاتحادية الا هي اكبر دولة في العالم مساحة، 17 مليون كم^2.

أن التخطيط الشامل فرض ان تكون الاجهزة التخطيطية في الجمهوريـات السوفيتية الخلايا التي تجمع البيانات وتقوم بالدراسات وتقـترح المشـاريع، علـى ضوء الامكانات والاحتياجات في الاقليم مع تصـور شـامل وفهـم للمتطلبـات القومية المركزية. فالخلايا هذه هي الـتي تبنـى علـى تصـوراتها وحسـاباتها بعـد المناقشة التي يحضرها الوزير المختص من الاقليم في الجهاز المركزي كما انها هـي

المنفذة للقرارات التي تتخذ. ومع ان استراتيجية الدولة في تطوير الصناعة كان يعتمد في البداية على استقلال الموارد الطبيعية. فقد كانت لاستراتيجية توزيع المواقع الصناعية شرق الاورال دوراً كبيراً في التطور المكاني في روسيا الاسيوية مثل اقليم كوزنيك لصناعة الحديد والصلب ومنظمة خيارونسك[10] لاسباب عديدة منها الخلخلة السكانية في هذه المناطق ولاسباب سوقية استراتيجية بعدم تركيز المواقع الصناعية في منطقة قد تكون هدفاً لتعرض تدميري.

لقد اثمرت الاستراتيجيات في توقيع الصناعة وادارتها لامركزياً من خلال مواقعها في الجمهوريات والاقاليم والتخطيط المحلي. ذلك لان الخطة المركزية هي تنسيق لخطط الجمهوريات في الاتحاد السوفيتي وان خطة كل جمهورية تمثل خلاصة خطط الاقاليم ومضامينها ان المستويات التخطيطية التي طبقت في هذا القطر ذات المساحة الشاسعة كان لابد ان يدرك، بأن ادارة التنمية في الاقاليم، لابد ان تستجيب للواقع الذي اوجد النظام الاداري. فقد ساعد الفهم والادراك هذا البلاد في استغلالها لمواردها الاقليمية ومثال ذلك الخطط التي تضعها الجمهوريات. حيث ان خطة كل جمهورية لاتقر الا بعد اجراء الدراسات والمسوحات اللازمة للموارد الطبيعية والبشرية في تلك الجمهورية ترفع من كفاءة الاستثمارات وتضمن الاستخدام الامثل للموارد وتقلل الكلف ولتنمية اقتصاد الجمهورية من ناحية ولدعم الاقتصاد الوطني من ناحية اخرى[11] بشكل خطة قومية شاملة[12].

3-5-8 التنمية المكانية في انظمة الدول الوحدوية (الموحدة)

كان اسلوب التخطيط المركزي القطاعي بقنواته الوزارية هو السائد في معظم هذه الدول. فالوزارات تقوم بوضع خططها القطاعية وتوقعها بموجب

الجدوى الاقتصادية المجردة من خلال فروعها او ممثلياتها في الاقـاليم وبـدون اي مشاركة من هذا الاقاليم في هذه المشاريع. وتبرز التجربة التنموية في العراق (قبل الفيدرالية) وفي الكثير من الاقطار العربية مثـل مصـر وسـوريا ولبنـان. غـير ان الامر قد تغير قليلاً باتجاه تنمية الاقاليم ومشاركتها في انشاء وحدات تخطيطية في الاقاليم الادارية تقوم بدراسة وتقييم الاوضاع الاجتماعية الاقتصـادية للاقـاليم ووضع الخطط لحل المشاريع واستغلال الموارد المتاحـة والكامنـة. ويـترأس هـذه الوحدات مسؤول الاقليم وان اعضاء الوحدات التخطيطية الاقليمية تضم عـدد من الاختصاصين مثل رجال الاعمال، اساتذة الجامعات المختصـين ممـثلين عـن الصناعة والزراعة والخدمات.

فعلى سبيل المثال، ففي لبنـان فـأن لجنـة التخطـيط الاقليمـي تتـألف مـن المحافظ والممثلين الاقليميين لوزارة التخطيط وعدد مـن الـوزارات وممـثلين عـن مكتب التطوير الاجتماعي. وحيث تعرض قراراتها على هيئة التخطيط المركزي التي تعمل على تنسيق عمل اللجان الاقليمية بما يحقق التوزيع الامثل للمشاريع. وفي سوريا هناك لجان اقليمية تقوم بدراسة اوضـاع مناطقهـا ولهـا خطـط زمنيـة طويلة ومتوسطة وقصيرة. وهي ترتبط بهيئة التخطيط المركزي.

وفي بريطانيا تم انشاء ثمانية مجالس للتخطيط الاقتصادي الاقليمي. مجلـس في كل اقليم، وبجانب كل مجلـس تم تشـكيل هيئـة تخطيطيـة وتكـون مسـؤوليتها دراسة الاوضاع الاقتصادية والمشاكل الـتي تعـاني منهـا الصـناعات المختلفـة في الاقليم. وتقديم المقترحات التي تراها ضرورية لحل هذه المشاكل وكيفية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحـة. اي تقـوم بتحديـد امكانـات الاقلـيم وتحديـد استراتيجية التنمية الاقليمية الطويلة الامد، واستشارة الهيئات المركزية في سياسـة التخطيط القـومي والـتي لهاتـأثير علـى تطـور الاقلـيم[13] لقـد مثلـت التجربـة

البريطانية سيفاً ذو حدين فهي اي التجربة البريطانية كانت تجربة تنموية نجحت ان تكون نموذجاً تطبيقياً في سياسات العصا والجزرة التي غدت مثالاً يحتذى به عن طريق توظيف ابعاد ستراتيجيةترحيل الايدي العاملة واستراتيجية نقل الاستثمارات فيما بعد[14]، وفي تشكيل هيئات التنمية المكانية.

اما التجربة الفرنسية في مجال هيئات التخطيط الاقليمي فقد تم تقسيم البلاد الى (21) اقليم وكل اقليم يضم عدد من المحافظات بما لايقل عن ثلاث محافظات لكي يتم تشكيل وحدات اقتصادية واجتماعية، يترأس مسؤول الهيئة المركزية في الاقليم المعروفة (هيئة التطوير الاقتصادي الاقليمي) وهو يشرف على المقاطعات والاقسام والمؤسسات العامة والمنشآت المختلطة. ويتم عقد مؤتمر اقليمي يضم ممثلي المقاطعات والاقسام في الاقليم والمفتش العام للاقتصاد الوطني وبمشاركة هيئة التطوير الاقليمي، لدراسة الاوضاع الاقليمية والمشاكل الخاصة بكل مقاطعة وامكانياتها المتاحة وتحديد الاهداف وسبل تنمية الاقليم كما ان هيئة التطوير والتي يترأسها مسؤول الاقليم تقدم الدراسات عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاقليم وبأعداد الخطط الى مفوضية التخطيط العامة والتي تنسق خطط الاقاليم[15]

وفي الحقيقة فأن فكرة التخطيط الاقليمي قد تطورت في منتصف الخمسينات عندما قامت، تحت ضغط المشاكل الاقليمية عندما عملت على ايجاد حكومات محلية وتمثيل محلي والعمل على توسيع اللجان الاقليمية،[16] وقد تطورت فكرة التخطيط الاقليمي واتسع مجاله من خلال انشآء المؤسسات الاقليمية ففي عام 1964 تم الاصلاح الاداري الشامل وحدد فيه مفهوم الاقليم.

اما في بولندا فقد تم تقسيم البلاد الى عدد من الاقاليم على اساس

الوحدات الأدارية الكبرى للبلاد، ويتم تنمية كل اقليم على ضوء السياسة التنموية الشاملة للأقتصاد القومي. وتم انشاء لهيئة تخطيطية اقليمية في كل اقليم ومرتبطة مع الهيئات التخطيطية الأدنى منها في المستوى. كهيئة التخطيط على مستوى المدينة، وهيئة التخطيط على مستوى القرية وكذلكترتبط بهيئة التخطيط المركزية.

وتقوم هيئة التخطيط الاقليمي بوضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لتطوير وتنمية الاقليم وعلى ضوء المؤشرات التنموية التي تضعها الهيئة المركزية. وتضم الهيئات الاقليمية عدد كبير من الخبراء في مختلف الاختصاصات الاقتصادية منها الجغرافية والاجتماعية والهندسية.[17] كما ان هذه الهيئات منحت صلاحيات واسعة من خلال وضعها الخطة التي هي الاداة الاساسية لتنسيق الاستثمار وفق حاجات الاقليم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وبما يحقق تنمية الاقليم واستغلال موارده الطبيعية والبشرية[18].

ان اسس التخطيط الاقليمي النظري في بولندا وطرقه كانت نتيجة للبحث المتطور الذي يرجع تاريخه الى العشرينات اي قبل ان تصبح بولندا في عداد مجموعة الدول الاشتراكية. لقد تطور التخطيط الاقليمي على اساس قوانين البناء كتطوير لافكار التخطيط الحضري. اذا كان الاداة من المشاكل المتعلقة بالتنمية العمرانية في المدن وتطور بعد ذلك ليصبح في مستوى اعلى من التخطيط العمراني، فلا يمكن عزل المدينة عن بيئتها وعن المناطق التي تحيط بها. لذا فأن مخططي المدن يربطون المدينة بالمناطق التي تحيط بها. لذا فأنه من الضروري ربط خطط التنمية باقليمها.

8-6-1 مهام واجهزة التنمية المكانية والتخطيط الاقليمي في العراق:

2.6.8 تطور أجهزة التخطيط الأقليمي في العراق

على الرغم من ان التحسس بمشاكل التركز الوظيفي والمكاني ومشاكل التفاوت الاقليمي في توزيع الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية كان قد ورد لأول مرة في تأكيدات الخطة القومية 1965-1969 على ضرورة اعداد خطط تنمية شاملة لاقاليم المدن الكبرى ذات النمو السريع وضرورة تقيدها ضمن اطر اقليمية وتقوية الادارات المحلية في تنظيم وتحسين البيئة الحضرية. فأن ملامح السياسات المكانية قد سبقت ذاك بكثير ففي سنة 1944 سنت الحكومة قانون انشاء الجمعيات الزراعية التعاونية وكانت اولى هذه الجمعيات هي الجمعية الخاصة بمشروع الدجيلة كما قامت بانشاء مقاطعات زراعية تجريبية في منطقة ابي غريب ومحطات زراعية في بكرة جو والحويجة ونينوى واسكي كلك والبصرة ولعل مشروع المسيب الكبير يأتي تتويجاً لهذه المحاولات المبكرة التي يمكن ان تنطوي تحت عنوان الاقاليم التخطيطية ومع ان هذا المشروع او الاقليم التخطيطي قد صادف الكثير من الاخفاق ولعل الصراع المستتر تاره والعلني تاره اخرى بين القوى المتنفذة في الحكومة وبين الاجهزة التكنوقراطية التي كانت تنحو بأتجاه خلق نماذج للتنمية المكانية الزراعية، كان وراء ذلك[19].

ترجع البدايات الاولى لتأسيس الاجهزة التخطيطية المكانية في العراق عام 1971 عندما نظمت وزارة التخطيط بالتنسيق مع المكتب الاقتصادي والاجتماعي في بيروت حلقة دراسية حول التخطيط الاقليمي والتنمية الاجتماعية، وكان من نتائج هذه الحلقة التوجيه بتأسيس دائرة تتولى مهمة

التخطيط الاقليمي ضمن الاطار العام للتخطيط القومي وبالتنسيق مع دائرة تخطيط المدن في وزارة البلديات[20] واستجابة لشعارات الدولة فأن من مهام هذه الدائرة هي العمل على تحقيق توصيات الحلقة بتحقيق التوازن وتطوير المناطق المختلفة. وهكذا فقد تم انشاء هيئة التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط التي حددت مهامها بأعداد الدراسات ذات البعد الاقليمي عن المواقع الصناعية واقلمة نشاط القطاع الصناعي في الخطة وعلى ضوء علاقاتها بالمستوطنات القائمة وتحديد طبيعة العلاقات الصناعية بين الاقاليم والقوى العامة اللازمة للصناعات وتحديد المناطق التي ان لاتقعضمن التوسعات الحضرية واعداد دراسات عن الهيكل المكاني للاقاليم وتحديد اتجاهات التحضر، ووضع ستراتيجيات التنمية للاقاليم ضمن استراتيجية التنمية المكانية القومية[21].

مع كل ما درج من اهداف وتوصيات حول تأسيس هيئة التخطيط الاقليمي، فأن هذه الدائرة لم تكن عاجزة فحسب بل وكانت ايضاً عائقاً وثقلاً روتينياً اضافياً على الاجهزة التخطيطية القطاعية العاملة بالاضافة الى الافتقار الى الكوادر المتخصصة والمدربة فأن اعضاء هذه الدائرة كانوا من المهندسين والباحثين الاقتصاديين الذين الفو العمل في الاجهزة التخطيطية القطاعية تحت ادارة رئيس الهيئة العضو في الهيئة التوجيهية التي يرأسها وزير التخطيط.

وبالاضافة الى الطبيعة المركزية لبنية هذه الهيئة التي لم تكن تمتلك اقساماً او فرق عمل متخصصة فأنها لم تكن تمتلك في تركيبتها اية جذور اقليمية في المحافظات ولم تكن اكثر من مجرد مكاتب للابحاث تعتمد في غالب الاحيان على البيانات المستجمعة عن طريق الجهاز المركزي للأحصاء والانكى من ذلك فأنها لم تكن تمتلك اية قوة قانونية لا على الاجهزة او الدوائر الفنية الاخرى المهتمة بالبرمجة القطاعية لا في وزارة التخطيط ولا على الوزارات الاخرى المهتمة

بالتنمية، ناهيك عن دائرة التخطيط والهندسة في وزارة البلديات التي كانت تمارس نفس الدور الذي تمارسه الهيئة مع الافتقار للقوة القانونية ان الازدواجية في التخطيط الاقليمي في العراق والناجمة عن وجود جهازين يعملان بمعزل عن احداها الاخر قد قادت الى بعثرة او تشتت الكوادر الفنية المحدودة اصلا بين دائرتين. ولم تظهر خلال حقبة تزامنها اي نوع من التعاون او التناسق او التكامل الجاد خصوصاً وان كلا الدائرتين لم يكن ضم احدهما اي مخطط اقليمي واعتمدت فقط على المهندسين المدنيين وبعض الاداريين والاقتصاديين.

من اجل تهيئة المعلومات الاساسية وتهيئة اساليب العمل المكاني والاقليمي وسد النقص في كوادر التخطيط المكاني قامت الاجهزة الحكومية بالاستعانة بخبراء الامم المتحدة مثل Robninson وOweersingh كما تم استدعاء الخبير البولندي P.Zaremb بالاضافة تأسيس مركز التخطيط الحضري والاقليمي في جامعة بغداد لأعداد الكوادر الوطنية. ومع اهمية هذه الخطوات فأن انجازات هذه المرحلة كانت تقتصر على مجرد تهيئة البيانات واجراء بعض المسوحاتلغؤض تنظيم العراق في اقاليم تخطيطية والمقترحات التي قدمها روبنسن[22] وويرسنغ[23] ومقترحات زارمبا الذي لم يقتصر عمله على ذلك وانما ايضاً على الاشراف على مسوحات هيئة التخطيط الاقليمي والقاء المحاضرات على طلبة مركز التخطيط الحضري والاقليمي. فخلال المدة 1972-1974 قدم زارمبا عدد من الدراسات حول الاقلمة في العراق[24] وعن التخطيط الاقليمي في العراق ودراسة عن والتنمية المكانية للاقليم المتروبولي لبغداد[25] وعن اتجاهات التنمية الاقليمية للمجمع البحري[26] بالاضافةالى تقارير اخرى قدمت الى هيئة التخطيط الاقليمي. وعلى الرغم من عدم تبني اي من مشاريع وبدائل

زارمبا فأن اسلوب عمله ودراسته كانت قد مثلت فيما بعد محاور عمل للجموعات التخطيطية التي تكونت داخل هيئة التخطيط الأقليمي.

خلال المدة 1974-1976 تمثلت الية عمل الأجهزة الأقليمية في توحيد قسم التخطيط الأقليمي في وزارة البلديات مع هيئة التخطيط الأقليمي في وزارة التخطيط مع منح صلاحيات تحديد المشاريع وتوزيع استثمارات خطط التنمية القومية وتشكيل مجموعات تخطيطية لأعداد خطط تنمية لبعض الاقاليم العراقية ولقد مكنت الدفاعات الأولى التي رفد بها مركز التخطيط الحضري والاقليمي من المخططين الى تنشيط وتنظيم جهود مجموعات العمل البحثية وحيث شكلت ثلاث مجموعات تخطيطية التي لم تكن في الواقع الا مجموعات بحثيه فحسب. هذة المجاميع هي:

- مجموعة تخطيط اقليم الفرات الأعلى.
- مجموعة تخطيط اقليم الفرات الأوسط.
- مجموعة تخطيط اقليم البصرة.
- بالأضافة الى مجاميع اخرى قدمت دراسات عن الهجرة وحركة السكان والقوى العاملة والصناعة والنقل والتنمية الريفية هذا بالأضافة الى تحليل الأتجاهات المكانية لتطوراستثمارات خطط التنمية القومية(27)

في عام 1977 شهدت هيئة التخطيط الأقليمي تطوراً في هيكلها التنظيمي عندما استحدثت فيها ستة اقسام تخطيطية هي قسم تخطيط المجمعات والمواقع الصناعية، قسم تخطيط النقل والمواصلات. قسم تخطيط الأسكان والخدمات، قسم تخطيط التنمية الريفية، قسم التنمية الساحلية وقسم اعداد خطط المحافظات بالأضافة الى أقسام فنية اخرى.

في منتصف عام 1979 تم دمج دائرتي التخطيط والهندسة في هيئة مركزية واحدة هي هيئة التخطيط العمراني وحيث حددت مهامها في عدد من المسؤوليات هي[28]:

- مسؤولية شؤون التخطيط العمراني والحضري والريفي.
- وضع المؤشرات البعيدة والقصيرة المدى للتخطيط وهندسة المدن الاساسية.
- اعداد الخطط الأساسية للمدن. او المخططات الاساسية.
- تنسيق الخطط العمرانية جغرافياً على مستوى المحافظات.
- وضع المؤشرات بعيدة وقصيرة المدى الخاصة بالتنمية الريفية.

ومع ذلك فأن هذة الهيئة الجديدة او هيئة التخطيط العمراني لم تكن قادرة على انجاز المهمات التي قامت من اجلها. اذ فرضت ظروف الحرب وتداعياتها لا الى وضع التوصيات موضع التنفيذ فقط وانما ايضا الى التحاق الكثير من القوى العاملة بالخدمة العسكرية.

جرى تعديل اخر على البنية الهيكلية لهيئة التخطيط العمراني

تألفت الهيئة الجديدة من دائرتين الأولى وقد عرفت بدائرة تخطيط المحافظات (واعتبار المحافظات وحدات اقليمية) من ثلاث اقسام.

الأول: قسم تنسيق الخطط: ويتولى التخطيط المكاني والأنشطة القطاعية والصناعية والزراعية (النقل، المواصلات، الأسكان والخدمات).

الثاني: قسم التصاميم الهيكلية: ويتولى جمع البيانات عن الموارد الطبيعية والبشرية ودراسة تقوم بعض المشاريع الأقتصادية في المحافظات ووضع الأقتراحات والتوصيات التي تحدد الأمكانات التموية لتلك المحافظات.

الثالث: قسم التنمية الريفية ومهمتها اعداد الدراسات عن البنى الأساسية في المجمعات الجديدة وخصوصا المناطق التي تعرضت الى الأنغمار بفعل خزانات مياه الري.

انجزت الهيئة مشروع خطط تنمية المحافظات 1981- 1985 ضمن الأطار العام لخطة التنمية القومية 1981- 1985 وقد تضمنت ما يلي:

- الخطوط العامة لستراتيجيات التنمية المكانية للانشطة الأقتصادية المختلفة.
- مساهمة الهيئة في خطط تنمية اقليمية للمناطق خزان سد حديثة، خزان سد الموصل وخزان سد حمرين.
- اعداد دراسات وتقديم المشورة حول مواقع عدد كبيرمن المشاريع الاقتصادية وفي الحقيقة انه حتى بداية عام 1984 لم تكن هيئة التخطيط الأقليمي قد وصلت مرحلة ادراك دورها ضمن الهيئات التخطيطةرغم استبعاد مهام اعداد الأنظمة الهيكلية والأساسية والتفصيلية وربطها بمديرية التخطيط العمراني..

3-6-8 مؤشرات محاور التنمية الاقليمية

بغض النظر عن جاهزية ونضج الأجهزة المكانية، فأن ممارسات التنمية المكانية كانت تتركز في المحاور التالية:

1. محاولة تقليل التركزات الوظيفية في بغداد لصالح التنمية المكانية في المحافظات، والتي اعتبرت وحدات اقليمية وحيث ظهرت بوادرها في نجاح مراكز المحافظات في ان تلعب ادوارها كأقطاب للتنمية في محافظاتها.
2. اعطاء اهمية استثنائية لتطوير منطقة البصرة الساحلية صناعيا وزيادة كثافتها سكانيا بالأضافة الى تنمية منطقة عكاشات الحدودية ومنطقة بيجي.

3. اعطاء اهمية خاصة لتطويرشبكة النقل في محافظات السليمانية اربيل، دهوك.

4. اعطاء اهمية لأعادة اسكان سكان المناطق التي غمرت بمشاريع الري (خزان سد الحديثة، وخزان سد الموصل، وخزان سد حمرين).

مع ان هيئة التخطيط الأقليمي والأجهزة التخطيطية الأقليمية قد توقفت فعليا، فأنها استمرت في الحياة شكليا وبصورة فعاليات مكتبية ودراسات داخل الدائرة البيروقراطية في وقت اكلت فيها الحرب هشيم البنى الأرتكازية ومشاريع التنمية المكانية والقطاعية، خصوصا في محافظة البصرة والمحافظات الشرقية ميسان واسط ديالى السليمانية واربيل. بينما جندت المحافظات الأخرى قواها العاملة والبشرية لأغراض هذه الحرب. وعادت بغداد لتحظى بحصة الاسد من مشاريع الدولة والقطاع الخاص، ولم تلبث عوائد النفط ان تناقصت بعد توقف التصدير عن طريق الخليج وعبر سوريا، وحيث دخل العراق الحرب برصيد 35 مليار دولار خرج منها مديناً بأضعاف هذا الرقم..

ازداد الأمر سوء بعد عام 1990/ 1991 وفرض الحصار الشامل على العراق ووصل الأمر الى توقف فعاليات التنمية المكانية والأقليمية بل الى الغاء وزارة التخطيط نفسها وتحويلها الى هيئة تخطيط وقلصت مسؤولياتها وصلاحياتها.

والخلاصة انة ومع بداية الأدراك لمهام التنمية المكانية وتطور الأجهزة التخطيطية المكانية بما يتناسب وواقع العراق واحتياجاته، ومع بداية الأعتمادعلى الكادر الوطني، ومع الدروس المستنبطة من الأخفاقات والأخطاء التي واكبت تبني التنمية المكانية فأن النزيف والجرح الكبير (حرب الثمان سنوات) والمكابرة في تقدير حجمه ونتائجه قد قاد الى غياب سياسات التنمية المكانية. وجعل من

الأسقاطات المكانية للخطط القطاعية التي سرعان ما اختفت هـي الأخـرى وراء مجرد برامج اقتصادية التي لم تلبث وتحت طائلة الحصـار الأقتصـادي الشـامل ان فقد العراق الكثير الأكبر من قدرته على الأمساك بزمام عملية التنمية والتخطيط بل وان الأمر وصل الى الغـاء وزارة التخطـيط والأستعاضـة عنهـا بمجـرد هيئـة للتخطيط.

ان الأخفاقات التي لازمت عملية التنمية المكانية لم تكن لخلل او عيـب في فلسفتها ومضـمونها وجـدلياتها بـل كانـت لظـروف اسـتثنائية مـر بهـا العـراق استمرت لأكثر من ثلاثين عاما أو أكثر من ثلاث عقود (وهي ظـروف لم يسـبق لأي بلد في العالم ان واجهها).. فالتنمية المستدامة والتخطيط المكاني لم يزل ركنـا اساسيا في عملية التنمية الشاملة وهي ضرورة لاغنى عنها ولا يمكن تجاوزها من اجل بناء وطن متماسك، معافى ومتطور.

هوامش الفصل الثامن

هيكلية والية عمل أجهزة التنمية المكانية

1- عبد الواحد محمود عبد الله، موقع وحدات التخطيط الأقليمي في الهيكل التنظيمي للتخطيط، دراسة وتحليل أمكانية أقامتها في العراق. رسالة ماجستير غير منشورة. مركز التخطيط الحضري والأقليمي جامعة بغداد 1984.

2- F. J.Maroof.Metroplitandomeianc and Regional Planning.Case of Baghdad.Unpublishd Ph D Thesis. Keel university. England.U.k 1982

3- محمد مهدي الراوي. التخطيط الاقليمي وموقعه في جهاز التخطيط المركزي مع الاشارة الى تجربة القطر العراقي: وزارة التخطيط. هيئة التخطيط العمراني 1980

4- لويس جوزيف ولنسكي، التخطيط والتنفيذ في التنمية الاقتصادية، احمد راتب ايوب دمشق 1972 ص27

5-W.Albert.Development Planning Iessons of Experience. Bohmor 1967

6- محمد مهدي الراوي مصدر سابق ص16-17

7- عبد الواحد حمود عبد الله، مصدر سابق ص30-36

8- ابو بكر متولي. التخطيط القومي والاقليمي والمحلي، المنظمة العربية للعلوم الادارية القاهرة 1974 ص45-46

9- محمد مهدي الراوي. مصدر سابق ص16

10-F.Hamiltonj and E.lan. Industrial Change. International Experience and Public Policy. London 1986. pp 137-138

11-D. Dundham and J. Hihorst. Issues in Rejional Planning. Paris 1971 p.176

12- فلاح جمال معروف وبشير ابراهيم الطيف وسلام فاضل علي، الاساس في جغرافية افريقيا جنوب الصحراء بغداد 2014 ص217

13- فؤاد محمد الصفار، التخطيط الاقليمي. الطبيعة الثالثة. الاسكندرية 1994 ص41

14- طه جعفر سعيد، التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية للقطاع المختلط، رسالة ماجستير (غيرمنشورة) مركز التخطيط الحضري والاقليمي. جامعة بغداد 1989 ص34

15- عبد الواحد حمود عبد الله مصدر سابق ص37

16- المصدر السابق ص41

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

مصادر بالغة العربية

1- ابو رمان. ممدوح ومحمد جاسم محمد العاني- نظرات وأساليب التخطيط الاقليمي. عمان 2004.

2- أحمد. جلال محمد علي- التنمية الاقتصادية ضمن النظرية والإستراتيجية. بغداد 78.

3- أحمد. محمد عبد ألقادر دور الاعلام في التنمية- سلسلة دراسات 3314 بغداد 1982.

4- اسماعيل عزيز شاهر- سياسة التنمية الزراعية- بغداد 1980.

5- البدراوي. عدنان مكي- أهمية التنمية الريفية المتكاملة في تحقيق الامن الغذائي الغربي ودور المنظمة العربية التنمية في هذا المجال. دراسة اعدت للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 1989.

6- البدراوي. عدنان مكي وفلاح جمال العزاوي- التنمية والتخطيط الاقليمي- الموصل. 1991.

7- بودقة. عبد القادر محمد- التخطيط الاقتصادي. اسلوب لدراسة الاقتصاد الوطني. الموصل 1979.

8- الجاسم. خزعل مهدي- العوامل الستراتيجية في التنمية الاقتصادية. تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثاً. النفط والتنمية اذار- نيسان. 1990.

9- الجمهورية العراقية. وزارة الري. اشراف وزارة التخطيط- التقرير النهائي- تخطيط اقليم اعالي الفرات واعادة اسكان اهالي خزان حديثة في الانبار- بغداد 1971.

10- الدليمي. محمد دلف أحمد وفواز أحمد الموسى- جغرافية التنمية- الطبعة الثانية حلب 2009.

11- الهيتي. صبري فارس كماش الهيتي مراكز الخدمات في محافظتي بابل واربيل- دراسة مقارنة- رسالة ماجستير. كلية الاداب. جامعة بغداد. 1973.

12- هوفمان- عالم للافاقة- ترجمة يسرى سلطان. بلا مكان طبع وتاريخ.

13- الكناني- كامل بشير- الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية بغداد 2005.

14- كندي. ب الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة محمد عبد القادر. عمان 1992.

15- لاكوتيرزجان وجان بومية- الدول النامية في الميزان. ترجمة فوزي عبد الحميد مكان الطبع وتاريخ.

16- مشكور. سعد بدر طاهر محسن منصور- مديونية البلدان النامية بين الثقة واسلوب المعالجة- النفط والتنمية السنة 15 1990.

17- متولي ابو بكر. التخطيط القطري والاقليمي والمحلي. مركز البحوث الادارية. المنظمة العربية للعلوم الادارية. 1974.

18- محي الدين عمرو- التنمية- بيروت 1975.

19- معروف. فلاح جمال وبشير ابراهيم وسلام فاضل علي- الاساس جغرافية افريقيا جنوب الصحراء. بغداد 2014.

20- معروف فلاح جمال- بغداد رئيسه مدن العراق. رسالة ماجستير (غيرمنشوره) كلية الادب/ بغداد 1976.

21- مناف. متعب- التخطيط وخلفيته السلوكية. بغداد 1976.

22- نوري. حسن علي- اساليب تنفيذ الاحزمة الخضراء لحماية المدن وتنفيذ مشاريع تشجير المدن والاقاليم. هيئة التخطيط الاقليمي. بغداد 1986.

23- السعدون. ناصره- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية- الموسوعة الصغيرة رقم 238 بغداد. 1986.

24- السعدي. محمد صالح- توزيع المخيمات الفلسطينية في لبنان- بغداد 2004.

25- السعدي- سعدي محمد صالح. التخطيط الاقليمي. نظرية توجه تطبيق. بغداد 1989.

26- سعيد. طه جعفر- التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية للقطاع المختلط رسالة ماجستير (غير منشورة) مركز التخطيط الحضري والاقليمي. جامعة بغداد 1989.

27- واترستون. البرت- ماذا تعرف عن التخطيط- ترجمة كمال عبد القادر ولي بغداد بدون تاريخ وزارة التخطيط- هيئة التخطيط الاقليمي- دراسة حول تحديد المناطق التخطيطية في العراق. بغداد 1984.

28- الزركة. محمد خميس- التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية- الاسكندرية. مصر. 1984.

29- حسين. عبد الرزاق عباس- جغرافية المدن- بغداد 1977.

30- حمدان- جمال- جغرافية المدن- الطبعة الاولى- بدون مكان طبع وبدون تاريخ.

31- حميد- سلم كاظم- الامتدادات الحضرية للمدن الكبرى في محافظة ديالى- اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية/ ابن رشد- جامعة بغداد 2005.

32- عبد الله. عبد الواحد محمود- موقع وحدات التخطيط الاقليمي في الهيكل التنظيمي للتخطيط دراسة وتحليل اقامتها في العراق- رسالة ماحستير (غير منشورة) مركز التخطيط الحضري والاقليمي. جامعة بغداد. 1989.

33- العزاوي. فلاح جمال معروف. القطبية العالمية في واقع التطور والتخلف بين الاقطار المتطورة والاقطار النامية. بحث مقدم لمؤتمر القسم الدراسي الرابع عشر 2003 يوليو 2012. جامعة الاسكندرية. كلية الاداب. الاسكندرية 2012.

34- العزاوي. فلاح جمال معروف- تحليل لتطور. مفهوم اقطاب النمو. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية. العدد 21 1987.

35- العزاوي. فلاح جمال معروف- استعمال معيار حركة النقل في تحديد الاقليم التربوي لمدينة بغداد. دوره التعليم المستمرة. كلية التربية. قسم الجغرافية 986.

36- العزاوي. فلاح جمال معروف- اقطاب النمو والتنمية المكانية في الاقطار

النامية دراسة تقويمية با امكانياتها التطبيقية- مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد 22 بغداد 988.

37- العزاوي. فلاح جمال معروف. التنمية المكانية والتنمية الزراعية. حالة قرى الاوجاما في تنزانيا- مجلة الاستاذ العدد (1) 1988.

38- العقاد مدحت محمد- مقدمة في التنمية والتخطيط- القاهرة 1980.

39- عبد القادر محمد صالح- المدخل إلى التخطيط طبعة اولى الحضري- البصرة. 1986.

40- علام. احمد خالد- التخطيط الاقليمي- القاهرة 1982.

41- علي. سلام فاضل- الاثار البيئية للانشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد. جامعة بغداد 2008.

42- الصقار. فؤاد محمد. التخطيط الاقليمي- الطبعة الثالثة. الاسكندرية 1994.

43- قرم. جورج- التنمية الاقتصادية. مازق الاستدانة في العالم الثالث. المنظار التاريخي- الطبعة الثالثة. بيروت. 1986.

44- القطب. اسحاق- النمط التخطيط الحضري ومكانه- الكويت. 1980.

45- القطيفي. عبد العزيز- النمط والتخطيط الاقتصادي. معهد التطوير والتدريب. بغداد 1994.

46- روماتجيك. لودفيت وكارل ليجكو وميخايل برانيدك- التخطيط الاقتصادي الاشتراكي. ترجمة عصام عبد اللطيف أحمد. سلسلة الكتب الترجمة 47 بغداد 1978.

47- الراوي. محمد مهدي- التخطيط الاقليمي في جهاز التخطيط المركزي. مع الاشارة إلى تجربة القطر العراقي. وزارة التخطيط. هيئة التخطيط العمراني. بغداد 1980.

48- فلادو. تشيلسوفور- النمو والتخلف- ترجمة انوار الصباغ وسهام الشريف. دمشق. 1972.

49- غيلان. بدر- الابعاد السياسية للمساعدات الخارجية- النفط والتنمية 1981.

50- غيلان. بدر- ظاهرة مقايضة الديون وتخريب اقتصاديات البلدانالنامية. بغداد 1990.

51- خلف. فليح حسن- التنمية الاقتصادية بغداد 1988.

مصادرباللغة الانكليزية

1-Allend, S- The Chilen Road to Socialism . Openg Adreas- ln J.Zammit (ed)- The Chilean Road to Socialism.Institute of Development Studies of University of Sussi.England.1973.

2-Amin.S-Unequal Devolopment- Newyork.1970.

3-Borsdor.A-A Conception of Regional Planning in latin America- Applied Geograply and Develrpment.Vol.15.1980.

4-Boudeville. J-Problems of Regional Economic Planning- Edinburgh.1966.

5-Dicknson.R-The Ctiy Region in Western Europe.London.1967.

6-Dossantos-The Crisis of Devehpment Theory and Problem of Depandence in Lation Americe .In H.Pernstein (ed). Underdev.lopment and Development Newyork 1975.

7-J.Classon.J-An Introduction to Regional Planning.London.1971.

8-Hall.P-Theory and Practice of Regional Planning .Or ford 1970.

9-Hall.P-The World Cities- London.1970

10-Hermanson.T-Spatial Organicertion and Economic Development cited by M.Darko- Growth poles. Growth Centres. With Speeial Refferance to Developing countries. A Critique-The Jornal of Tropical Geography.Vol 44.1977.

11-Hicks.J-Causality in Economies.Oxford.1979.

12-Hover .E-An Introdication to Regional Economics.Newyork 1971.

13-Isard .W.Location and Space Economy.USA.1956.

14-Keeble.L- Principles and Practice of Town and Country Planning .London1969.

15-Kinnon.R-Capital in Economic Development-Washirgtion1975.

16-Lasun.J-Urbanization and Development –Cited by A.Mabagunje-Groth Poles and Growth Ce Centres in Nigeria.In Nigeria.In Kieklink-Regional Polices in Nigeria,India and Brazil –The Huge .1976.

17-Leontif.W-Studies in the Stracture of Ameriean Econmy. 1919-1939. Second Edition.New York 1967.

18-Maroof. F. J-Metopolilan Dominane and Regional Planning .Case Baghdad.P.h.D.Thesis.Keele Univesity.England.U.K.1982.

19-Mosly.M-Growth Centres in Spatial Planning.Oxford 1971.

20-Myrdal.J.Economic Theory and Underdeveloped Regions .London1957.

21-Nursk.R-Problmes of Capital Formation in Under developed Counties Oxford.1954.

22-Penouil.M-Growth Poles in Underdeveloped Regions-InA.Kuklinki Growth Poles and Growth Centers in Nigeria. India and Brazil. The Huge 1979.

23-Perroux.F-Economic Space.Theory and Application- In J-Friedman and W.Alonso(ed)-Regional Development and Planning A Reader-Cambridg.Massachusett.1965.

24-Richardson.H-Regional Economic. Location. Theorly. In stracture and Regional change. New York.1967.

25-Bourns and W.Siminson (eds) Regional Developmenl Oxford.1978.

26-Schumper.J-Theory of Econmic Development- Harvead University. 1957.

27-Solow R.-Technic Change and the Aggregate Productions- Review of Economic and Statistic Augest 1975.

التنمية المستدامة والتخطيط المكاني





جميع كتبنا متوفرة لدى النيل والفرات









عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦٤٧٥٥٠ خلوي: ٠٠٩٦٢٧٩٥٣٦٥٣٦٧

ص.ب: ٧١٢٧٧٣ عمان ١١١٧١ - الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com